



علي أدهم

المذاهب السياسية المعاصرة

المذاهب السياسية المعاصرة

علي أدهم

الكتاب : المذاهب السياسية المعاصرة

الكاتب : علي أدهم

الطبعة : 2013

الناشر: وكالة الصحافة العربية

5 ش عبد المنعم سالم - الوحدة العربية - مذكور - الهرم - الجيزة
جمهورية مصر العربية



هاتف : 35825293 - 35867576 - 35867575 فاكس: 35878373

http://www.apatop.com E-mail:news@apatop.com

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system , or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher .

جميع الحقوق محفوظة ، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أى جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال ، دون إذن خطي مسبق من الناشر .

دار الكتب المصرية

فهرسة إنشاء النشر

أدهم، علي .. المذاهب السياسية المعاصرة

علي أدهم - الجيزة : وكالة الصحافة العربية، ٢٠١٣ .

تدمك : 978-977-446-161-3

.. ص ، .. سم .

١ - المذاهب السياسية المعاصرة

أ. العنوان ٧٣٥,٣ رقم الإيداع / ٢٠١٣/١٠٢٨٠

المذاهب السياسية المعاصرة

تصدير

العناية بالسياسة ومحاولة تعرف مذاهبها ، واستطلاع أسرارها ، هي طابع هذا العصر الحافل بالأحداث العظام والخطوب الفواحش ، والذي تعاني فيه الإنسانية أزمة من أعنف الأزمات ، وتبذل جهوداً مضنية ، وتقاسي ألماً مريعاً ، وقد تسلطت السياسة على العقول ، وتغلغلت إلى كل منحى من مناحي الحياة ، فالضرائب التي تفرض علينا ، والعدالة التي ننشدها ونحتمي بها واستباب الأمن أو اضطراب حبله في أيام السلم ، وإثارة الحروب وما ينشأ عنها من تدمير وتخريب ، ومدى ما يسمح لنا به من حرية في العمل أو في القول ، وسائل مقومات حياتنا ، وأسس وجودنا ، أصبحت كلها تتأثر بالسياسة وتتلون بلونها.

والتفكير السياسي الحديث في حالة تقيع وتخليط إلى حد كبير ، فالمسائل التي يتناولها مثار خلاف شديد ، ونقاش عنيف ، وهذا الخلاف يمتد إلى مشكلاتها الأساسية ، ويتسلل إلى طرائق وصفها ، وأساليب عرضها ، ولعل مصدر الصعوبة الأصلية هو أن أقطاب الساسة ، وزعماء الأحزاب ، وأصحاب النحل السياسية ، يميلون إلى تبسيط المذاهب السياسية ، لتكتسب مناعة ، وتزداد تمكيناً ، وهم يعلمون بخبرهم المستفيضة ، ودرايتهم الواسعة ، ويدركون بغريزهم السياسية العملية أن نجاح أي حركة من الحركات رهن بتبسيط فكرتها ، والمبالغة في تأكيدها ، والتهويل في إعلانها ، ولا ريب في أن هذه المبالغة تغض من قيمة المذهب ، وتشوه من جماله ، وتستترله من مستواه الرفيع ، ولكن المذهب — من ناحية أخرى — لا تستشري قوته ، وتنب ربحه إلا بهذه الطريقة ، فالتبسيط والمبالغة والتكرار تقربه إلى العقول وتمزجه بالنفوس وتعين على خلق العقلية المتعصبة التي تدين به ، وتؤمن إيماناً لا يعرف الشك ولا يقف عند حد ، وذلك في حين أن المفكرين السياسيين يميلون إلى تشقيق المذاهب ، وتفريع الأصول ، ومنعون في بيان جوانبها المختلفة ، وألوانها العديدة ، وفروقها الدقيقة ،

حتى تغشى الناس الحيرة وتبيل أفكارهم ، ويستتبع ذلك أنثلام إرادتهم ، وتحلل عزيمتهم ، وعجزهم عن رياضة المشكلات ومواجهة الأزمات.

وليس من الميسور بطبيعة الحال استيعاب مرامي المذاهب السياسية جملة ، ولا استقصاء وجوها جميعها في مثل هذه الرسالة المحدودة النطاق ، ولكني تحررت إبراز أكثر نزعاتها الغالبة ، وتياراتها الرئيسية ، وقد عملت جهد الطاقة على أن أتناولها بطريقة لا تقتضي معرفة سابقة للموضوع ، تحقيقاً للغرض المقصود من هذه السلسلة وتعميماً للفائدة.

ومهما اختلفت الآراء في وصف سمات العصر الحاضر ، وتوضيح خصائصه ، فلا امتراء في أنه عصر قد اشتد فيه قلق الروح ، ومادت بها المخاوف ، وساورتها الشكوك ، وقد حدثت التجارب القاسية والعبر الأليمة الإنسانية على أن تنكر ما كانت تعرف ، وتعجب مما كانت تألف ، وتعيد النظر فيما كانت تسلكه بدائمه العقول ، وتلحقه بالمسلمات ، وقد شملت هذه المراجعة الناقدة الكثير من موروثة الماضي المقدسة ، وأسس السياسة ، ونظم الدولة ، وأساليب الإدارة.

ولأجل أن يقوم كل إنسان بقسط عملي في توطيد الحضارة ، وتأييد القيم السامية فإن عليه أن يواجه القوى التي تعمل حوله ، ويحاول أن يستشف عناصرها ، ويستوضح فواعلها ، ويميز فيها الحق من الباطل ويروض نفسه على أن يعمل وفق المبادئ التي يقتنع بصحتها. وتصفح المذاهب السياسية والإمام بنظرياتها وتجاربها وآثارها يعين على الأخذ بالمبادئ السليمة ، وتكوين الآراء الصحيحة. والعالم في أمس حاجة إلى الاستمسك بالعقائد الصادقة وتطبيقها في السياسة. ويجمل بالإنسان أن يقدر كرامة إنسانته فلا يتركها في مهب رياح الحوادث ، ولا يلقي عنانها إلى أيدي المقادير ، وأن يدأب ليصوغ مستقبله حسب مشيئته وليكون مصيره في يده ويقول مع المتنبي.

أعطى الزمان فما قبلت عطاءه وأراد لي فأردت أن أتخيرا

والأزمة العالمية الراهنة أزمة شديدة التعقيد ، متداخلة المشكلات ، وليس من السهل أن نستخلص الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوثها ، وأن نعرف وجه الصواب ومقطع الحق في نقعها المثار ولهيها المشبوب ، فهل هي في صميمها صراع بين الحرية والطغيان ومحاولة استغلال الأمم الكبيرة القوية للأمم المستعصفة الصغيرة ؟ أو هي صراع بين المبادئ الاشتراكية والتزاعات الرأسمالية ؟ أو هي نزاع بين عوامل الفوضى الدولية من ناحية ، ومحاولة تنظيم حكومة عالمية من ناحية أخرى ؟ وسأحاول في هذه الرسالة أن ألقى شيئاً من الضوء في هذه الظلمات المتراكمة.

وكاتب هذه الرسالة ديمقراطي الرأي والعقيدة ، فهو ينظر إلى المذاهب السياسية المختلفة من وجهة النظر الديمقراطية ، ومن عيوب الديمقراطية الحققة أو من محاسنها أنها ليست مسرفة في التعصب ولا نزاعة إلى التجني مثل الكثير من المذاهب السياسية التي تناوئها ، والديمقراطي بطبيعة مذهبه أقوم بفروض الحرية وأقدر على إنصاف المذاهب الأخرى ، وأجل مزايا الثقافة أنها توسع دائرة العطف وتمكننا من أن ندرك وجهة نظر من يخالفونا على وجهها الصحيح. وقد حاولت أن أسمو إلى هذا المستوى الثقافي وأترك للقارئ الحكم على مدى توفيقني في هذه المحاولة.

المذاهب السياسية التي تسترعى النظر في العصر الحاضر أربعة مذاهب ، وهي: النازية والفاشية والشيوعية والديمقراطية ، وهي على ما بينها من نواحي الخلاف وأوجه الشبه تلتقي وتفترق عند نقطة هامة ، وهي علاقة الفرد بالدولة ، فالنازية والفاشية والشيوعية تعتقد أن إرادة الدولة ومصلحتها فوق إرادة الفرد ومصلحته ، وأن الفرد وسيلة من وسائل الدولة وأداة من أدواتها بل هو محض تجريد ولا حقيقة له إلا باندماجه في الدولة وتفانيه فيها. أما الديمقراطية فإنها تعترف بوجود الفرد ، وتحترم إرادته وتعمل على إعلاء شأنه وإغناء شخصيته.

ومسألة سيادة الدولة ومدى علاقة الفرد بتلك السيادة في طليعة المسائل التي يقوم حولها الجدل ، ويستفيض البحث في العصر الحديث ، وقد كانت فكرة سيادة الدولة على الدوام من الأفكار التي يتناولها قادة المفكرين السياسيين ويعرض لها الباحثون في

التاريخ والسياسة والاجتماع ، وقد تناوبت العصر الحاضر ظروف سياسية وأحداث
جمة استوجبت إعادة النظر في هذه الفكرة وعرضها من جديد على محك البحث.
وسيادة الدولة عند الفاشيين والنازيين ليست مثاراً للجدل والمناقشة ، وإنما هي من
الأمر المقطوع بصحتها والمسلم بها ، وقد كان ذلك مما زاد العناية ببحثها والإقبال
على تدبرها ، حتى أصبح الحديث عنها غير مقصور على رجال السياسة وعمداء
القانون.

والفكرة القائلة بسيادة الدولة المطلقة تستمد قوتها من مصدرين مختلفين من مصادر
التفكير اليوناني ، فقد كان في التفكير اليوناني نزعة ترمي إلى اعتبار الدولة وحدة
كلية قائمة بذاتها ، مكتفية بنفسها ، مستغرقة للمجتمع بأسره ، وأفلاطون نفسه
يأخذ بهذا المذهب ، وارسطو يعلن في بحوثه السياسية أن من طبيعة الدولة الاكتفاء
بنفسها ، والعلاقة الوحيدة عندهما بين الدولة والدول الأخرى هي علاقة العداء
والمنافسة والكراهة المتأصلة ، ولذا كانت علاقة الحكومات اليونانية بعضها ببعض
قائمة على العداء المستمر والتربص الدائم ، وقد ردد الفيلسوف هوز ذلك حين قال
(الدولة بطبيعتها أعداء).

ونلمح من ثنايا ذلك أن ما يعتبره بعض المفكرين علاقتين متميزتين ، وهما علاقة
الفرد بالدولة من ناحية ، وعلاقته بالنوع الإنساني من ناحية أخرى ، لا وجود له في
هذا النمط من التفكير ، لأن الدولة مستوعبة لجميع الأفراد ، وحقوقها مقدمة على
حقوقهم ، ومكانتها هي المكانة السامية المرموقة ، فهي ملاذ الفرد وكهف رجائه.

وتصور مفكري اليونان للطبيعة الإنسانية هو المصدر الثاني الذي تستمد منه النظرية
قوتها ، وذلك لأن الكثيرين ممن تحدثوا عن النظريات السياسية يستمسكون بالرأي
الذي يذهب إلى أن حقيقة الفرد هي تلك الشخصية المنفردة الخائرة التي يعرفها الفرد
من تلك الحالة الخيالية الافتراضية المسماة (حالة الطبيعة) ، وذلك قبل أن يدخل
الاجتماع ويخضع لأحكامه ويحمل أعباءه ، والاجتماع في زعم أصحاب هذه النظرية بناء
صناعي متكلف قائم على تعاقد محدود دخل بموجبه الفرد إلى الاجتماع ليضع حداً

للحالة الطبيعية التي كان يرتع في مجوحتها وينعم في ظلها ، حيث لا ترهقه سلطة ولا يقيدده قانون ، وهذه النظرية في تعليل نشوء المجتمع هي نظرية (العقد الاجتماعي).

ولكن أفلاطون وأرسطو يريان غير ذلك ، ويذهبان مذهبا آخر ، فالإنسان عندهما حيوان اجتماعي ، وما دام الإنسان مدنياً بالطبع فمن الطبيعي أن يعيش في المجتمع ، وحياة الفرد في عزلته عن بني الإنسان حياة غير طبيعية ولا مألوفة ، وطبيعة الفرد لا يسترسل نمائها ويترد تقدمها إلا بين أحضان المجتمع ، والاجتماع يتيح للإنسان الفرصة لاختبار طاقته وتحقيق مطالبه ، والإنسان في مخالطته لانداده وزملائه في المجتمع يحفز مواهبه ، وينمي قدراته ، ويستكمل شخصيته ، فهو فضلاً عما يشعر به من الأمن والطمأنينة في كنف المجتمع وحى الدولة مدين لها بواجب الشكر لأنها تمنحه شخصيته في ثرائها الجم وقوتها الفياضة.

وعلى أساس فكرة الدولة من حيث هي ضامنة لحقوق الفرد ومجبرة له من أخطار الفوضى ودياجير الحرية السلبية ، وخالقة لشخصيته ، أقام الفيلسوف الألماني هجل بناءً فلسفياً محبوك الأطراف ، متسق المنطق. وعند هجل أن القوم في المجتمع يستمتعون بحرية أصدق أثراً وأعظم وقعاً من تلك الحرية الغارقة في الفوضى التي خلعوا ثوبها عندما غادروا حالتهم الطبيعية الافتراضية الطليقة من القانون ، والحرية الصادقة هي الحرية التي يظفر بها الفرد في حدود المجتمع ، فهي ثمرة من ثمراته ، مظهرها الخارجي القوانين المرعية ، ومظهرها الداخلي تلك الآداب التي يتلقاها الفرد من المجتمع ، فالدولة تطوع للفرد حرية لا يظفر بها في غيرها ، وهي إنما تفعل ذلك لأن لها شخصية حقيقية وإرادة مستقلة ، وتمثيلها لرغبات أعضائها يكسبها إرادة عامة فوق كل إرادة ، وإرادة الفرد تسمو وتزداد نبلاً باندماجها في تلك الإرادة العامة ، ويتبع ذلك أن أعمال الدولة المنبعثة من تلك الإرادة العامة يلزم أن تكون على الدوام مسلمة من العيوب بريئة من الأخطاء لأنها تمثل خير ما في إرادات الأفراد.

وللدولة شخصية ، ولهذه الشخصية حقوقها التي تسمو فوق كل خلاف وتعلو على حقوق الأفراد المزعومة - وأقول المزعومة لأن الفرد بموجب هذه النظرية لا يمكن أن تكون له حقوق حقيقية متعارضة مع حقوق الدولة، وذلك لأن حقوق الفرد الحقيقية ليست هي تلك الحقوق التي حملها معه عند دخوله المجتمع عقب انتهاء تلك الحالة الطبيعية الافتراضية الدابرة ، وإنما هي حقوق في العمل لتحقيق تلك الغايات التي تترع إليها طبيعته التي كونها المجتمع وصقلها ، وهذبته الدولة وسمت بها ، وهي طبيعة هو مدين بها للمجتمع والدولة ، ومن واجبه أن يقفها على خدمة الدولة. وما دام الفرد يتلقى حقوقه وواجباته من الدولة فلا يمكن أن تكون له حقوق تتعارض مع حقوقها ، وهذه الفلسفة ترفض النظريات القائلة بوجود حقوق طبيعية ، وتبذ فكرة العقد الاجتماعي ولا تؤمن بفكرة السيادة الشعبية.

ولجميع هذه الاعتبارات ، وبناء على ما يمكن استنباطه من فكرة (الإرادة العامة) و(شخصية الدولة) يعتبر هجل الدولة مادة أخلاقية شاعرة بنفسها ، ويرى أن العلاقة التي تربط الفرد بالدولة في كليتها الشاملة هي نفسها جزء من شخصية الفرد ، فهو نبت يدها وثمره غرسها ، وهو من ثم لا يستطيع أن يعمل في عزلة عنها ، ولا يمكن أن تنبعث له إرادة أو يتسقى له أمل إلا بجزء من إرادة الدولة ونصيب من آمالها. ويرى بوزانكيه أن الفرد حتى في ثورته وانتفاضه على الدولة إنما يثور بإرادة مستمدة من إرادة الدولة ، فالدولة في حالة الثورة تعد منشقة على نفسها.

وقوة الدولة المتسامية فوق الأفراد ، وما تطلبه من ولاء متصل وتضحيات مستمرة توسع شخصيات الأفراد وتنقيها من شوائب الأغراض الحقيرة ، والغايات المسفة ، وتنقل محور حياة الفرد من دائرة الأثرة الضيقة إلى ميدان الحياة العامة. والدولة أكبر ممثل للآداب الاجتماعية ، وإن كان ذلك لا يستلزم أنها مقيدة في أعمالها باتباع شريعة الأخلاق ، والعلاقات الأخلاقية تقتضي وجود طرفين ، ولا يمكن أن يكون للدولة طرف آخر لأنها جماع الأحزاب.

وفي وسع الدولة أن تسيطر على حياة الأفراد نظرياً في أيام السلم وعملياً في إبان الحرب ، وتوجههم الوجهة التي تريدها ، ولا سند من القانون لمصادمة أحكامها لأن الأفراد الذين تبسط عليهم سلطاتها لا يختلفون عن الأفراد الذين يباشرون سير الأحوال ويتقلدون السلطة ، وأوامر الحكومة موحاة من الرغبات الحقيقية لهؤلاء الذين يطيعونها ، ويلبون رغباتها ، حتى عندما يطيعون رغم إرادتهم.

والدولة هي التي تتصدى لحل المشكلات وتثبت للملمات ، ومن حقها أن تطلب إلى الأفراد أن يضعوا حياتهم رهن تصرفها وطوع يدها ، قال هيجل (حالة الحرب تكشف عن قوة الدولة وتبين مدى سطوتها وعظم بطشها، والوطن حينذاك هو القوة التي تقضي بفناء استقلال الأفراد).

وقد اقتفى أثر هيجل في الإشادة بسيادة الدولة المطلقة بعض المفكرين الألمان ، وتطوح فريق منهم تطوحاً بعيداً، وأسرف الإسراف كله ، وفي مقدمة الجلين في هذا الميدان المؤرخ الألماني المشهور تريتشكه والكاتب السياسي برناردي ، ومفكرو الإنجليز على وجه الإجمال - رغم تأثر فريق منهم بهذه الفكرة - لم يقبلوا نظرية سيادة الدولة المطلقة بالحماسة والتطرف والمغالاة التي قبلها بها الألمان.

ونظرية سيادة الدولة المطلقة على ما يبدو بها من مظاهر التماسك الفكري والاتساق المنطقي نظرية غير سليمة ولا مطابقة للواقع ، بل هي نظرية خطيرة لأنها تمنح الحكومة المسوغات التي من شأنها أن تجعلها تنهج في السياسة الخارجية منهجاً غير متردد لا يبالي سنن الأخلاق ولا أصول الآداب ، وقد تطرف بعض الغلاة من منكري سيادة الدولة المطلقة حتى قالوا بعدم ضرورة وجود الدولة.

والعيب الواضح في نظرية سيادة الدولة هو أن الدولة تبعاً لتلك النظرية تعتبر نفسها ممثلة للنوع الإنساني بأسره، وهو افتراض مناف للحقيقة ، وإذا كان للدولة السلطة التامة والقدرة الكاملة من حيث علاقتها بالأفراد الخاضعين لها ، فإنه من الأمور المسلم بها أن هذا الحق لا يمكن أن ينهض إلا على افتراض أن الدولة تمثل إرادات جميع الأفراد الذين تتكون منهم الدولة ، وليس هناك ما يوحي إلى الفكر أن الدولة

تمثل إرادات أفراد الدول الأخرى ، فهي من ثم غير قادرة على كل شيء ، وليست إرادتها إذن فوق كل إرادة ، وما دام ادعاء القدرة على كل شيء ، والسمو فوق كل إرادة يتخذ وسيلة لتبرير حق الدولة في الانعتاق من الواجب الأدبي فإنه يتبع ذلك أن هذا الانعتاق لا يمتد إلى العلاقات بين الدولة والدول الأخرى ، فليس هناك إذن ما يبرر خروج الدولة على الآداب في معاملتها للغير من الدول. وإذا كانت قواعد الآداب مرعية في علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، فليس هناك ما يمنع العمل بمقتضاها في علاقات الدول بعضها ببعض. وقد وجد السياسيون في فكرة تحليل الدولة من اتباع شريعة الأخلاق خير سند لسياستهم الخارجية واستهانتهم بحقوق الدول الأخرى ، وقد كان اعتداء الألمان على حياد البلجيك في سنة ١٩١٤ مثلاً عملياً لتلك الفلسفة ، وكذلك مهاجمة إنجلترا لكوبنهاغن سنة ١٨٠٧ وتحطيمها الأسطول الدنماركي بحجة أن سلامة الدولة كانت تستلزم هذا الاعتداء.

ومع تسليمها بأن الفرد في المجتمع يتمكن من إنماء طبيعته ، وإظهار قدرته ، ويظفر بحريته ، لأن الرجل الشريد في جزيرة نائية إن كان يملك حريته فإنما هي حرية مجردة سلبية ، لأنه - وإن كان في وسعه أن يعمل كل شيء - ولكنه في الحقيقة لا يستطيع أن يعمل شيئاً ، أقول إن تسليمنا بذلك لا يقتضي كون الحكومة قادرة على كل شيء ، ولا ينفي أن الدولة موجودة لأجل الفرد ، وأن الفرد لم يوجد لأجل الدولة وسعادة المجتمع ، وليس للدولة معنى إن لم تعمل على إسعاد الفرد ، لأن الدولة ليست غرضاً من أجل ذاتها ، وإذا سلمنا بذلك اتضح لنا ما ينطوي عليه مذهب سيادة الدولة المطلقة من مغالطة ووضع للأمور في غير نصابها.

ويرى بعض أنصار نظرية سيادة الدولة أنه غير ميسور للدولة أن تبني مجدها وعزها على أنقاض حياة الفرد أو أن تستبد به وتطغي عليه ، لأن مصلحة الدولة هي بذاتها مصلحة الفرد ، وإرادة الدولة حتى في حالة الاستبداد والطغيان هي إرادة الفرد ، ولكنه دفاع غير مستقيم ، لأن الفصل في قضية من القضايا لا يعد فصلاً بمعرفة الفرد واتفاقه مجرد أن القائمين بأمره أفراد في المجتمع الذي يشملهم ، ونظرية السيادة المطلقة

تناقض فكرة الحرية الشخصية ، لأنه عندما ينشب أي خلاف بين الدولة والفرد فإنه يفترض مقدماً أن الدولة في جانب الصواب ، وأن الفرد تحقيق باللوم ، ولا سبيل له إلى رفع صوته وإسماع كلمته.

وتقدم المواصلات السريع في العصر الحاضر قد أنمى العلاقات السياسية وزاد الروابط الاقتصادية والثقافية بين مختلف الأمم ، وهذه العوامل الجديدة في الاجتماع الإنساني قد أخذت ترسم الاتجاه إلى تنظيم شئون العالم على أساس اقتصادي ينسخ النظام الحاضر القائم على الحدود الجغرافية ، وإذا سلمنا بأنه من اللازم أن يعرف الفرد أن هناك مصلحة أسمى من مصلحته ، وهي مصلحة المجتمع والدولة ، فليس هناك ما يمنع من السير بذلك إلى نهايته المنطقية والوقوف عند فكرة أن مصلحة النوع الإنساني قاطبة فوق مصلحة الدولة. وكما أن إخلاص الفرد لأسرته أو لقبيلته قد اتسعت آفاقه وترامت حدوده وأصبح إخلاصاً للدولة فإنه من المنظور أن يزداد اتساعاً وشمولاً ويصبح إخلاصاً وولاءً لبني الإنسان ، وليس هناك ما يثبت أن الدولة هي أقصى مرحلة من مراحل التدرج الاجتماعي. وتستمد الدولة قوتها من وجود عادات وتقاليد مشتركة ويقاؤها رهن إلى حد كبير بالاحتفاظ بتلك العادات والتقاليد ، وسيكون لسهولة المواصلات ولتقوية الروابط بين الأمم أثرهما اختوم في تغيير تلك العادات والتقاليد ، ومع ضرورة الاحتفاظ بالدولة باعتبارها عاملاً أصيلاً في صيانة النظام واستتباب الأمن ، فإن العالم سيتجاوزها إلى تصور أسمى للدولية يضمن سلامة الدولة ووقايتها من الأخطار الطارئة والصدمات المباغتة ، كما ضمنت الحكومة سلامة الفرد واستنقذته من حالته الطبيعية غير المحتملة ولا المرضية ، وأمل الإنسانية في العصر الحاضر معقود بتلك الغريزة التي أوحى المجتمع ، وسأقت الفرد إلى الاجتماع بالفرد لتكوين القبيلة ، وقادت القبيلة إلى الاجتماع بسائر القبائل لتكوين الأمة ، وليس من المستنكر أن تسير سيرتها وتتابع خطواتها وتجمع بين الأمم في ساحة الأمية الشاملة ، حيث تبطل فكرة الدولة المتطلقة من قيود الأخلاق والتي تجعل عصبة الأمم أمراً عديم الجدوى ضعيف الأثر.

طلائع الديكتاتورية

من علامات العصر الحاضر السياسية التي تستدعي التفكير ظهور الزعامات المطلقة في مدى واسع وصور خلافة واستعلاؤها واستفحال شأنها ، وضمور المبادئ والنظريات وتراجعها لانشغال القود بعبادة الزعيم ، والتفاني في طاعته ، والإذعان التام لكلمته ، وكثير من أمم الحضارة تستمد وحيها في العهد الأخير من الأفراد ، وتنهل من معين شخصيتهم ، وتأتمر بأوامرهم ، وترسم خطواتهم ، وأكثرهم ينعمون بسلطة لم يحظ بمثلها أكاسرة الفرس ، وأباطرة الرومان في الأزمنة القديمة ، ولم ينلها قياصرة الروس وسلاطين العثمانيين في العهود المتأخرة .

وقد برز أكثر هؤلاء الزعماء من الخفاء في صور غامضة وظروف ملتبسة يكاد يبدو فيها أثر الأسطورة وظل الخرافة ، ولقد كان للزعامات أثر كبير في تكوين التاريخ وتشكيل الحوادث وتوجيه الأمم ، ولقد أله اليونان الحكام والطغاة وخلعوا عليهم القداسة ، ووطدوا بذلك عروشهم وأبعدوا نفوذهم ، وورثت الدولة الرومانية ذلك التقليد عن اليونان ضمن ما اقتبسته من أساليبهم في السياسة وطرائقهم في التفكير ، وإنها لنكسة غريبة أن تترد الإنسانية في القرن العشرين إلى هذا الأسلوب من الحكم المزري بالكرامة الإنسانية من أكثر نواحيه ، والذي يقدم الدليل الناصع لمنكري حركة التقدم وجمهرة الساخرين من النوع الإنساني المستهزئين بمبادئه وأحلامه وتعلانه وأوهامه.

فما هي الأسباب والعلل التي تأدت بالأمم المتحضرة إلى مثل هذه الحالة الخزنة والخاتمة الأليمة ؟ وكيف ارتضت أمم هي في ذروة الذكاء وقمة الرقي أن تضع جهودها ومواردها ومصائرهما بين يدي فرد من الأفراد لا تؤمن نزواته ، ولا تتقي جمحاته ، مهما سمى مكانته ومهما كان حظه من البصيرة والرأي ؟ وكيف تضاءلت شخصيتها ، وفيت ذاتيتها ، واستغرقها الزعيم في الوقت الذي كشف فيه علم

النفوس الحديث عن أمراض العبقرية ، وعلل النفوس الخفية ، وأظهر ضرورة وجود رقابة لكبح شذوذ الأفراد ، ومعالجة أهوائهم ؟

أرى أن هناك أسباباً عامة مهدت السبيل لذلك وأسباباً خاصة متصلة بماضي حياة بعض الأمم وسالف تقاليدها، ومرتبطة بمزاجها الخاص الذي تكون في سير الدهر وعلى تعاقب الحوادث وتحت تأثير البيئة والموقع الجغرافي.

ويرى بعض المفكرين الاجتماعيين أن في طبيعة الأسباب العامة تزايد عدد السكان ، وبخاصة في المدن الكبيرة والحوضر المأهولة ، وتجمعهم فيها بعيدين عن الخلوات حيث لا يجدون مخرجاً لعواطفهم الجائشة وأشواقهم الفائرة ، وما يعتلج في نفوسهم من النوازع ، فهم من ثم في حاجة إلى خلق شيء يوجهون إليه فائض شعورهم ، ومكظوم ميولهم ، ومحتبس نشاطهم ، ويطلق القوى المتدفقة في نفوسهم. ووجود الزعيم يتيح لهم هذه الفرصة الغالية ، وينفس عن نفوسهم المكروبة ، ويهيئ لقواهم المكنونة مخرجاً ، وإذا تكاثرت جموعه ، واشتدت حماسة أتباعه أصبح زعيماً لشعب بأسره لا لحزب معين أو هيئة خاصة.

وسبب آخر هام ، هو طغيان السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية في العصور الحديثة ، ومحاولة تقليل العوامل الشخصية في السياسة وإضعاف عنصرها ، فقد أثار الإفراط في ذلك رد فعل قوي استدعى العودة إلى قوة الزعامة وسحر الشخصية ، ومضاء الفرد المجتمع العزيمية ، فقادة العصر الحاضر وزعماءهم هم مظهر من مظاهر العودة إلى تقليد قديم من تقاليد السياسة التنفيذية ، يقتضي أن ينفرد الفرد بالسلطة ويضطلع بالمسئولية ويواجه جلائل الأمور بعد عصر الإفراط في اتباع أصول الحياة النيابية والإيغال في دروبها.

ولكن المسألة أبعد إعرافاً من ذلك وأكبر شأنًا من إرضاء غرائز الجماعات وأخطر أمراً من أن تكون مجرد ثأر السلطة التنفيذية من السلطة التشريعية والأساليب النيابية، وظهور الزعامات يقوم في الأكثر على أسباب كثيرة متشابكة وعوامل متداخلة. ولأجل أن أجمع أطراف الموضوع ، وأستقرئ بعض تلك العلل والدوافع ،

سأنتقل من التعميم إلى التخصيص ، وأتحدث عن هتلر زعيم ألمانيا النازية وموسوليني زعيم إيطاليا الفاشية وأبين أثر التيارات الفكرية والأحوال النفسية والظروف الخاصة التي أفسحت لهما الطريق وهيأت الفرصة.

ولكي نقدر الظروف التي يسرت سبيل الظهور لهذين الزعيمين لا محيص لنا من مراقبة تيارين من تيارات الفكر في أوروبا ، أحدهما تيار الفكر التيتوني الذي يرتفع إلى هجل وفخت ويتمثل في نيتشه ، والآخر تيار الفكر اللاتيني الذي يبدأ في فلسفة برجسون ، ويبدو قوياً في كتابات سوريل وباريتو أكبر أساتذة موسوليني ، وقد أثر التيار الأول في التفكير الألماني الأقوى تأثير ، ولم يقتصر تأثيره على ألمانيا ، فقد عبر جبال الألب وامتزج بالتفكير الإيطالي ، وعلاقة التفكير الإيطالي الحديث بالتفكير الألماني معروفة عند قراء تاريخ الفلسفة الحديثة.

ونيتشه الذي أحدث أكبر تأثير في الفكر الألماني الحديث لم يكن مفكراً منطقياً ولا من بناء المذاهب الفلسفية الكاملة النظام البديعة التنسيق ، وإنما كان مفكراً كثير الانتفاضات ، جم الوثبات ، يرسل الكلمات الجنحة والحكم الجامعة في أسلوب قوي حار تشرق في جوانبه لمعات العبقرية وأضواء الإلهام ، وقد حمل على آداب العيب وأشاد بآداب السادة ، واعتبر الديمقراطية والاشتراكية والآداب المسيحية مظاهر مختلفة من آداب العيب وأخلاق الضعفاء ، وقد عملوا على إيجادها لتعرقل عمل الطبيعة التي تقتضي بأن يحكم القوي الضعيف ، وفي طليعة آداب السادة النبلاء يضع نيتشه الرغبة في القوة ، وهي تستلزم أن يثير الإنسان كوامن نفسه ، ويستغل مواردها ، ويجرك فيها كل نابضة ويشعل كل خامدة ، ويفرض إرادته على الكون ويسيطر على الطبيعة ، ومن السهل أن يستفيد الطغاة من مثل هذه الفلسفة ، ويستخرجوا منها ما يؤيد خطتهم ، ويثبت صحة مذهبهم ، ولكن هذا التفسير لنييتشه لا يخلو من خطأ وتحريف ، لأن الإنسان الأعلى عند نيتشه منوط بالمستقبل البعيد ، وتصل إليه الإنسانية على مدارج العصور القادمة بعد مراحل شاقة من التطور وجهود ضخمة يبذلها سادة البشر في شق الطريق وإزالة العقبات ، ولم تكن

الرغبة في القوة عند نيتشه مجرد رغبة في السيطرة على الناس ، وإنما هي رغبة في السيطرة على النفس وشد حيازيمها لفرض إرادتها على الكون. ولم يكن نيتشه من أنصار فكرة الحكومة الشاملة الكلية التي تستغرق الأفراد وتحتوي الأمة ، وتنظمها عبقرية فرد ، بل كان يحمل على فكرة الحكومة ولا يرحب بفكرة القومية ، ولكن تأثير فلسفة نيتشه كان أمراً آخر غير ما أراده نيتشه ، فهو لم يكن من محبذي الديكتاتورية ، ولكن فلسفته تضمنت حملة شعواء على الديمقراطية ، والديمقراطية في رأيه تخدم طموح الشعوب ، وتستلب حيوياتها ، وتصدها عن حياة المغامرة ومعاناة الأهوال ، وتركها تغط في نعيم الحرية والمساواة والإخاء ، وهو كان يريد الحركة وإيقاظ العزائم. ومن الهين أن يتصور كل ديكتاتور أنه إنسان نيتشه الأعلى ، برغم أن نيتشه كان يود أن يحتفظ بهذا اللقب ليجود به على إنسانه الأعلى الذي سيتمخض عنه المستقبل البعيد.

وكل زعيم سياسي مهما كان غريباً في آرائه ، شاذاً في تفكيره ، فإنه لا يمكن أن يكون منقطع الصلة بتقاليد قومه واتجاه تفكيرهم ، ومن ثم فإن العقيدة النازية لا تبدأ بهتلر وإنما ترتقي في سلسلة النسب إلى نيتشه ، وترتفع منه إلى نظرية الدولة التي قال بها هجل - والدولة في رأي هجل (ظل الله في الأرض) - وإلى نظرية صراحة الشعب الألماني التي نادى بها فخت ، وثورة هتلر على السامية مستمدة من آراء هوستن ستيوارت شميرلين المعروف بمغالاته في الحملة على اليهود ، والذي خصص صفحات من كتابه المشهور (أساس القرن التاسع عشر) ليشبث أن المسيح ألماني الأصل ويبرئه من اليهودية ، ولقد كانت عبادة القوة على الدوام من خصائص السياسة الألمانية وسمات التفكير الألماني. ولقد أسس بسمارك الوحدة الألمانية بالدم والحديد ، ولقد سلبت الحرب الكبرى ألمانيا النصر الذي كانت تحلم به وجللتها عاراً ، ووسمتها بميسم الهزيمة ، وتبعتها أزمات اقتصادية عسرت القوم وأملقتهم وأكثرتهم بينهم المتعطلين ، فجاءهم موسى الكليم في صورة هتلر ليخرجهم من التيه ويقودهم إلى

أرض الميعاد ، وقد استطاع هذا (المخلص) الجديد في سنوات معدودة أن يستنقذهم من الحضيض ويرحض عنهم الإهانة ويرفعهم إلى ربوة الأمل.

أما التيار الفكري اللاتيني الذي يبدأ من برجسون ، ويستمد قوته من فلسفته فقد أخذ صوراً متعددة ، ولبس أزياء مختلفة ، وبرجسون يذهب إلى أن الآداب في صميمها مسألة حيوية ، وأنها ثمرة قوة الحياة التي تحرك الخليقة بأسرها ، وقوة الحياة هذه تعمل في الإنسان وعالمه الأدبي بطريقتين ، فهي من ناحية تسليح الإنسان بالغيرة ، وتخلق على أساسها الآداب الاجتماعية البدائية التي تقوم عليها المصالح المشتركة والمطالب الاجتماعية ، وهي من ناحية أخرى تزود الإنسان بالفهم وتحبوه العقل ، وتخلق ضرباً آخر من ضروب الآداب مداره وحي الفرد وإلهام عاطفته ، وأدب الفرد ثمرة وثبة مفاجئة لأن الحياة تمنح هؤلاء الأفراد القدرة على التجديد ، واستحداث خطوات الإنسانية والتقدم بها ونقلها إلى آفاق أرحب ، والفرد الذي تختصه الطبيعة بالقدرة على إيجاد آداب جديدة فيه شمائل إنسان نيتشه الأعلى ولوائحه ، وإن كان برجسون لا يناوئ الديمقراطية ولا ينصب لحربها ، وبطل الآداب عنده هو خادم الإنسانية الأمين لإجبارها المصعر خده ، ولا سواها الحطم ، ولكن إذا كانت مبادئ الديمقراطية تتساق مع تلك الأفكار فإن طبيعة حركتها ، وطريقة سيرها تنافرها وتناقضها ، وذلك لأن الديمقراطية تعتمد على التقدم التدريجي ، والجهود المتصل ، وفلسفة برجسون قائمة على الوثبة المباغتة والتطور المفاجئ ، والديمقراطية تعول على مناقشة الآراء ، والتعاون في تحري الأمور ، وتقليبها على وجوهها ، وفلسفة برجسون تثبت أن الكثرة الغالبة من الناس تدين بالآداب التي يرجع الفضل في تقديرها إلى الأفراد ، فدوافع الحياة ليست ديمقراطية ، وهي تعمل بالوثبات غير المنظورة ، والقوة المسعفة في هذه الوثبات هي الفرد الممتاز الذي تتمثل فيه شهوة التقدم ، ونزعة التجديد ، والتطلع إلى صور الحياة الطريفة ، ومعانيها المبتكرة ، فمذهب برجسون لهذه الاعتبارات ملون باللون الأرستقراطي ، وقد تأثر برجسون سوريل ، ولكنه أثر أن يجد القائد الذي ينقل المجتمع ويخطو به إلى الأمام بين طبقة

العمال ، والطبقة المتوسطة والطبقة العليا في نظره تعيشان على تراث الماضي ، وطبقة العمال هي الطبقة التي في وسعها خلق الصفوة الممتازة ، وهذه الصفوة هي التي تحرك المجتمع وتعمل على ترقيته ، ولا تحجم عن مصادمة القوة بالقوة ، ودفع العدوان بالعدوان ، وفلسفته هي فلسفة برجسون ممزوجة بعناصر مستخلصة من تعاليم كارل ماركس ، ولكنها برغم ذلك المزج بقيت محتفظة بفكرة (الزعامة) وفكرة (الوثبة المفاجئة).

ونظرية باريتو صديق سوريل ، وأستاذ موسوليني ، هي تمديد وبسط لنفس هذه الطريقة من طرائق التفكير ، فهي نظرية تقوم على أن التاريخ من صنع الصفوة الممتازة من البشر ، فهم يؤلفون زعامة اجتماعية مستمدة من مزاياهم الشخصية ، ومكانتهم المرموقة ، وهم يحاولون أن يحتفظوا بنفوذهم حتى بعد أن ينتهي دورهم وتنضب قوتهم ، ولكن ظهور صفوة مختارة جديدة نابعة من أعماق المجتمع ، حاملة رسالة جديدة ، وهمة طريفة ، في كنف أسطورة جديدة ناشئة يزحزحهم عن مكانتهم، ويمحو نفوذهم ، وهذا النزاع الدائم بين الصفوات المختارة من النظريات التي يتكون منها المذهب الفاشي.

ففي آراء برجسون وسوريل وباريتو ما يؤيد نظرية الزعامة الديكتاتورية ، ويبين فائدة الوثبة التي تحدث من أثر القوة المتجمعة في نفس الزعيم ، ودوافع الحياة المتجسمة فيه ، وبها تستطيع الطبيعة أن تنقل الإنسانية من مستوى إلى مستوى أرفع مستعينة في ذلك بعامل آخر يسميه سوريل وباريتو (عامل الأسطورة). والمقصود به الأوهام التي تشد أزر الإنسان ، وتقوي نفسه ، وتكون عليه لقاء الشدائد ، واحتمال الآلام في سبيل تحقيق أحلامه ، فالإنسان في رعاية الزعيم ، وفي ظلال قيادته ، وتحت تأثير سحره وجاذبيته ، وفي حمى الأسطورة ينبذ الماضي ، ويجفو آثاره ، ويتقدم إلى المستقبل في ثقة واطمئنان.

وقد بدأ هذا التيار من الفكر اللاتيني في فرنسا ، وتدفق منها إلى إيطاليا ، وهناك بلغ القمة ، وانتهى إلى الغاية، وإيطاليا في تاريخها كانت على الدوام مسرحاً لظهور

الشخصيات الجريئة المتفحمة غير المترددة ، والزعامات الجريئة الممتازة في الدين والسياسة ، وليس بالمستنكر على أمة عانت الأمرين من انصداع الوحدة ، وتفريق الشمل ، وفقدان الشعور القومي فترات طويلة من حياتها أن ترى في الزعيم المفرد رمز الوحدة ، وعنوان الاتحاد، وباعث القومية ، وغير غريب أن تلتف أمة أكثرها من المزارعين الذين عسرهم الفقر ، وطغى على مداركهم الجهل حول زعيم بارز ، ذرب اللسان ، قوي الشخصية ، حاضر البديهة ، ماضي العزيمة ، وتنقاد لآرائه ، وتسير إذا ما سار خلفه وتأنم به.

الديكتاتوريات الحديثة

كان الاعتقاد السائد في أوائل القرن العشرين أن الديمقراطية هي المثل الأعلى للحكم، وأنها هدف الإنسانية المقصود ، ومثابة الأمم المتحضرة ، وأنها تتقدم نحوها بخطوات متفاوتة وصور مختلفة ، وكان في بعض الأمم عقبات كثيرة تعترض طريقها من عادات موروثية ، وتقاليده متأصلة ، ولكن كان الظن الغالب أن شيوع الاستنارة ، وسريان الأفكار الحرة ، سيقضيان على ذلك كله ، ولم يكذب ينقضي أقل من ثلث هذا القرن حتى نبذت النظام الديمقراطي أمم عدة ، وأصبحت الديمقراطية في حاجة إلى ما يبرر وجودها ، ويعيد عرض قضيتها، وتنكر لها بعض من كان يظن أنهم من حماة وأنصارها ، وقلبوا لها ظهر الخن ، وأوسعوها نقدًا وتجريحًا .

وأشد ما كان يستدعي الأسف ويشير العجب هو موقف بعض الرجال الذي يعثرون إلى الفكر من الديمقراطية، وشماثتهم بها ، وثناؤهم على خصومها ، وتحذلقهم في نقدها ، وتفهيقتهم في تعديد عيوبها ، وادعاء اليأس من إصلاحها. ومبعث الغرابة في سلوك أمثال هؤلاء المفكرين هو أن الديمقراطية قد أثبتت أنها هي الحالة الجوهرية لحرية الفكر ، فكيف يرضى إنسان ينتسب إلى الفكر ، ويزعم أنه يحيا للفكر ، أن تغل حرية الفكر ؟ وكل صراع بين الديمقراطية وغيرها من نظم الطغيان ، إنما هو في الواقع صراع بين الحرية الفكرية والعبودية السافرة أو المقنعة.

وليس الخيار بين الديمقراطية والديكتاتورية نوعًا من المفاضلة بين كفاية الحكومة وعجزها ، فإنه لم يثبت بطريقة حاسمة أن الديكتاتورية أقدر على مواجهة الشدائد وتفريج الأزمات من الديمقراطية ، ولا يستطيع أحد أن ينكر على الديكتاتورية مقدرتها على الجعجعة والطنطنة ، والإبراق والإرعاد ، والمبادرة إلى إعلان الحرب. ومهما قيل في الدفاع عن الديكتاتورية وتحبيذها فلا يمكن إخفاء أن الديكتاتورية والعبودية من معدن واحد ، وأن الديكتاتورية في كل أمة مصدرها شهوة بعض

النفوس المطبوعة على الضراوة والمكابرة للنفوذ الشخصي ، والميل إلى اصطناع الإرهاب ، والاعتماد على القوة وحدها في كم الأفواه ، والاستيلاء على وسائل الدعاية وتنظيم أساليب التربية للعمل على خلق عقلية متشابهة موحدة مسلوكة الامتياز والاستقلال.

ولفظ ديكتاتور مصدره روما ، ولكن نظام الحاكم الأوتوقراطي كان معروفاً عند اليونان ، فقد كانت الحياة المضطربة الصاخبة في المدن اليونانية تجعل الطغيان مظهرًا كثير الحدوث ، وكان الديكتاتور يظهر في صورة الإنسان الأعلى الذي يستولى على زمام الأمور في إبان الأزمات ، ويرحب به الشعب ويعتبره رجل الساعة ومخلص أمته ، وكان يختفي من الميدان عندما تنتهي مهمته أو ينكشف ضعفه ، وكان يعتبر وجوده حالة طارئة لمعالجة أزمة مستعصية.

وقد تكررت في التاريخ سوابق الرومان واليونان ، ولكن الحكم المطلق الذي ينهض بأعبائه أحد أفراد الأسر التاريخية المعروفة لا يشبه الديكتاتورية ، لأن جوهر الديكتاتورية الامتياز الشخصي ، لا اللقب الشرعي ، أو شرف المنبت ووضاحة الحسب ، وهي تبيء عندما تنحرف الأمور عن سيرها المستقيم ، وتشتد الأزمات ، ويكفهر الجو ، ويعجز الحاكم الشرعي عن تسيير الأحوال وتصفية الموقف ، أو عندما يشتد قلق الناس ، وتتكشف أوهامهم ، وتحيط بهم المخاوف ، ويستولى عليهم الجزع ، ويفقدون ثقتهم بأنفسهم ، فتتاح إذ ذاك الفرصة لقوة من الخارج لتجمع شملهم وتتولى قيادتهم. وتتفاوت قدرة الديكتاتوريين ، فقد كان نابليون الأول مثلاً طاغية عبقرياً ، وكان ابن أخيه نابليون الثالث طاغية غير عبقرى لا يجيد سوى مظاهر الخيلاء وتصعير الحد. وتختلف أنواع الديكتاتوريات ، ففيها الشريفة المتعالية مثل ديكتاتورية كرومويل ، وفيها الوضيعة المسفة مثل بعض الديكتاتوريات التي ظهرت في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية.

وقد شاء سوء الحظ لكارلايل أن يكيل المدح ، ويصغو عقد الشاء لأحد هؤلاء السفاحين في إحدى مقالاته ، وهو المعروف باسم الدكتور فرانسيس طاغية بارجواي ، وقد جر هذا المقال على كارلايل لوم النقد وعتاب الأصدقاء.

والديكتاتوريات الحاضرة كلها وليدة الحرب السالفة ، ولولاها لما أمكن تصورها. وسبب تفشي هذا المرض هو اقتران الأهواء السياسية والأحقاد القومية بالبؤس الاقتصادي والضييق المادي والاضطراب النفسي ، وقد تركت الحرب السابقة أوروبا منقسمة إلى معسكرين ، ومعسكر الغالب المصمم على الاحتفاظ بكل ما في يده ، ومعسكر المنهزم المغلوب التائق إلى استرداد كل ما فقده. والصلح الذي عقد لم يكن من أنواع الصلح الذي يأسو الكلوم ويضمّد الجروح ، ويغطي نيران العداوة المستعرة والأحقد الفائرة وقد كانت تلك المعركة العنيفة كالزوبعة المدمرة العاتية لا تترك وراءها سوى الخراب والأطلال الدارسة ، ولكن في عصر الرقي العلمي وتقدم المخترعات كان من السهل علاج ذلك وإصلاح ما أفسدته الحرب لولا ما أصاب الحياة الاقتصادية من اضطراب في الأعوام التي تلت الحرب ، وذلك لأن الحياة الاقتصادية في الأمم لا تقوم على الإنتاج وحده ، وإنما تعتمد كذلك على التوزيع ، فإذا تيسرت أسبابه ، وتمهدت سبيله ، انتظمت الحياة الاقتصادية وعم الرخاء ، وقد أقامت الحرب الحواجز والعراقيل في طريق التوزيع ، فلما وضعت الحرب أوزارها لم تعد الحالة إلى ما كانت عليه قبل نشوبها ، فعم الضيق والكساد ، وتخرجت الأزمات ، وكان الحق السياسي والضييق الاقتصادي خير معوان لزيادة القلق النفسي الذي تلا الحرب. ومن ثم اقترنت في أذهان الشعوب فكرة الديمقراطية بصور الشقاء والآلام والضييق الاقتصادي. ولم يكن عجباً أن تذوي الديمقراطية وتذبل في الأمم التي لم تكن قد ألفتها وتأثلت فيها أصولها.

وفي جو مضطرب مائج مثل ذلك الجو لم يكن غريباً أن يبحث الناس عن رجل يخلصونه بثقتهم ويولونه إعجابهم ويعقدون عليه آمالهم. من أمثلة ذلك بولونيا عندما بعثت في ختام الحرب من قبرها ، فقد كان المارشال بلسودسكي منيفاً على أقرانه ،

بارزاً بين مواطنيه ، فأصبحت في يده مقاليد الأمور وتوجيه السياسة. وفي سنة ١٩٢٦ لم يعجبه عمل مجلس النواب ، فتقدم إلى وارسو وقلب نظام الحكومة وصار ديكتاتوراً في كل شيء وإن لم يدع اللقب ، وآثر أن يعمل من وراء ستار ، وأن يكل العمل اليومي إلى من يختارهم من رجاله ، وظل لبولونيا برلمان صوري.

وتركيا مثل بولونيا كان بطل انقلابها مصطفى كمال الذي كسب لها الحرب ، فقد ألقى قادة حزب تركيا الفتاة بأنفسهم في أحضان دلوقي الوسط ، فلما عقدت الهدنة وتمت الهزيمة ، خلا الميدان لزعيم جديد ، فترك مصطفى كمال القسطنطينية ، ورفع علم القومية العثمانية في أنقرة بعيداً عن مرمى مدافع الحلفاء ، وهاجمته جيوش اليونان فردهم على الأعقاب مهزومين ، وأجلاهم عن آسيا الصغرى ، ومزق معاهدة سيفرس ، وأقام على أنقاض السلطنة العثمانية الجمهورية الجديدة الناشئة ، وأحدث التغييرات المعروفة مثل استبدال الطربوش بالقبعة ، واتخاذ القانون السويسري بدلاً من قوانين الشريعة الإسلامية.

ولم تشتبك إسبانيا في الحرب السابقة ، وظلت محتفظة بحيادها واستطاعت بذلك أن تنمي مواردها وتزيد ثروتها ، ولكنها كانت مصابة بكثرة عدد رجال الجيش ، مما أثقل ميزانيتها ، وجعل أحوالها مضطربة متقلقلة ، وكان كل قائد إسباني يوهم نفسه أنه موفد من قبل العناية الإلهية للنهوض بأمته وإصلاح شئونها ، وازدادت الأحوال سوءاً من جراء الهزائم المتوالية التي منيت بها الجيوش الإسبانية في مراكش ، وفي سنة ١٩٢٣ حدثت تلك الهزيمة الشنعاء التي قتل فيها الجنرال سلفستر ، وعرف أن سببها الخطة التي أوصى الملك باتباعها ، وقبل أن يتسع الوقت لحصر التبعة ، وجلاء الحقيقة ، أقام الجنرال بريمو دي ريفيرا حكماً ديكتاتورياً استمر ست سنوات ، وكان لهذه الديكتاتورية بعض المزايا ، إذ تمكنت من إعادة السلام إلى مراكش ، وطهرت الإدارة من بعض العيوب المتفشية ، ولم تسفك دماء ، ثم اختلف دي ريفيرا مع رجال الجيش وتخلّى عنه الملك ، فهرب إلى فرنسا ، ولم يعجب ذلك بطبيعة الحال أنداده من الديكتاتوريين ، لأنه لم يجرّد أعداءه من سلاحهم ولم يناضل عن مركزه ،

والواقع أن الديكتاتورية لا مناص لها من أن تقترب بالإرهاب لتصون حوزتها وتحمي دمارها ، وعمل العجة - كما يقولون - يقتضي كسر البيض .
ودلفاس قبل أن يفتك به النازيون أزال الحكومة النيابية من النمسا ، وخلفه شوشنج حتى انضمام النمسا إلى ألمانيا .
وأقام الملك اسكندر في يوجوسلافيا حكمًا ديكتاتوريًا أسفر عن قتله وقد حمّله على ذلك وجود أقليات سياسية كثيرة ، وقوميات مختلفة وعدم توفر الخبرة السياسية ، وتفاقم الخلاف بين الصربين والكرواتيين ، وفي ألبانيا انتزع السلطة شريف ألباني وأقام نفسه ملكًا أوتوقراطيًا حتى ضمّتها إيطاليا .
والديكتاتوريات الثلاث البارزة في أوروبا هي الديكتاتورية الروسية ، والديكتاتورية الإيطالية ، والديكتاتورية الألمانية ، وأقدم عهدًا هي الديكتاتورية الروسية ، وقد كان نظام الحكم في روسيا ممعّنًا في الفساد جديرًا بالهدم ، وكانت الحكومة الروسية في القرن التاسع عشر تمثل مظهرًا عجيبًا ، كانت ناجحة في الخارج فاشلة في الداخل ، وقد ضمت بين سنة ١٨٦٠ وسنة ١٩٠٠ أقاليم شاسعة في آسيا الوسطى ، وبرغم هزيمتها في الحرب اليابانية كانت تحلم بالتوسع وانتزاع الولايات من تركيا وبسط نفوذها في البلقان ، ولكن الموقف الداخلي كان يزداد تحرّجًا ، وكان آخر القياصرة من أسرة رومانوف المعروفة شديد العجز سيئ الإدارة فاستشرى في عهده الفساد وعم الظلم ، وقد حذر بعض الواقفين على دخائل الأحوال في روسيا من الحرب ، وأوضحوا له أنّها قد تسفر عن انهيار النظام القيصري ، ولكنه لم يأخذ بنصيحهم ، والمعتدلون الذي تسلموا مقاليد الحكم بعد سقوط القيصرية كان يمكن أن يصادفهم التوفيق لو بادروا إلى عقد الصلح مع ألمانيا ، ولكنهم أبوا إلا متابعة الحرب ، وقد نشأت الديكتاتورية في روسيا في آثار الهزيمة ونتيجة للرغبة الملحة في عقد الصلح التي كانت تحيّر نفوس الروسيين ، وهذه الرغبة لم تجد لها صدى في نفس كرنسكي وأتباعه ، وقد استغل ذلك لينين ، وأقام على أساسه الديكتاتورية الروسية ، ولما مات في سنة ١٩٢٣ كان قد أتم عمله ، ووطد ديكتاتوريته ، ومهد السبيل للديكتاتور

الحالي ستالين ، والحزب الذي يرأسه ستالين يفرض إرادته في مناحي الحياة القومية جميعها ، فالناس لا يسألون عما يريدون ، وإنما يتلقون ما يريد لهم هذا (الإنسان الأعلى) وعمل الصحافة هو إذاعة أفكاره وتحبذ خطته ، تمتاز الديكتاتورية الروسية بآرائها المتطرفة في نبذ الدين ، ومحاولة اقتلاع جذوره ، واعتباره أثرًا من آثار الماضي الدائر ، وبتفسيرها المادي للتاريخ.

وقد خرجت إيطاليا منتصرة في الحرب السابقة ، ولكنها مع ذلك لم تقتنع بنصيبها من الغنائم والأسلاب ، وزادها همًا على هم الخلافات السياسية التي كانت تمزق وحدتها وتزلزل كيائها ، واشتدت بها الضائقة الاقتصادية في نهاية الحرب لأنها تنقصها الخامات التي تستورد من الخارج ، واستفحلت أزمة البطالة ، وارتفعت الأسعار وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى تفشي المبادئ الاشتراكية والتطرف فيها ، ولم يكن هناك شخصية بارزة تتجه إليها الأبصار وتنقاد لها في القيام بالأعمال الإنشائية ، وأخذت مبادئ الشيوعية تتغلغل في طبقة العمال. وفي سنة ١٩٢٢ احتل العمال المصانع ، ولم يرد جيولتي رئيس الوزارة الركون إلى القوة ، وعرف العمال عجزهم عن إدارة المصانع فانسحبوا ، واشتد خوف الطبقة المتوسطة من الانقلاب الشيوعي ، وحدثت إضرابات واعتصامات كثيرة ، ووقعت بعض حوادث إرهابية ولم يظهر الاشتراكيون مقدرة ولا كفاية ، ونشأت كتل فاشية مختلفة عمل موسوليني على توحيدها وجمع صفوفها ليستطيع قلب الحكومة ، وحقيقة أن الثورة الاشتراكية كانت آخذة في الخمود قبل مجيء الفاشية - كما يقرر خصومها - ولكن ذلك لم يكن جليًا في سنة ١٩٢٢ ، وفي خريفها كان الزحف على روما ، وبعد استقالة جيولتي لم يكن هناك من يسد مسده ، فمكن ذلك موسوليني من التقدم إلى روما ورفض الملك طلب رئيس الوزراء إعلان الحكم العرفي فاستقالت الوزارة ، واستدعى رئيس الفاشست إلى القصر الملكي ، ولم يبدأ باستعمال سلطته المطلقة ، مثل لينين وهتلر ، بل تعاون مع غيره من الأحزاب واستبقى حرية النشر ، وكان الرأي العام مستعدًا لاستقبال

حكومة لا تنتمي إلى الأحزاب الاشتراكية ، ولا إلى الأحزاب السياسية القديمة ، واحتفظ موسوليني لنفسه بمنصب رئاسة الوزارة الائتلافية. ولما هدأت الضجة التي ثارت حول مصرع النائب ماتيوقي أتم موسوليني بناء الحكومة الديكتاتورية ، وحل الأحزاب التي كانت تناظر حزبه ، وفرض الرقابة على النشر ، وألغى المعارضة ، وبث العيون والأرصاء ، وليست هناك فائدة في أن ننكر على موسوليني شخصيته الممتازة ، وجمعه بين الإدارة القوية ، والنشاط الفياض ، وقد استطاع أن ييث في أمتة روحاً جديدة ويشحذ المهمم ، أما مسألة مدى نجاحه في معالجة الأحوال الاقتصادية فهي من المسائل المختلف عليها ، لأن إيطاليا لا تزال فقيرة ، ولا تزال البطالة من عللها المستعصية، ويردد أنصاره أنه قد نجح في جعل إيطاليا من الدول ذوات الشأن والكلمة المسموعة في السياسة الأوروبية ، وقد انتقد سياسته الخارجية نقداً موفقاً المفكر الإيطالي المعروف^(١) جيتانو سلفميني في رسالته البديعة عن الفاشية الإيطالية وكشف عن الكثير من نواحي ضعفها وجعلها إيطاليا مستهدفة لشتى الأخطار.

وأحدث الديكتاتوريات عهداً وأبعدها أثراً هي ديكتاتورية هتلر ، وكما أن بسمارك احتذى مثل السياسي الإيطالي القدير كافور ، فكذلك هتلر استفاد من دراسة أعمال موسوليني ونسج على منواله ، وقد هيأت له الفرصة شدة معاهدة فرساي ، وتشجيع الفرنسيين لحزب الانفصال في أراضي الراين ، وعبء التعويضات التي أرهقت ميزانية الألمان ، وقد كان من الصعب على شعب فيه كبرياء وأنفة أن يشاهد الجيوش الأجنبية تحتل بلاده وتغزو نواحيه الصناعية ، وقد زاد في هذا الغضب السياسي الضيق الاقتصادي ، فقد كان سقوط المارك الألماني ضربة شديدة أصابت الطبقة الوسطى ، فعسرها الفقر وتحطم كيانها الاقتصادي ، وتبع ذلك انهيارها النفسي ، ثم انتعشت الحالة بعض الشيء حتى جاءت الأزمة العالمية في سنة ١٩٣٠ فكثر المتعطلون ، واضطربت أحوال المصارف ، ونكبت الطبقات الوسطى ، وعادتهم نوبة

Italian Fascism. By Gaetano Salvemini ^(١)

اليأس ، وانقطاع الرجاء ، واجتمع على الألمان ألم الهزيمة وضيق الإملاق وسقوط
الهيبة وانتلام الشرف ، ولم يكن لهم تقاليد أصيلة ، ولا ماضٍ ماثور في الحكم النيابي ،
ولم تكن الجمهورية الديمقراطية حبيبة إلى قلوبهم ولا قريبة إلى طبيعتهم ، ولم تثر خيال
شبابهم ، ولا تشعل حماسهم وكان أنصار النظام الديمقراطي منقسمين على أنفسهم ،
واشتدت وطأة الشيوعية ، وكان الموقف يستدعي ظهور رجل يجمع تفاريق الترعات ،
ويرد على الألمان ثقتهم بأنفسهم ، وكرامتهم المسلوبة ، ففي هذا الموقف ظهر هتلر ،
وثار بنظام ويمار ، وأعلن أن ألمانيا لم تنهزم في الحرب وإنما طعنها الخونة - وهم
اليهود والماركسيون - من الخلف ، وأن مصلحة ألمانيا تقتضي حل جميع الأحزاب
السياسية المارقة الخاسرة ، وتفريق الشيع الضالة المضلة ، وأن يحل مكانها حزب
جديد له سياسة خارجية قوية وبرنامج تقدمي يعمل ما وسعه الجهد على تحقيقه ،
وهتلر خطيب شعبي بارع ، وأستاذ متمكن في فن الدعاية ، وهو من هؤلاء
الأشخاص المتعصبين ذوي الأفكار القليلة المحدودة التي لا يملون إعادتها وتكرارها ،
وفي سنة ١٩٣٣ حصل النازيون على ٤٤% من الأصوات في الانتخابات التي
أجريت في ألمانيا ، وبعد موت هيندنبرج صار هتلر مستشاراً ، ومنذ أغسطس سنة
١٩٣٤ وهو رئيس الحكومة ورئيس الوزراء وقائد الجيش الأعلى ، وقد حل جميع
الأحزاب المناوئة لحزبه ، وقيد حرية الصحافة ، وطرد اليهود من ألمانيا ، وجعل
التعليم ضرباً من ضروب الدعاية ، وأقام المعسكرات لتأديب المتذمرين .
ومن المسائل التي تسترعي النظر في ديكتاتورية هتلر رأيه في الشعوبية ، فقد تأثر في
شبابه بآراء جوبينو وهوستن شميرلين ، وصار ينظر إلى التاريخ والسياسة في ضوء
الشعوبية . والآريون في زعمه أنبل أهل الأرض وبناء الحضارة ، ولم تكن الترة الآرية
جديدة في ألمانيا ، ولكن هتلر جعلها قاعدة من قواعد السياسة . ومن نكد الدنيا على
مفكري الألمان وعلمائهم وأساتذة جامعاتهم أن يرغمهم هتلر على الأخذ بنظرية أثبت
البحث الحديث زيفها وبطلانها .

وبين الديكتاتورية في ألمانيا وإيطاليا وروسيا بعض المشابهة ووجوه الاختلاف ، فهي جميعاً تتفق في صفة واحدة وهي استئثار حزب واحد بالسلطة وفرض إرادة واحدة ، وقد كان استيلاء هذا الحزب على القوة السياسية في روسيا مقدمة لثورة اقتصادية ترمي إلى إلغاء الملكية الفردية للوصول إلى حكومة ليس بها طبقات. أما في ألمانيا وإيطاليا فإن الجانب السياسي أوضح من الجانب الاقتصادي ، وديكتاتورية ألمانيا تشبه ديكتاتورية روسيا في أن كلا منهما تحاول أن تفرض نظرية خاصة على الشعب ، ففي روسيا تفرض الحكومة الفلسفة الماركسية ، وفي ألمانيا تدعو الحكومة إلى العنصرية.

والآن هل نجحت الدكتاتورية كما يزعم أنصارها ، وفشلت الديمقراطية كما يدعي خصومها ؟ وهل حدث تحول في عالم الأفكار بحيث لا تستطيع الديمقراطية أن تسترد ما فقدته وأنها قد تفقد أكثر مما فقدت ؟

هذه أسئلة لا غملك الآن الإجابة عنها في ثقة واطمئنان ، وإنما الذي نستطيع أن نقره في لهجة تشبه التأكيد هو أن الديكتاتوريين قد رزقوا الإرادة المصممة ، والعزيمة الماضية ، ولكنهم لم يرزقوا الحكمة الثاقبة ، وإن لهم من الطمع والطموح أكثر مما وهبوا من قدرة للسيطرة على نفوسهم وكبح جماحها ، وهم يبالغون في إظهار عيوب الديمقراطية ، ويشوهون تصوير مبادئها ، وليست الحرية الديمقراطية هي الفوضى كما يؤكدون ، وإنما هي الرغبة في التعاون والتساند القائمة على اتفاق الإرادة ، وكون الديمقراطية قهبط بالمستوى العالي من الناس ليس علاجه سحق الديمقراطية وإنما العمل على رفع مستوى الشعب ، والقانون هو أساس المجتمع ، والديكتاتوريون يزدرون القانون ، والحرية هي غاية الحركات التاريخية ، والديكتاتورية تناصب الحرية العداء ، وتناصر القوة السافرة.

الأسس النفسية للمحكم الديكتاتوري

من الواضح المعروف أن للديكتاتورية مزايا إدارية جمة ، وسرعة ملحوظة في تناول المواقف ومعالجة الشئون ، يعينها على ذلك أنها لا تتقيد باعتبارات الرأي العام وأنها ليست مسئولة أمام أحد ، ومسألة سرعة البت في الأمور ليست لها كبير أهمية في الأزمنة العادية ، لأن الخير في الإتقان لا في السرعة ، وفي العدل وتحريه لا في المسارعة إلى إصدار الأحكام ، ولكن في بعض الأوقات يتطرق الاختلال إلى شئون الأمم ، وتتوالى عليها حكومات فاسدة منحلة منحوبة القلب ، مفلولة العزم ، فيسود الارتباك ، وتنجم بوادر الفوضى ، والناس إذا غام الأفق ، وارتجت عليهم السبل وشرد أمنهم الخوف ، هانت عليهم الحرية.

فالطاغية الصارم الذي يتقلد الحكم في مثل هذه الفترة ويستقل بالأعباء ويكشف الغماء ويحسن التدبير ويعمل على تصفية الجو ويرد إلى النفوس عازب الأمن وضائع الثقة يلقي طاعة وتأييداً ، واحتمال الظلم والطغيان خير عند أكثر الناس من الانزلاق إلى الفوضى والخطب في الظلمات.

وتمتاز الحكومة الديكتاتورية بمذهب الولاء للفرد وتفخيم أمره وإكبار شأنه ، والصورة البدائية لهذا الولاء تظهر في أساطير الأبطال عند أكثر الأمم ، ولا تكاد آداب أمة من الأمم تخلو من قصة بطل من الأبطال تعزي إليه المآثر الجمة والأيادي البيض على أمتة وبني الإنسان قاطبة ، ومن هؤلاء الأبطال بروميثيوس عند اليونان ، وهناك صورة أخرى للبطل أحدث عهداً من ذلك وأرقى تصوراً ، وهي الاعتقاد بأن البطل حي لا يعرض له الموت وأنه مستتر أو نائم في كهف أو شعب وأنه يظهر لينقذ أمتة في أوقات الشدة وتفاقم الخطوب ، وبعض هؤلاء الأبطال هم حقيقة تاريخية أو حقيقة تاريخية مزيفة مثل فردريك بربروسا عند الألمان ومثل الملك آرثر عند الإنجليز ومثل هارولد آخر ملوك السكسونيين ، وصورة البطل في أمثال هذه الأحوال تمثل

الأحلام الغائرة في سرائر الأمم المضطهدة ، ونوازعها الخفية ، وأمانيتها وتطلعاتها وطمحات خيالها ، وهذا الاعتقاد كثيراً ما يطوف بأخيلة الأمم ، فقد لوحظ بعد الحرب الكبرى السالفة أن أسطورة قد نسجت حول مصرع اللورد كتشنر ، وكانت هذه الأسطورة ترفض الاعتقاد بأنه مات في الحادثة المعروفة وتصوره حياً متوارياً وقد نمت أسطورة مشابهة لها بين مسلمي تركستان عن أنور باشا. والذي يمكن استخلاصه من أسطورة البطل أن توهم فرد (مخلص) ميمون النقيبة مبارك السعي فكرة طبيعية ترتسم من تلقاء نفسها في عقول الناس عند مواجهة الشدائد والأحداث الجسام.

وفي تاريخ الأمم المختلفة والعصور المتباينة أمثلة كثيرة تبين افتتان الأمم بأبطالها وإسباغها عليهم بعض صفات الآلهة وخلقها الأساطير حول ذكراهم ، مما يدل على أن هناك أساساً نفسياً يقوم عليه الإعجاب بالحاكم المطلق والبطل المنيق ، ويمكن معرفة العواطف التي تقوم عليها هذه العقيدة من دراسة الصفات المتناقضة التي تعزوها الأسطورة أو تنسبها الدعاية للبطل الخيالي أو البطل الحقيقي ، فهو ليس عظيم الكفاية وبعيد المهمة وموفور الشجاعة فحسب ، وإنما هو كذلك شديد القسوة عظيم الهيبة كالقدر لا يرحم وكالموت لا يرثى للشاكي.

وقد حاول العلامة النفسي المعروف سيجموند فرويد أن يضع أسامي سيكلوجية اجتماعية ، وأقامها على تجربة الفرد ، فالفرد في رأيه يُعد في بيئة أسرته للدخول إلى المجتمع ، وأقوى أعضاء الأسرة هو الوالد ، وتجارب الطفل الباكرة تجعله يعتقد أن والده قادر على كل شيء وأنه خير ، ولكنه مع ذلك يقاوم رغباته وينغص عليه لذاته ، وهو من ناحية أخرى موضوع غيرة من الطفل لأن له سيطرة على والدته ، وقد يستأثر الطفل بأمه بعض الاستئثار في بواكير طفولته ، ولكن عندما يصبح ولداً تفضل في الغالب مطالب أبيه على مطالبه ، والوالد يدخل عنصر الخوف في حياة الطفل ويهدده بالعقوبة ، ومنه يتعلم الطفل الشعور بالخطيئة ، ويطوي عهد الطفولة ويدخل الطفل في طور الرجولة ، ولكن الإنسان كثير التلفت إلى الماضي ولا يني يعود بخياله إلى عهد الطفولة حيث كانت الحياة صافية المورد عذبة المجتني ، فكل حاجاته مقضية

دون أن يبذل جهداً أو أن يتجشم عناءً ، وهذه التجربة في بواكير الحياة شديدة التأثير في تكوين شخصية الإنسان وبناء أخلاقه ، ولذا يترع الإنسان إلى البحث عن زعيم أو قائد تكون العلاقة بينه وبينه كعلاقة الطفل بوالده ، فهو يحبه ويثق به ثقة لا حد لها ، ولكنه في نفس الوقت يخشى بأسه ويرهب سطوته ، وتخالجه نحوه مشاعر العدا ، ونفس هذه المشاعر أوجدها فيه والده لإرغامه له على التخلي عن بعض لذاته ومتعه وللغيرة التي أثارها في نفسه من ناحية علاقته بأمه ، والطفل يرغب في أن تكون أمه له بكليتها فلا يشاركه فيها أحد ، وهو يشعر بأن والده هو العقبة الوحيدة في ذلك وفي الأحوال العادية تتوارى هذه المشاعر ، فلا يكاد يبدو أثرها في العلاقة بين الابن وأبيه ، ولكن هذا العدا المستتر يفسر لنا اللذة التي يستشعرها بعض الناس عند موت القائد أو سقوط الزعيم ، وهذه النظرية تفسر وجود الديكتاتورية ، ولكنها لا تبين لنا لماذا تترع بعض العصور إلى الديكتاتورية ، ولماذا تؤثر عصور أخرى الديمقراطية ، وإنما يُعلل ذلك بالظروف السياسية المتقلبة وملابسات الحوادث ، حقيقة أن كل تغيير سياسي مصدره تغيير نفسي ، ولكن هذا لا يحملنا بعيداً ، فقد يكون باعث التغيير النفسي أمراً خارجاً عن سيطرة الإنسان ، فاجاعة التي يسببها نقص الحصول قد تحدث ثورة ، ولا ينفي هذا أن هناك ارتباطاً عاماً بين الحوادث الإنسانية والأحداث السياسية ، فالهزيمة في الحرب قد تغير موقف الناس بإزاء حكاهم ، والرجل الذي يسخر من الديكتاتورية في أيام السلم وعهود الرخاء ويعتبرها إهانة للطبيعة الإنسانية قد تحمله الحوادث على الزهد في حريته وإلقاء مقادته إلى يد الديكتاتور التماساً للأمن وطلباً للسلامة ، وأبرز الخصائص النفسية للعصور التي تظهر فيها الديكتاتورية هي شدة عناية الفرد بتتبع سير الحوادث السياسية ، والسياسية في أيام الهدوء والاستقرار لا تهم في الأغلب الأعم سوى السياسيين ، أما في أيام الصراع الشديد فإن المخاوف تنتاب المجتمع ، ويصيب الناس الجوع والفقر وتضطرب حياتهم اليومية وتعمهم الحيرة والارتباك. وفي هذا الموقف يتزل الناس إلى مرتبة الأطفال الذين لا يفهمون الموقف ويعجزون عن التصرف

وترسم في أذهانهم صورة المنقذ البطل ، وأيام الشدة تستوجب الرجوع إلى صورة من صور الحكم أبسط وأقرب إلى البداءة.

والطريق إلى الحكم الأتوقراطي يقوم على انهيار جميع الدوافع النفسية التي تعمل ضد الخضوع للغير والاستسلام لمشيئته ، وهذا الإعداد النفسي هام جداً في إعداد المسرح لظهور الديكتاتور ، ولأجل أن يتنازل الناس عن حريتهم لا بد لهم من أن يخالوا أن الموقف قد أصبح باعثاً على اليأس قبل قدوم الديكتاتور ، وهذا ما يعلل ظهور يوليوس قيصر وأوغسطس قيصر وكرومويل ونابليون ، وفي أوروبا الحديثة أعقب الحرب والاضطراب الناشئ عنها ظهور الطغاة المحدثين ، وأثبت بعضهم قدرته واستحقاقه لإعجاب أمته به ، فمصطفى كمال مثلاً هزم اليونان ، وبلسودسكي هزم الروس.

وعندما تستقر مكانة الديكتاتور فإن هناك عوامل أخرى تقوي الشعور العاطفي المتبادل بين الحاكم والرعية ، فبعض الناس يرون أيام الطفولة أجمل الأيام وأنضر العهود ، وهذا النوع من الوصاية السياسية أشبه بعودة إلى ذلك الماضي الخصب تنقص عنه من ناحية وتزيد من ناحية أخرى ، فالحاكم بأمره يقوم مقام الوالد بطرائق شتى ، بل يؤدي وظيفته بقدرة أتم وأوفى ، وفيه مزايا الوالد ولكنه لا يرتكب أخطاء كثيرة مثل الوالد ، ولذا لا يثير مشاعر العداء ، والحكومة في كثير من الحالات لا تتدخل فيما يضائق الناس ، ولذا عندما تهدأ الأحوال ، وتستقر الأمور وتزول المخاوف يحب الناس الحاكم بأمره ويبالغون في الشناء عليه والطاعة له ، والقوة بطبيعتها خلافة بغض النظر عن الأسلوب الذي اكتسبها به الإنسان ، والرغبة في القوة كامنة في النفس مهيمنة على الجوارح ، تبدو أول ما تبدو في محاولة الإنسان فرض نفسه على بيئته كما تدل على ذلك حركات الأطفال ورغباتهم ، وليس في وسع الإنسان الإخلال بفروضها وإهدار حقوقها ، وإنما يروض الإنسان جماعها وينقع غلتها بطريقتين ، فهو إما أن يزين لها لذة الخضوع للغير والاستسلام لقوته وجعله نصب العين وحشو السمع ، وإما أن يحاول أن يضع نفسه موضع الديكتاتور

أو الفرد القوي ويحمل نفسه على الاعتقاد بأن إرادته قد تسربت في إرادة الديكتاتور ، فهو بإيمانه به وطاعته له كأنما يتبع ما يمليه عليه عقله وما توحيه إليه نفسه .
وعبادة البطولة موجودة في كل عصر ، وقد أقام عليها كارلايل فلسفته التاريخية وتفسيره لحركات التاريخ الماثورة ، ولكن عبادة البطولة أو الإعجاب بها تبدو في الأيام العادية موزعة بين أشياء شتى غير موحدة القصد ، فكل جماعة من الناس لهم بطلهم الذي يكبرونه ويتخذونه قدوة لهم ، ولكن في النظام الديكتاتوري يملأ البطل المشهد ، ويستأثر بالإعجاب ، وينفرد باجتذاب العواطف الموزعة ، ويتجه إليه الإعجاب الذي كان منصرفاً إلى نجم من نجوم السينماء أو بطل من أبطال المصارعة والملاكمة أو نابغة من نوابغ لاعبي كرة القدم .

والإعجاب بالديكتاتورية يستمد شيئاً من الدين والعقيدة: فقد لوحظ أن عقيدة الإيمان بالحكم والإفراط في طاعته والمغالاة بقيمته تميل إلى الظهور والانتشار في الأوقات التي تفقد فيها الديانات التقليدية سلطانها على النفس ويخالج الناس الشك في حقيقتها ، ولو أن ذلك ليس السبب الوحيد ، فقد ظهرت في إنجلترا ديكتاتورية كرومويل في وقت تدين قوي ، ولكن الديكتاتور الذي يجمع الأعداء ويحسم الفتن ويدرك الأخطار ويفزع إليه الناس فيثيهم على الطاعة والخضوع ، ويعاقبهم على التقصير والخلاف ، يحل محل الدين ويسد مسد العقيدة ، وقد يلهي الناس عن إله السماء جبار الأرض .

ويستمد الديكتاتور القوة من مصدر آخر كذلك ، وهذا المصدر هو الاعتقاد (برمزيته) فهو ليس شخصية حية ماثلة فحسب ، وإنما هو في الوقت نفسه رمز لحقائق كثيرة ومعان شتى ، ووظيفة الرمز أنه يطوي معاني مختلفة ويعبر عن أشياء عديدة ، فلفظة (مصر) مثلاً تشمل حقائق كثيرة بعضها سياسي وبعضها جغرافي وبعضها تاريخي ، ولكن الرمز المنظور أكثر انطباعاً في الذاكرة وأشد إثارة للخيال ، والديكتاتور رمز حي متجسم ، لأنه يفسر الشعور القومي ويجمع أشتات الميول الشعبية ، وهو أكثر ابتغاءاً للحماسة من (العلم) لأن العلم مجرد رمز ، والديكتاتور له

قيمته من حيث هو شخصية ممتازة فله مزية مضاعفة الشعور وتوليد العواطف ، والديكتاتور يتراءى لأغلب الناس في صورة متوهمة ، ولذا يعززون إليه صفات متناقضة ، وذلك لأن الناس يتمثلون فيه كل صفة يريدونها ، والولاء لشخصه والافتتان به والتغني بمفاخره والإشادة بمحاسنه والإطنا ب في مزاياه أيسر وأدنى إلى تناول المدارك من الولاء (الفكرة) والإخلاص لها ، وكثيراً ما يمكن هذا الإعجاب الشديد والتدله الحار الشخص الخبوب والبطل المرهوب من الانحراف عن الفكرة التي قام لتمثيلها والدفاع عنها إلى فكرة أخرى ، ربما كانت مناقضة لها أو مختلفة عنها إلى مدى بعيد ، والمهم في الديكتاتورية ليس الاستيلاء على القوة ، وبلوغ الذروة ، وإنما تثبيت المكانة والاحتفاظ بالنفوذ ، والناس تنساق إلى الحكم الديكتاتوري بعاملين هامين: كفايته العملية ، وجاذبيته العاطفية.

فلسفة الفاشية

نظرة عامة:

كان مفكرو اليونان يرون أن الحياة الفاضلة لا تنتهي أسبابها وتستوفي شرائطها ، وتستكمل عناصرها إلا في كنف الدولة ، وأن الدولة هي أقوى الدرائع ، وأقرب السبل إلى تحقيق تلك الحياة وتمهيد مقدماتها ، وكانت الأخلاق في رأيهم مرتبطة بالحياة العامة متصلة بالسياسة ، فتصورنا للدولة ووظيفتها يجب أن يلون باللون الأخلاقي ويمتزج بإدراكنا للفضيلة ، ثم جاءت المسيحية فباعدت ما بين الأخلاق والسياسة ، وصرفت عناية الإنسان إلى العالم الآخر ، ووجهت جهوده إلى الحرص على استنقاذ الروح من مفاتن الحياة ، ومغريات الحواس ، وأغرقت النفوس بالزهادة والاستهانة بأمور الدنيا ، وأحوالها المتقلبة الفانية.

ومنذ عهد إحياء العلوم قطعت الصلة بين التفكير السياسي والتفكير الأخلاقي وسار كل منهما في طريقه ، وأول من أعلن انفصالهما في جرأة وصراحة هو مكياڤلي في كتاب الأمير.

وقد عادت السياسة إلى الاتصال بالأخلاق في العصور الحديثة ، ويتجلى ذلك في المذاهب السياسية السائدة التي تناوى الديمقراطية ، وأخصها الفاشية والشيوعية. ونظرية سيادة الدولة المطلقة هي أكبر ينابيع الفاشية وأقوى أصولها وأمتن دعائمها، والفاشية إلى حد كبير تحقيق عملي لتلك النظرية ، ويزعم شراح المذهب الفاشي أن الفاشية ليست نظرية للدولة فحسب ، وإنما هي رأي في طريقة الحكم ، وموقف تجاه الحياة ، ونظرية خاصة للكون والمجتمع ، وأسلوب مستحدث في علاج مشكلاته ،

وفريخ أزماته ، وهي ليست مقتصرة على نبذ الديمقراطية ، والقضاء على الاشتراكية، وإنما هي في منزلة بعث جديد للروح الإنسانية. والمذهب الشيوعي لا يغالي في ادعاءاته الأخلاقية الشاملة كما تفعل الفاشية ، ولكنه مع ذلك يتطلب نظراً معيناً للأخلاق ، والشيوعية تجذب أسلوباً خاصاً للحياة ، وترجحه وتؤثره على غيره ، وتدعو إلى الأخذ به ، والسير بمقتضاه ، ورأيها مستمد من التصور الشيوعي للمجتمع ، وطبيعة القوى التي تحرك التاريخ وتؤثر في الحركات الاجتماعية ، ومسائل الأخلاق تبحث عند الشيوعيين من ناحية علاقتها بالعوامل السياسية ، والاعتبارات التاريخية والظروف الاقتصادية.

وكلا الشيوعية والفاشية يفرض على الأفراد الشيوعيين أو الفاشيين أن يعيشوا على نمج خاص ، وأسلوب يزيد رفعة الدولة ومجدها ، وعليهم أن يعلنوا محاسن ذلك الأسلوب وينشروا مزاياه ويبنشروا به ، وهم في سبيل ذلك لا يجمعون عن إيذاء مخالفيهم واضطهادهم ، والشيوعية والفاشية فلسفتان عمليتان. ومثل هاتين الفلسفتين قد يحتمل المعارضة ، ويتسع صدره للمناقشة في ساحات التفكير وميادين البحث ، ولكن عندما يدين بمبادئه حزب من الأحزاب ، ويصل عن طريقها إلى مراكز الحكم ومقاليد السلطة ومعادل النفوذ يصبح لا يحتمل المعارضة ، ولا يطبق المناظرة.

والشيوعية والفاشية - على نقيض الديمقراطية والفردية - يميلان إلى توحيد السياسة والأخلاق ، ويحاولان أن يجملا الوطنية قوة إيجابية فعالة عاملة على تحقيق المثل العليا والغايات المنشودة ، ويتطلعان إلى القضاء على كل الأحزاب والشيع التي تخالفهما في الرأي ، وينكران عليها كل حق من حقوق التعبير عن آرائها وغايتها أن يصيرا عقائد شاملة مستوعبة لنواحي الحياة جميعها ، مهيمنة على كل فكرة وكل عاطفة ، وبذلك تصير السياسة والأخلاق شيئاً واحداً.

ونظرية الفاشيين في الحكومة هي نظرية سيادة الدولة المطلقة ، فالدولة أعظم من الفرد ، وحققها في الوجود يفوق حقوق الأفراد ويسمو عليها ، وللدولة غاية تبغي

طلابها ، وواجب الأفراد معاونتها على أداء تلك الغاية ، ونمو شخصيتهم ونضج ملكاتهم ، رهن المشاركة في النهوض بذلك الواجب ، وخدمة الدولة تسمو بالفرد وترفعه إلى الذروة وتخلق به فوق المآرب الشخصية ، وهي لا تحيل الفرد عبداً وإنما تعلمه الكفاح والعدوان وتأكيد النفس والاعتزاز بالشخصية في سبيل خدمة الأغراض السامية ، وطاعة الرئيس ترباً به عن الانغماس في الصغائر والاستغراق في الأنانية والغرور.

والدولة عند الفاشيين ليست مدينة للفرد بشيء لأنها أسمى منه ، والكفة بينهما غير متساوية والمقام متفاوت ، بل هي منبع كيان الفرد وأصل آدابه ، وهي حرة من الالتزامات الأدبية مع غيرها من الدول لأنها قوة لا يتناول إليها أحد ولا يساميتها إنسان ، وهي من ثم لا تقبل الخضوع لعصبة الأمم ، والنظام الفاشي أو الشيوعي يتطلب الحجر على حرية الفكر وحرية النقد وحرية الخيال لأن هذا الحجر في زعمه لصالح الدولة ، وصالح الدولة هو ما تريده الإرادة العامة أي (الإرادة الحقيقية) للشعب ، وهذه الإرادة يفسرها في ألمانيا أعضاء الحزب الوطني الاشتراكي وينطق عن لسانها في إيطاليا الحزب الفاشي.

تعليل ظهور الفاشية:

يرد بعض الباحثين أسباب ظهور الفاشية إلى ظهور حالة عاطفية جديدة مصدرها أن العالم الحديث فيه رجال كثيرون لهم همّة ماضية وعقول ثاقبة ، ولكنهم لا يجدون مجالاً لهمتهم ، ولا ميداناً لتدريب مواهبهم ، وهم من ثم تائقون إلى النفوذ والقوة ، ولا يحجمون عن اصطناع القسوة لبلوغها ، وقد سلبهم العصر الحديث قوتهم ، وغمطهم حقهم ، وفوت عليهم فرص النجاح ، وشل حركة القادرين على الابتكار والتجديد ، وقيد نشاطهم ، وأوصد في وجوههم أبواب المغامرة والمخاطرة ، وسلط عليهم الملل والسأم ، وأمثال هؤلاء يجدون في الفاشية خير منفذ.

ويرى البعض في الفاشية بديلاً من الدين في عصر وهنت فيه العقائد ، وضعف سلطانها على النفوس ، ودالت دولتها ، والطبيعة تكره الفراغ ، فغير عجيب أن تحل الفاشية محلها وتقوم بمهمتها.

ويعللها البعض بأنها ثورة على الحضارة ، وذلك لأن حركة التقدم تحدث ضغطاً على العقل ، وتستحثه على أن يلائم بين نفسه وبين الوسط المتجدد ، وهذه الملاءمة تستدعي كبحاً من ناحية وطول احتمال لأفكار وأساليب لا عهد بها من ناحية أخرى ، وعندما تسرع حركة التقدم ويشتد ضغطها يبدأ الذين يشعرون بنقصهم وتخلّفهم إزاء ذلك التطور المتتابع والتقدم المستمر يحسدون المتفوقين البارزين ، ويتولد في نفوسهم الميل إلى رد فعل لإيقاف لذلك التقدم واعتراض سيره ، والعودة إلى أساليب أدنى إلى البساطة ، وأيسر للفهم ، وأقرب إلى إظهار الشجاعة والإقدام والطاعة والثقة بالحكام ، وهكذا عندما يفوق تطور الحضارة مقدرة الإنسان على التكيف بحسب الأحوال الجديدة يصبح خطر العودة إلى الأحوال القديمة والطرق المهجورة ماثلاً ، ويشتد كره المستوى العالي والحياة المعقدة المركبة ، ويبدو ذلك في صور مختلفة ، منها صورة الرغبة في الاحتفاظ بالتقاليد القديمة والعودة إلى أساليب الحياة البسيطة الساذجة ومحاولة الحرص على نقاوة الشعب ، والعمل على استئصال الفساد السياسي والانحلال الأخلاقي.

ويعلل الشيوعيون الفاشية بأنها آخر مرحلة من مراحل النظام الرأسمالي ، وهي في عرفهم رأسمالية عجزت عن إجابة مطالب العمال ، ومواجهة قوتهم النامية دون أن تهدم أساسها وتكشف عن زيفها ، ولذلك خلعت عن وجهها النقاب وأعرضت عن ادعاء الديمقراطية السياسية وتنكرت لمبادئ الحرية.

أما أنصار الفاشية فيفسرونها بأنها يقظة جديدة وبعث للروح ، ويشبهونها بنهضة إحياء العلوم. ووجهة نظرهم أن أوروبا قد استولى عليها منذ عهد الحضارة القديمة تياران فكريان: أحدهما تيار الفكر اليوناني والآخر تيار الفكر الروماني ، فالتيار اليوناني هو الذي عمل على تقوية التفكير النظري وشجع نزعة الشك ، وأوحى الميل

إلى التجربة وأهم الفردية وشدة الإحساس بها. والتيار الروماني هو الذي أوحى الولاء وحب التعاون الاجتماعي ، والرغبة في النظام واحترام التقاليد. وقد أعاد عصر إحياء العلوم للقيم اليونانية مكانتها ورد عليها سالف قوتها، لأنه هو الذي بدأ عهد حرية التفكير وأعاد في عالم البحث طريقة التجربة والاستقراء التي انتهت بانتصار العلوم من ناحية وتحطيم الأديان من ناحية أخرى ، وبدأ في عالم السياسة عهد الديمقراطية والحرية والمساواة ، وأوجد فكرة أن الحكومة هي وسيلة لإسعاد الفرد ، ولم تجد الروح اليونانية كالجأ فتطوحت وتغالت حتى أشاعت الفوضى في الآداب والسياسة ، وعصبت باليقين ، وثمرتها المرة هي الشيوعية والفوضى في المسائل الجنسية ، والكفر والتمرد ، وقد استلزم ذلك العودة إلى حركة بنائية في السياسة والآداب لترجيح جانب التيار الفكري الروماني ، وقد تحققت هذه الحركة في الفاشية لأنها عودة إلى الفضائل الرومانية ، فضائل الولاء والنظام ، وهي لا تعني بتقدم الفرد ، وإنما تعني بالتضامن الاجتماعي ، والمثل الأعلى عندها ليس هو العالم في معمله ولا المفكر في مكتبه ، وإنما هو المجاهد الشجاع الصبور الذي يسحق أهواءه ويغالب شهواته ويتعمق في تدبيره ، ويدافع عن الضعيف ، ويناضل عن الحق ، وينتصر للتقاليد ويدود عنها ، ورجل العمل عند الفاشيين أقرب إلى فهم الحياة وإدراك كنهها من المفكرين ، لأن المفكر يفهم الحياة عن طريق العقل والتحليل ، في حين أن حقائق الحياة الحيوية إنما تفهم بالبداهة الموفقة ، والألمعية اللامحة ، والفلسفة الفاشية لا تعول على العقل وإنما تعتمد على الغريزة والإيمان ، والحياة في نظر الفاشيين تحد دائم ، وجهاد متصل يرهف الحواس ويشد أوتار الأعصاب ويشحذ الهمة ، ويغري بحب المخاطرة ، وليست السعادة عند الفاشيين هي غاية الحياة ، وإنما غايتها الجهد والكفاح.

آباء الفاشية:

من المفكرين الذين مهدوا السبيل للفاشية والنازية الفيلسوف الألماني فخت ، فقد كان يرمي إلى ضم صفوف الألمان لمقاومة نابليون ، وحاول أن يثير الشعور القومي ،

وأن يعزز في النفوس الولاء للوطن ، فذهب إلى التربية يجب أن تتجه إلى تنشئة الشعب الألماني على منوال يوحد أفكاره وأمانيه ، وأشار إلى أن الوسيلة الوحيدة لذلك هي التدريب العسكري والنظام الحربي ، فكل فرد يلزم أن يخضع لهذا النظام ، ويتناول بهذه الطريقة ، والوطن في زعمه رداء الأبدية ، وعلى الأفراد أن يجودوا بأنفسهم في سبيله ، وهو يقسم الناس إلى قسمين كبيرين ، وهما النبلاء وغير النبلاء ، وغير النبلاء إنما يعيشون ليعدموا النبلاء ويلبوا مطالبهم ، وينقادوا لهم ، وميزة النبيل قوة الإرادة ومضاء العزيمة ، والإرادة عنده أساس الرجل ومحور شخصيته ، وجميع ضروب الفاشية هي العامل الحاسم في التاريخ. ولكن إلى أي غرض يوجه الرجل الأسمى إرادته ؟ يرى فخت أن الرجل الأسمى إنما يوجه إرادته إلى عمل الخير ومصلحة الشعب ، ونفع الوطن. وقد جاء بعده نيتشه ليؤكد أن القوة في نفسها هي غرض الرجل الأسمى.

ونيتشه ينكر المساواة ، ويرى أن البشر غير متساوين ، وهو يهاجم آداب المسيحية في شدة وقسوة ، وعنده أن التواضع والخشوع من آداب العبيد ، وأن الإنسانية والعطف والرحمة من علامات الضعف ، وهو من أجل ذلك يعتبر المسيحية ديانة الضعف ، فهي تؤكد للفاشليين في الدنيا أنهم سيظفرون بالسعادة في العالم الآخر ، وتقاوم صفات الرجولة والكبرياء وتأكيد النفس. والواقع أن نيتشه في تفكيره الأخلاقي قد تأثر بتصور دارون للانتخاب الطبيعي وتنازع البقاء ، وقد ذهب دارون إلى أن البقاء للأنسب فجاء نيتشه واستنبط من ذلك حكمة أخلاقية فقال إن الأنسب يجب أن يبقى ، أي أنه حاول أن يستخرج قانون الأخلاق من نظرية التطور. ومن طبيعة الآداب القائمة على أساس هذه النظرية أنها ترى أن الصالح هو ما ساعد على التطور ، وأن الشر هو كل ما عاق حركة التطور ، ومن طبيعة الحياة أنها تحاول على الدوام أن تفوق نفسها ، وأن تخرج صوراً أرقى وأكمل من ناحية الصفات العضوية ، ومن جانب الأخلاق ولكن كيف يعرف التفوق الأخلاقي والسمو الروحي ؟ سمات الامتياز الأخلاقي والنبوغ الروحي هي رغبة الفرد الممتاز في أن يخضع لإرادته الغير ،

وإنما ظهرت الديمقراطية لمقاومة ذلك وعكس آيته ، وإبدال سننه ، وحب القوة عند نيتشه هو أقوى العواطف ، وقد يكون الإنسان موفور الصحة ، وفي نعمة سابعة ، ولكن يظل مع ذلك تعساً محزوناً لأنه ظامئ على القوة ، متطلع إلى النفوذ والسلطان، والميل إلى القوة هو الزلزال الذي يهدم الفاسد ويبعث القبور ، وإعلاء إرادة القوة وتمجيدها أدى بنيتشه إلى تصور نوعين من الآداب ، آداب العبيد الذين يمتنون القوة ، وعدم المساواة ، وآداب السادة التي تعتبر القوة هي غاية الحياة ، وتحفز السادة على طلب الاستزادة من القوة وتقوية الصفات التي تعين على تحصيلها، وعنده أن الفرق بين الخير والشر معناه الفرق بين النبل والضعفة ، في حين أنه عند العبيد هو الفرق بين النافع والخطر ، وآداب العبيد في رأيه آداب نفعية ، وكما ارتقى الإنسان وجاوز مستوى القردة ، فكذلك سيرتقي الإنسان الأعلى ويسمو على مستوى الإنسانية ، والإنسان الأعلى هو هدف التطور وغايته ، ويمتدح نيتشه الكفاح والغلاب ، وقد كان هجل يمتدح الحرب ويكبر من شأنها لأنها تزيد الدولة قوة وبأساً ونفوذاً ، أما نيتشه فإنه يمتدح الكفاح لأن الشجاعة وقوة الإرادة ومضاء العزيمة هي فضائل الإنسان البارزة ، والكفاح يستلزم الشجاعة ، ويقوي الإرادة ، ويهيئ الفرصة للرجل القوي ليظهر قوته وتفوقه ، وقد التفت إلى ذلك مكيفلي فأوصى أميره بأن يجعل فن الحرب واجبه وشغله الشاغل لأنه علم الذين يباشرون صناعة الحكم ، والحرب عند نيتشه دواء ناجع للأمم المستضعفة الواهنة إذا كانت تحرص على الحياة وترغب في البقاء.

وقد سار في غبار نيتشه جماعة من كتاب الألمان رددوا هذه النغمة وأطالوا فيها وأسرفوا إسرافاً لا مزيد عليه في طليعتهم تربتشكه وبرناردي ، وكل من يقبل آراء نيتشه وفخت يصبح يعتقد بنبل نفسه وسموها ، والفاشية تعلي الإرادة وتمجد القوة وتقسم الناس إلى فريقين: فريق من حقه أن يسعى إلى القوة وفريق تنقصه قوة العزيمة فواجه طاعة الأقوياء والانقياد لهم ، وخطب الفاشيين وأحاديثهم ورسائلهم تنم على نبذ فضائل المسيحية والأخذ بالآداب الوثنية.

وقد تأثر بنيتشه المفكر المعروف اشبنجلر صاحب كتاب (تدهور الغرب) وكتابه محاولة مفصلة محكمة لإثبات حتمية انحطاط الغرب وسقوط حضارته ، والحضارة الغربية عنده مشفية على التدهور لأنها تثق بقيمة العقل الإنساني الحر ، وتتخذ مبدأ للنظام والعمل ، والناس تثق بالعقل أكثر مما يلزم ، ونفس هذه الثقة توضع وضعاً خاطئاً بتركيزها في النظام الديمقراطي للمجتمع وما يشمله من التصويت العام والمجالس النيابية ، وستسود (القيصرية) في العالم الذي سينبعث من جديد وتكسر قيود سلطة النقود وتقضي على الديمقراطية ، وتقوم هذه القيصرية على الدم والعنصرية.

وقد مهد توماس كارلايل السبيل لمهاجمة الديمقراطية فقد فسر التاريخ تفسيراً يقوم على صنيع الفرد (البطل) واستخف بالمجالس النيابية ونعتها بأنها (حوانيت للثرثرة) ، والمفكر الأسباني العصري أورتيجه يرى أن ظهور الجماهير هو طابع العصور الحديثة ، ويرى أن الجماهير فظة غليظة حمقاء جاهلة ، فهي تؤثر القوة لا العقل في حين أن النبل وقف على الأقلية ، وهو يحذر من طغيان الأكثرية على الأقلية المستتيرة ، ويسترعى النظر إلى النتائج الخطيرة التي تترتب على ذلك في مختلف فروع الثقافة ونواحي الحياة ، وهو من المفكرين الذين يرون في تحاسد الجماهير وتباغضها وغبائها أكبر ما يهدد نمو الحضارة وذيوع الثقافة ، فهم يؤثرون من أجل ذلك تسليم مقاليد الحكم للأقلية الممتازة ، وهذه الأقلية في رأيهم أسمى عقلاً وأنبأ أخلاقاً من الغوغاء وأقدر على سياسة الأمور.

وأمثال هؤلاء المفكرين لم يتفقوا على صورة من صور الحكم الأرستقراطي ، وإنما يجمعهم ويؤلف بينهم فقدان الثقة بالجماهير من حيث هي قوة حاكمة ، وهم يخشون نزعات الهبوط بالحضارة التي يزعمون أنهم كشفوها في الجماعات ، ويطمئنون إلى وضع الأمور في يد الأقلية العاقلة الرشيدة التي تقدر قيم الحياة الروحية ، ومثل هذه الأقلية عندهم أقدر على النفع وأهض بالأعباء.

وقد أشرت في الفصل الخاص (بطلان الديكتاتورية) إلى تأثير موسوليني بآراء سوريل وباريتو ، والتاريخ عند مارييتو أدوار متعاقبة يتغلب فيها فريق مختار ناشئ قوي على فريق مختار قد ذهبت قوته ، وضعف شأنه ، وهكذا دواليك ، وباريتو ينتقص الحكم النيابي ويمجد القوة في اخافطة على السلطة السياسية ، ويعتبر التمثيل الشعبي أسطورة لأن الأقلية الأرستقراطية هي التي تحكم على الدوام ، وقد أثرت أفكاره في إيطاليا لأن الحزب الناشئ هناك سره أن يعلن أنه هو (الفريق المختار) وأن زعيمه هو زعيم الصفوة المتخيرة.

والنظريات بالإجماع فكرة الحرية السياسية وفكرة المساواة والحكومة القائلة بضرورة الموافقة الشعبية والاتفاق على تقرير السياسة العامة بطريق المجالس النيابية ، وتقرر أن الدولة مطلقة السلطة تامة السيطرة على كل مناحي الحياة ، وتؤثر حصر السلطة في يد حاكم أوتقراطي ، وتعلن تفوق القوة ، وتنبد حقوق الأفراد.

وقد قدم لها المجموعة الفكرية التي تستمد منها التأييد والاستعلاء الفلسفي أمثال هجل ونيشيه وكرلايل وسوريل وباريتو واشنجلر ، وعلى نظرياتهم اعتمد موسوليني وهتلر ، وعندهما أن العمل مفضل على التفكير ، وأن الإرادة والقوة خير من البحث والتروية ، والمساواة أكذوبة من أكاذيب الديمقراطية لأن الناس غير متساوين وكذلك الشعوب ، وعلى صخرة عدم المساواة يقوم بناء باق متين للمجتمع الإنساني يُعترف فيه بالزعامة ، ويصفو لها الجو فلا ينازعها أحد السلطة ، ويجد كل سيد مكانه المناسب ، والجماعات غير قادرة على فهم أغراض الزعماء الأعالي ، وما على الزعيم من بأس في ترفعه عن عرض أعماله على الجماعات لأنها تفضل الطاعة وتؤثر الانقياد ، ومثل هذا النظام يمحو الحرية والمساواة والتمثيل والنيابة ويرفع التبعة عن كاهل الحكام والزعماء ، وتثبيت مركز الزعيم يقتضي الأخذ بنظرية (الحزب الواحد) كما في إيطاليا وألمانيا وروسيا ، ففي إيطاليا مثلاً يزعم موسوليني أن إيطاليا هي الحزب الفاشي ، وموسوليني هو زعيم الحزب الفاشي فهو إذن سيد إيطاليا غير منازع وقس على ذلك سائر الديكتاتوريات.

الفلسفة الماركسية

الشيوعية مذهب في الاقتصاد ، وخطوة في السياسة ، وعقيدة فلسفية تدين بها في العصر الحاضر دولة عديدة كثيرة السكان مترامية الأطراف ، وتحاول تثبيت قواعدها وبسط سلطانها ، ولا معدى لنا إذا حاولنا أن نتعرف طبيعة العصر الحاضر ، ونلم بمشكلاته البارزة ، وسياساته المتعارضة من أن نختبر في نزاهة ودقة تعاليمها ودعاويها واتجاهاتها ووعودها ، وقد يتراءى للبعض أن الكتابة عنها تزيدها انتشاراً وتأييداً ، ولكني لا أرى صواب هذا الرأي ، ولو جارينا القائلين به لأمسكنا عن دراسة الكثير من مسائل الفكر ومذاهب الفلسفة ، وفي الشيوعية كما في سائر المذاهب الفلسفية جوانب صادقة وبها كذلك جوانب من النقص والزيف والباطل .

وبين دعايتها رجال خلقوا من طينة البطولة ، واحتملوا في سبيل عقيدتهم ألم التشريد والنفي ، وغضاضة الحاجة ومرارة الحرمان ، ولكن أصدق الناس إخلاصاً ، وأصفاهم نية قد يقع في الخطأ ويتصور المحال ، وكثير من الآراء التي شقيت من جرائها الإنسانية لم تصدر عن أشرار الناس وإنما أذاعها قوم لا سبيل إلى الشك في صدق سريرتهم ، والشيوعية ترى قلب النظام الاجتماعي وترى الحالة الحاضرة ظالمة فتاكة ، وأنها ستفضي بالعالم إلى الفوضى وتؤدي به إلى الخراب والدمار ، فهي إذن أمر خطير يستوجب التروية وإنعام النظر. وليس من الحق أن نفرض ضرورة بقاء النظام الحالي وامتناعه على التغيير فالتاريخ كله حركة تحول مستمرة ، ولكنه في نفس الوقت ليس سلسلة انقلابات مفاجئة وثورات طارئة ، وإنما هو حركة تطور تندر فيها الثورة. والشيوعية مثل الفاشية تحاول التوفيق بين السياسة والأخلاق ، وهي تتضمن تفسيراً خاصاً للحياة وطبيعة الوجود ونظرية للمعرفة وفلسفة للتاريخ.

والشيوعية من حيث هي نظرية متماسكة ومذهب فلسفي كان يطلق عليها في أول أمرها اسم (المادية الجدلية) وتشير هذه التسمية إلى تفرعها من فلسفة هيجل ، ويذهب هيجل إلى أن تقدم الفكر وسائر الأشياء إنما ينشأ من الصراع بين العناصر المختلفة المتناقضة ، ولنظريته جانبان ، فهي من جانب تصف الطريق الذي اجتازته الأشياء إلى الوجود ، ومن جانب آخر تصف السبيل الذي ينبغي سلوكه إذا أردنا الخلوص إلى حقائق الأشياء ، ويرى هيجل أن العمليتين: عملية تقدم الأشياء ونمائها ، وعملية الاهتمام إلى الحق ، يكونان جانبيين مختلفين للحقيقة الواحدة ، وكارل ماركس يرى أسبقية الجانب الأول ، ولكن هيجل يعزو الأسبقية إلى الجانب الثاني ، وكل نزعة من النزعات في إبان انتصارها تعمل على خلق نزعة معادية لها ، ولا تزال هذه النزعة الجديدة تشتد وتقوى حتى تتغلب عليها وتحلّيها عن الميدان. ومن أمثلة ذلك النزعة الفردية في القرن التاسع عشر ، فقد بلغت القمة ، وأوفت على الكمال ، ولكن انتصارها الباهر كان مدعاة إلى خلق النزعة الاجتماعية التي قاومتها وقضت على نفوذها.

وكان هيجل يعتقد أن القوة الدافعة في هذه العملية قوة فكرية صرفة ، ولكن ماركس أنكر عليه ذلك ، لأنه بماديته الصميمة كان يرى أن الأفكار إن لم تكن أفكاراً صادرة عن عقول خاصة فهي أوهام عديمة القيمة ، وكان يستمسك بالنظرية المادية التي ترى أن الأفكار نفسها تتكون من تأثير البيئة وانعكاساتها ، والأفكار التي تقوم بالعقل إنما منشؤها الأحداث والحركات التي تعرض في العالم خارج العقل ، فكوائن العالم العضوي هي التي تخلق الحوادث في عقل الإنسان ، ومن ثم تحتم الحركة التي نسميها (التاريخ) وعقل الإنسان جزء من هذه الحركة ، ولكنه ليس هو المبتكر لها.

ويمزج ماركس المذهب المادي بطريقة هيجل الجدلية ، ويستخرج من هذا المزيج تفسيره للتاريخ وتعليله لحوادثه وملخص نظريته إن الحوادث تنشأ من الصراع بين النزاعات المتباينة ، ويمكننا أن نصل إلى لباب التاريخ بتفهم النزعتين المتصارعتين ، وكما أننا إذا اقتفينا في عالم الفكر أثر نزعة من النزاعات فلا مفر لنا من الانتهاء إلى

نقيضها ، فكذلك في عالم الواقع يقتضي نجاح نزعة من التزعات ظهور التزعة المناوئة لها. فنظام الإقطاع مهد السبيل لظهور الرأسمالية ، والنظام الرأسمالي يوحى إلى الطبقات الفقيرة الشعور بالتفاوت بين الطبقات ، وبذلك يطبع السلاح الذي يحارب به ، أو يعلي للقوة التي تقضي عليه. والقوة الدافعة وراء العملية الجدلية - في زعم ماركس - ليست عقلية وإنما هي حادثة طبيعية مادية ، وليست إرادات الناس ولا أفكارهم هي التي تغير وجه التاريخ ، وتقيم على اتجاهاته ، وإنما هي الفواعل الطبيعية ، وتكشف المواد الخام ، ومبتكرات الصناعة ، ولما كانت فكرة الاختراعات وتأثيرها البعيد في الفنون والصناعات قد تظهر قوة الفكر الإنساني في توجيه الحوادث وصياغة التاريخ لذلك عنى ماركس بأن يوضح أن الاختراعات لا تثب من عقل المبتكر تامة التكوين ناهضة الجناح ، وأن ما يبتكره الناس في الواقع لا يبتكرونه من تلقاء أنفسهم وبتفكيرهم الفردي ، وإنما يمهّد لهم سبيله ويذلّل لهم عصية طبيعية المشكلات التي تستقبلهم بها الظروف المطيفة بهم ، والأحوال العارضة لهم ، وفضلاً عن ذلك فإن طوارئ العصر أو بواذر الأحوال هي التي تحمل الاختراع وتحمّله أو تذيعه وتعلي شأنه ، وتعمل على إصلاح عيوبه واستكمال نقصه.

ويرى ماركس أن أساس المجتمع قائم على إنتاج الوسائل التي تصون الحياة البشرية وتدفع عنها غوائل الحاجة ، وتوزيع هذا الإنتاج هو أساس انقسام المجتمع إلى طبقات ، والأسباب النهائية لكل التغيرات الاجتماعية والثورات السياسية لا يبحث عنها في عقل الإنسان وطريقة اهتدائه إلى الحقائق الخالدة وإدراكه للعدالة وإنما في تغير أساليب الإنتاج والمبادلة ، ولا تلتبس في فلسفة العصر وإنما في اقتصادياته ، فإذا أصبح باطلاً ما كان يراه الناس حقاً ، وصار ظلماً ما كان يراه الناس عدلاً ، فإنما سبب ذلك التغيرات الصامتة التي تطرأ على طرائق التوزيع والإنتاج وتجعلها منافرة للنظام الاجتماعي السائد الذي يركز على أسس اقتصادية قد غمرها التغير ، وهذا التنافر الذي يؤدي إلى نسخ نظام المجتمع وتعديل أسسه ليس وليد الذهن أو سليل الرغبات الإنسانية ، وإنما مصدره الإنتاج ، وهو مسألة ليست مستقرة في عقولنا

وإنما هي قائمة خارج عقولنا ومستقلة عن إرادتنا وأعمالنا ، والاشتراكية الحديثة إن هي إلا انعكاس هذا الصراع في العقول.

ومقومات الحياة الثقافية ، وخصائص المجتمع الأخلاقية والدينية ، واتجاهاته القانونية والفنية جميعها في رأي الشيوعية مشتقة من الأصول الاقتصادية ، وأدوار التاريخ المتعاقبة منشؤها صراع الطبقات ، وهذه الطبقات المتصارعة من نتاج الأحوال الاقتصادية.

وعلى هذا النمط من تحليل بناء المجتمع وعناصر تكوينه وتفسير التاريخ تقوم الأفكار الشيوعية ، وترتكز أسس المذهب ، ومن منابها تنفرع فروع وتطرد أحكامه.

ولأجل أن يحصل الإنسان على القوت الذي يقيم أوده ويستحضر الشباب التي تقيه طوارئ الجو تعود أن يتناول المواد الخام ويحتال فيها حيلته ، ويعمل فيها فكره لتواقي حاجته وتفي بمطالبه وتشبع غرائزه ، ومن ثم تنشأ علاقة بين الإنسان وبين الأشياء ، وهذه العلاقة بضرورة الحال تتضمن كذلك العلاقة بين الإنسان والإنسان ، لأن طبيعة تناول تلك المواد تستلزم التخصص وتوزيع العمل ، وعلى مدى الأيام ينهض في آثار ذلك حقوق وامتيازات يدعيها بعض القوم لينفردوا باستغلال بعض الأشياء ويلودوا عنها الغير ، ومن هنا تنشأ الملكية من ناحية والحرمان من ناحية أخرى ، ويرى المالكون أن الأشخاص المجردين من حقوق الملكية يمكن استخدامهم في الاستغلال تحت إشرافهم ورقابتهم لقاء أجر زهيد يدفعونه لهم ، وقد نشأ من أساليب الاستغلال تلك الصور المختلفة في معاملة الإنسان للإنسان ونلمح من ذلك أن العلاقة بين الناس في مختلف العصور قائمة على أسلوب تلك الأشياء وطريقة تناولها وصنعها ، وقد ظلت تلك العلاقة طوال العصور المنصرمة ثابتة في جوهرها ، ومن جرائها انقسم المجتمع إلى فريقين كبيرين يتبادلان العداوة والبغضاء ، وعلاقة الاستغلال ولو أنها لم تتغير في الجوهر ولكنها مع ذلك قد أخذت صوراً متعددة. ويميز كارل ماركس من بينها ثلاثة أنواع رئيسية حدثت في تطور المجتمع التاريخي ، فهناك الاستغلال الذي اتخذ صورة الرق والاستعباد ، وهناك استغلال عهد الإقطاع ، وقد

تلتهما صورة الاستغلال في عهد الرأسمالية ، والاستغلال ظاهر الظهور كله في صورتين المتقدمتين سواء بعلاقة العبد بسيده أو الأمير الإقطاعي برعيته ، وفي العصر الرأسمالي ظلت العلاقة واحدة في الجوهر ، ولكن يخفى أثرها ، ويلطف من وقعها ، بيع المنتجات لا استعمالها المباشر ووجود الوسيط بين المنتج والمستهلك ، وذيوع الحرية السياسية ، وسريان المبادئ الديمقراطية ، وتقدم الجماعات رهن بتغير العلاقة بين الإنسان والأشياء ، أو بلفظ آخر يتوقف تقدمها على الأسلوب الذي يتناول به الإنسان المواد الخام ويحيلها سلعة تنهض بحاجته وتكفل بمطالبه ، ومن آونة لأخرى ينبغ في عالم الصناعة مستحدثات تستتبع صوراً جديدة في المجتمع ، وكلما سمت الاختراعات في معارج الرقي وكبر نصيب الناس من البراعة الصناعية واستفاضت المعرفة واستنارت الأفكار استلزم ذلك صوراً جديدة للنظام الاقتصادي.

وسنن الآداب ، وقواعد السلوك ، وشرائع القوانين في مختلف المجتمعات تنم على حقيقة النظام الاقتصادي السائد لأنها نشأت تبعاً لحاجات الطبقة المتحكمة المستغلة ، وهي ترمي من ورائها إلى تحبيذ العلاقة الخاصة بين الطبقتين ، وتسويغ استغلال إحدى الطبقتين للطبقة الأخرى ، وجميع النظم السياسية ومذاهب التشريع مرتبطة بالنظام الاقتصادي ، فهي ثمرته ومرآته معاً. وقد كانت العبودية مباحة ومعترفاً بها في المجتمعات التي كانت تستغل العبيد ، ومن ثم يرى ماركس أن ركون الطبقات المستغلة إلى التماس الحق ، وتحويلها على نشد أن العدالة أمر لا غناء فيه ولا رجاء في مخايله ، لأن تلك العدالة المنشودة قائمة على افتراض صحة النظام الذي يثرون به ويخرجون على مثليه ، وليس هناك عدل مطلق ولا حق مجرد - كما يرى ماركس - وإنما هناك معايير للحق ، وتصورات للعدالة ، ومن بين تلك المعايير والتصورات ما يسوغ وجهاً خاصاً من وجوه التقدم الاقتصادي ، ويرى صلاحه ، ومطابقته للحق ومسايرته للعدالة.

ويقف الشيوعيون من الدين موقفاً بعيداً عن الإعجاب والتقدير ، بل هم لا يحجمون عن مقاومته وشن الغارة عليه والعمل على تقويضه لأنه في عرفهم ضرب من ضروب

المخدرات التي تراخي العزيمة ، وتسلم النشاط ، وتغري بالزهاد والاستسلام ، وهم يرون أن الطبقات الممولة قد اتخذت الدين وسيلة من وسائلها التي تستعين بها على حشد عقول الطبقات الفقيرة بالأوهام والخرافات لتصرفها عن مجاهدة الحقائق ، وإدراك ما ينصب لها من الإشراف وما يحاك لها من الدسائس ، ويسترعي الشيوعيون النظر إلى ما ورد في الكتب المقدسة عن تحبيذ القناعة ومدح التواضع والخشوع وذم الكبرياء والجبروت.

ونظر الشيوعيين إلى الآداب والفنون وسائر ألوان الحياة الفكرية متأثر بمذهبهم في الاقتصاد ، والأدب عندهم لا ينظر إليه منفصلاً عن السياسة والاقتصاد ، لأن الأدب الحق في زعمهم هو الذي يزيد الحياة قوة ، ولما كانت حياة الإنسان ممتزجة بحياة المجتمع ، كما أن تقوية الحياة تتطلب تسهيل توزيع النشاط الإنساني بحيث ينمثر ثمرته المرجوة ولا يذهب عبثاً ، لذلك يرى الشيوعيون أن الأدب الذي ينمو عالقاً بأغصان وفروع شجرة الرأسمالية نمواً فضولياً هو أدب قليل المنفعة زهيد القيمة ، والأدب الجيد هو الذي يدعو إلى زيادة الإنتاج الإنساني ، ويعاون العناصر التي تعمل لتحقيق ذلك ، فمادته إذن الدعاية ، ودعايته متجهة إلى محاولة التغيير المبدع الخالق ، وقيمة أدب الماضي هي في أنه يقدم لنا صوراً آمنة للظروف الماضية وأحوال الطبقات في العصور الخوالي ، والأدب في العصر الحاضر يجب أن يعين على أحداث الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، وهم يؤثرون الأدب القريب من لغة الشعب وتصورات ، ولا يرتضون الروايات التي تدور حول حياة الأفراد ، وإنما يفضلون الروايات التي تصف صراع الطبقات لأنها تمهد سبيل التقدم نحو الاشتراكية.

ويرى الشيوعيون أن الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية لا يتم بالطرق السلمية ، ولا مناص فيه من اصطناع الشدة واستعمال العنف والقهر ، وذلك لأن النظم السياسية والقانونية والأدبية القائمة على أساس اقتصادي خاص تولد في النفوس الرغبة في الدفاع عنها والاستبسال في سبيلها ، حتى عندما يكون ذلك الأساس الاقتصادي قد آذن بالسقوط وأشرف على الزوال ، وكل نظام سياسي قد منح طبقة

خاصة حقوقاً تحرص عليها وتستمسك بها لا يمكن تبديله دون الاستهداف لمقاومة الطبقة المستمتعة بامتيازاته والمحتكرة لخيراتہ ، وهي تحاول أن تقنع الناس ، من طريق إشرافها على تربية النشء ، بأن النظام الراهن كفيل بتحقيق العدالة ، وأن الخير في بقائه وحياطته ، وهكذا يبقى النظام السياسي جامداً في حين أن الاختراعات الحديثة في عالم الإنتاج قد جعلت الحاجة إلى تغييره شديدة ملحة ، ويقع في روع الطبقات الفقيرة أن وسائل الإقناع وأساليب الديمقراطية غير شافية ولا مقنعة وأنها مضطرة إلى إحداث الانقلاب بالقوة والصدام.

ويرد الشيوعيون الحرب الكبرى السابقة إلى أسباب اقتصادية ، وذلك إن قوى الإنتاج كانت في تقدم مستمر وزيادة مطردة ، في حين أن النظام الاجتماعي الراهن ظل بغير تعديل ، وترتيب على ذلك أن أثمان السلع ارتفعت إلى ثمن لا يمكن المجتمع من استيعابها جميعها ، فاشتدت من جراء ذلك الحاجة إلى المنافسة لفتح أسواق جديدة تحت ستار الاستعمار وأنتج ذلك الحرب.

وظهور قوة الطبقات الفقيرة له نظائر في التاريخ لأن كل طبقة استأثرت بالنفوذ استدعى وجودها ظهور طبقة مناوئة لها ، وهذه الطبقة تزحزحها في النهاية عن مكانتها وتغتصب نفوذها ، ولكن اشتداد قوة الفقراء في العصر الحديث طراز فريد من الحركات الاجتماعية لأن نزاع الطبقات في العصور السالفة كان ينتهي بتغلب طبقة على طبقة ، وأما انتصار طبقة الفقراء في العصر الحديث فإنها ستؤدي إلى خلاصة الإنسانية وتقضي على الطبقات ، وهذا هو مصدر قوة العقيدة الشيوعية ، لأن أنصارها لا يعملون لتغليب طائفة ، وإنما يعملون لتحرير الإنسانية ، ويشعل هذا الاعتقاد حماسهم ويبعث في نفوسهم حب التضحية والتفاني في التبشير بالمبدأ وتدعيم العقيدة.

ويرى الشيوعيون أن تحرير الإنسانية وإلغاء الطبقات وإزالة الفوارق الاجتماعية يستلزم فترة تمهيدية تستولي خلالها على أعنة الحكم ديكتاتورية جريئة لا تحجم عن

استعمال القسوة والإرهاب توطيداً لمكانتها ودفاعاً عن حوزتها ، ومتى استقرت الأحوال وزال الخطر بطلت وظيفة الحكومة وانتهت مهمة الديكتاتورية.

ويشك الشيوعيون في نجاح الديمقراطية لأنها في عهد الرأسمالية لا يمكن إلا أن تكون خيالاً لا حقيقة له ، وما دامت أكثرية الناس من الطبقات الفقيرة التي لا تملك شيئاً فمن العبث الكلام عن الحرية الفردية ، أو قدرة الفرد على التأثير في نظام المجتمع الذي يعيش فيه ، ولا حرية لمن لا يمتلك شيئاً ، ومهما تكن الحكومة ديمقراطية فإن النفوذ سيظل في يد المسيطرين على القوى الاقتصادية لاستيلائهم على وسائل الإنتاج الصناعي ، ولا نزاع في أنه مما يبعث الارتياح والسرور أن يباح للإنسان حرية النقد والمناقشة ، ولكن الذين لا يتغذون تغذية صالحة أو يرهقهم العمل المضني لا يرون في حق الاستمتاع بالنقد سوى نوع من الترف لا قبل لهم به ولا رغبة لهم في تذوقه لأنهم أحوج إلى ملء بطونهم منهم إلى تحريك ألسنتهم ، وما دام ينقصم القوت فهم زاهدون في الحرية ، وحرية التفكير ، أو حرية المناقشة والبحث والتعبير عن الرأي هي أنفُس ذخائر الديمقراطية ، وأسطع آياتها ، ولكن الشيوعيين يشكون في وجودها ، وينكرون قيمتها ، وهم يرون أن الرأسمالية إذا اشتدت بها الأزمة ، وعرضتها الحاجة فإنها لا تتردد في إلغاء هذه الحرية الوهمية ، وتظهر على حقيقتها سافرة غير متوارية ، ويضربون لذلك مثل الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا. والشيوعية في نظرهم هي وسيلة إنقاذ الحضارة في هذا العصر المضطرب الجائش لأن الرأسمالية ستظل في كفاح عنيف ، وتظل دولها تصارع بعضها بعضاً صراعاً يندر بأسوء النتائج ويقوض الحضارة ويعصف بثمراتها.

ولعل أقوى نقد يوجه إلى الشيوعية هو قيامها على طريقة هجل الجدلية ، لأن هذه الطريقة صحيحة من ناحية المنطق وما وراء الطبيعة ، ولكن تطبيقها العملي على الشئون الدنيوية ، والحوادث التاريخية لا يخلو من الاعتداء على الحقائق والإساءة إلى التاريخ ، وعندما نعرض حوادث التاريخ نرى أنها لا تطابق تمام المطابقة الأسلوب الجدلي الذي يقول به هجل ، والتاريخ مزيج من الضرورة والحرية ، والنظام

والمصادفة ، والعوامل الهامة الأساسية وكذلك الحوادث التافهة الزهيدة ، وتياراته مختلفة ، وعواصفه كثيرة ، فالطموح له أثره في توجيه التاريخ وكذلك الدسائس والغير والمسائل الجنسية والحماسة الدينية والهوس المثالية ولا يمكن تجاهل أثر الأفراد البارزين الذين نسميهم (أبطال التاريخ) ، وإخضاع التاريخ لعامل واحد يقتضي تجاهل الكثير من حقائقه والالتواء في تفسير حركاته ، وشئون الحياة الإنسانية ليست جميعها خاضعة للمنطق مترسمة لخطواته ، ولها ظلال مختلفة ، وملابس كثيرة ، وتاريخ الإنسانية يتوقف على كثير من المصادفات التي لو تغير بعضها لتغيرت قصة التاريخ واختلف سير الزمان ، ومسألة تنازل الديكتاتورية التي تنشأ عقب الثورة الشيوعية عن امتيازاتها وسلطتها أمر غير منظور ، ومن الصعب التسليم به والاعتقاد بصحته.

الديمقراطية

معنى الديمقراطية:

الديمقراطية من الناحية السياسية هي نظام في تصريف شئون الدولة، وسن القوانين ، ووضع الشرائع ، ومباشرة الأعمال الإدارية المختلفة ، قائم على التصويت العام ، واستعمال حق الانتخاب ، ولكنها في الواقع أوسع مدى من ذلك وأبعد غورًا وأسمى معنى وأرفع مطلبًا ، ومع ذلك فإن الناحية السياسية منها هي أحسن الوسائل ، وأقوم ما انتهى إليه الذكاء البشري حتى اليوم لتحقيق العدالة في العلاقات البشرية ، وضمان إثماء الشخصية الإنسانية ، وهي أسلوب حياة الفرد والجماعة يتيح لكل إنسان - رجلًا كان أو امرأة - ناضج السن مكتمل العقل أن يساهم في تكوين القيم المسيطرة على حياة المجتمع الذي يعيش فيه ، ولا امتراء في أن ذلك لازم لخير المجتمع وسعادة الفرد.

والتصويت العام ، وإجراء الانتخابات ، ومسئولية الحاكمين تلقاء من منحوهم الثقة وسائر عناصر الحكم الديمقراطي لم تخرج عن كونها وسائل أثبت البحث ودلت التجربة على لزومها لتحقيق الديمقراطية من حيث هي أسلوب من أساليب الحياة ، والفكرة التي ترمي إليها الديمقراطية من وراء ذلك هي أنه لم يوجد بعد ولن يوجد فرد أو مجموعة من الأفراد هم من رجاحة العقل ، ونزاهة القصد ، بحيث يباح لهم أن يتحكموا في مصائر الناس ، ويفصلوا في أمورهم بغير إرادتهم ورغم أنوفهم ، وطبيعي أن يكون من حق كل من تسري عليهم القوانين أن يكون لهم في تعديلها وتذهيب حواشيتها كلمة مسموعة ، ورأي محترم ، وما دام كل إنسان يسعد أو يشقى بالقوانين السائدة في المجتمع الذي ينتمي إليه فمن العدل أن يكون له في إقرارها رأي ، وقد ظهرت الديمقراطية وسما شأنها عندما أقنعت التجارب المريعة ، وعبر التاريخ المتعاقبة

الإنسانية بأن المداولة في الأمور ، وتبادل الرأي الحر ، وإقناع الناس عن طريق المنطق وباللحجة الواضحة ، لا بالقسر والإرغام والتهديد والإرهاب هي خير أساليب الحكم وأخلقها بإصلاح الفساد ، فقد جربت الإنسانية عهود من كانوا يحسبون أنفسهم أسمى من البشر وأبعد منهم نظرًا ، ومن خالوا أنفسهم أبناء السماء وذرية الآلهة ومن اعتقدوا بأن الحكمة قد تنزلت عليهم ، وأن الله قد اختصهم بالحق المقدس في الحكم ، فلم تحمد مغبة ذلك ، ولم تلق على أيديهم إلا الخسران المين ، والطغيان المرهق ، وألوان الجور والفساد.

وأساس الديمقراطية هو الإيمان بكفاية الطبيعة الإنسانية ، والاعتقاد بالذكاء الإنساني، والتصديق بمزايا تعاون الملكات وائتلاف النفوس على الخير العام ، أما الحكومة الأوتوقراطية فإنها تقوم على أن الفهم هبة قد اختص الله بها قومًا وضم بها على غيرهم من عباده ، وأن هؤلاء القلائل الذين رزقوا المواهب السنية ، وأوتوا النبوغ والعبقرية، لهم وحدهم حق السيطرة على الشئون العامة وشرف قيادة الناس ، وهذا الرأي له قيمته ، ومن العبث الاستهانة به أو الإقلال من شأنه ، فهو الرأي الذي غلب على الإنسانية في الماضي البعيد والقريب ، وعليه قامت الحضارات القديمة والدول السالفة ، ولا نكران أن الديمقراطية حديثة العهد في تاريخ الإنسانية وحتى حيث تسود الديمقراطية ، فإن عقول الناس ومشاعرهم وأحاسيسهم لا تزال يتغشاها من الحين إلى الحين فكرة الانقياد للمتزعمين ، وبقايا أمثال هذه الآراء مصدر خطر شديد على الديمقراطية ، بل هي الثلمة التي نفذ منها الخطر الذي شققت به الديمقراطية في العهد الأخير.

والفكرة التي ترمي إليها الحكومة الديمقراطية هي تمكين أعضاء المجتمع وأفراد الشعب جهد الطاقة من المشاركة في الحكم وإتاحة الفرصة التامة الحرة لهذه المشاركة ، وقد تحقق هذا النوع من الحكم إلى حد ما في الديمقراطيتين الكبيرتين ، الديمقراطية الإنجليزية والديمقراطية الأمريكية.

وقد عرفت الديمقراطية بأنها (حكومة الشعب بالشعب وللشعب) ويتبين من مضمون هذا التعريف أن الحكومة الديمقراطية لا تضطهد فريقاً من الشعب لتناصر الفريق الآخر ، ولا تقسو على حزب من الأحزاب ولا تستذل طبقة من الطبقات وإنما تلتزم روح الاعتدال والتسامح ، ومعنى حكومة الشعب أن رغبة الأكثرية يجب أن تتحقق، ولكن على أن تراعي شعور الإخاء نحو الأقليات لأنهم كذلك جزء من الشعب ، فحرب الطبقات واضطهاد الأقليات ومقاومة الأحزاب تتنافر جميعها مع الديمقراطية. والديمقراطية تؤمن بالحرية الفردية وضرورة إلغاء الشخصية الإنسانية ، وترى أن الدولة وجدت من أجل الفرد وأن الفرد لم يوجد من أجل الدولة ، وهي لا تفرط في الثقة بالدولة ولا تترها ممثلة العبادة والتقديس ، وواجب الدولة هو أن تهني للفرد المجال وتمنحه الفرصة لإلغاء خير ما فيه ، وأسمى واجبات الدولة هي تمكينه من إظهار قدراته ومواهبه ، وإذا لم تكن الديمقراطية هي خير أنظمة الحكم والمثل الأعلى له فإنها على الأقل أهون الحكومات احتمالاً وأقلها عيوباً ومساوئ ، فضلاً عن أنها تجنبنا الكثير من المزالق والعديد من الأخطار.

والحكومة الديمقراطية لا تفرض علينا عقائد خاصة ولا تأخذنا بمذهب معين في الأخلاق والآداب ، لأن التفكير الديمقراطي يؤمن بأن آراء الإنسان الأخلاقية والسياسية هما من اختصاصه وشئونه فمن حقه أن يكون له الحرية فيهما دون تدخل الدولة ، فالدولة لا تفرض علينا كيف يجب أن نعيش ، وعلى أي نط نفكر ، وإنما عليها أن تدفع عنا العقبات التي تعترض جهودنا وتعتاق تفتح ملكانا ، وأن تخلق الأحوال التي تيسر لكل إنسان اختيار طريقته في الحياة وأن يعيش طبقاً لاختياره ، فالدولة تمكن كل فرد من تلقي العلم ليتشقف عقله وتتهذب روحه ويستطيع أن يدرك الحق ويميز القيم ، وتنمي ملكاته الانتقادية حتى يستطيع أن يتخلص من عبودية الاعتماد على تفكير الغير ، والانسحاق وراءه ، وتزوده بأسباب التفكير المستقل.

وهي لا تمكن الفرد من الاستئثار بالسيطرة والنفوذ ، وتحتاط لذلك أشد احتياط ، لأنها قد تعلمت من التاريخ وأحداث الماضي العظيمة ، وعبره الأليمة ، أن البشر لا

يمكن أن يؤتمنوا على السيطرة غير المحدودة على مصائر إخوانهم البشر ، ومن الواضح أن الذين عليهم أن يخضعوا للقانون يلزم أن يكونوا هم الذين يقررون القوانين الصالحة ، فليس يكفي أن يكون الذين في أيديهم مقاليد السلطة موهوبين حكماء ليضعوا أحسن القوانين ، بل يلزم أن تتفق كفايتهم مع الحرص على إسعاد الناس ، وتحري سن القوانين التي يريدونها ، وتلائم أحوالهم النفسية ، وظروفهم الاجتماعية ، وتجاوب مطالبهم ، وتلبي حاجاتهم ، وخير للناس أن يعيشوا في ظلال قوانين ناقصة ولكنها ملائمة لحاجاتهم من أن يرغبوا إرغامًا على قبول نظم كاملة مسلمة من العيوب ، والطبيعة الإنسانية في مختلف العصور مألئى بالمتناقضات والغرائب ، فهي تلتمس قوانين ملائمة لها لا أن ترغم على قوانين كاملة.

وقد جاهدت الديمقراطية جهادًا عنيفًا متصلًا لتحقيق هذه الآراء ، ووفقت إلى حد لا بأس به في أن تكتسب للإنسان حق المساهمة في تقرير نوع الحكم الذي يخضع له وفرض القوانين التي تسري عليه ، وهو حق يجمل بنا أن نقدره ، ونحرص عليه ونعمل على التوسع فيه ، والاستزادة منه ، والديمقراطية بطيئة في أعمالها وغير بارقة في مظاهرها ، وقد لا تثير الخيال بروعة مشاهداتها وفخامة مناظرها ، والذين يعهد إليهم في الحكم قد يرتكبون الأغلاط ، ولكن فضيلة الديمقراطية هي التجربة والحوالة والتجديد الذي يتبع ذلك ، والذي لا يصلح للحكم في بادئ الأمر قد يصبح صالحًا بمثابرته على أداء واجبه واستفادته من أغلاطه ، وخير أن يعمل الإنسان العمل رديئًا ليتعلم كيف يتقنه بعد ذلك من أن يسلب الفرصة لعمله على الإطلاق ، وهذا هو محور الخلاف بين أفلاطون والديمقراطية ، فأفلاطون يرى أن الرجل العادي ليس له من المعرفة والخبرة ما يمكنه من ممارسة الحكم ومباشرة السلطة فهو يعارض في منحه الفرصة للقيام بما لا يصلح له ويستجهله وينتقصه ، ولكن الديمقراطي إنما يمنح الفرصة برغم جهله وعدم حنكته لأننا لا نعرف وسيلة لا تخطئ لاكتشاف الحراس الذين يرى أفلاطون إسناد الأمر إليهم من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن الديمقراطي قد يصبح صالحًا للحكم بعد التجربة والممارسة.

ويقول أفلاطون إن المصالح الحزبية الطائفية هي التي تسود في الحكم الديمقراطي ، ولكن الديمقراطية الحققة لا تعترف بوجود امتيازات لطبقة من الطبقات أو حزب من الأحزاب ، فمصلحة أي فرد مثل مصلحة الفرد الآخر ، وربما كان هذا مثلاً أعلى للديمقراطية ، ولكن هذا هو الذي تبغيه الديمقراطية وتعمل على تحقيقه.

ويردد بعض الذين يضعون من شأن الديمقراطية وقيمونها عليها النكير أن الناخب في أغلب الحالات شخص قاصر الإدراك نزر المعرفة ، محدود التجارب ، ولا يطمأن إلى نراهته ، ولكن رجل الشارع بضرورة الحال له شأن في القوانين التي تطبق عليه ، وقد لا تكون له صلة بالأحزاب وقد يكون غير معني بتتبع الأحداث السياسية ومطالعة الصحف ، وربما لا يجشم نفسه إعطاء صوته ، ولكن ما تفعله الدولة يؤثر في حياته تأثيراً بالغاً ويتناول مستقبله ومصيره ، فمن حقه أن يمنح الفرصة للاشتراك في توجيه سياسة الدولة عن طريق إعطاء صوته ، وقد لا يستفيد من هذه الفرصة ويمهلها ولكن شأنه وعليه تبعته.

ويشير بعض المفكرين بوجوب تقليد الفنين الحكم لأنه شيء معقد وبخاصة بعدما اتسعت آفاق العلوم واطرد تقدم الحضارة ، والفني الغزير المعرفة الواسع الخبرة يعرف ماذا يجب عمله وكيف يعمل ومتى يعمل ، في حين أن من يقع عليه اختيار رجل الشارع يجهل ذلك أو لا يجيد معرفته ، ومضمون هذا الرأي أنه يجب اختيار الفني لسعة علمه وأن يترك له الفصل في الأمور ، ولكن ليس هناك ما يسوغ ذلك فإن ما يعرفه الفني في الاقتصاد مثلاً قد يناقض تمام المناقضة ما يعرفه غيره من الفنين ، وقد تكون عند الفني معرفة تنقص جمهرة الناس ولكن الغايات التي يرمي إليها قد تختلف عن غايات سائر أفراد الشعب ، فالخبير في الاقتصاد أو الخبير في الشؤون الصحية أو الخبير الحربي قد يشتط كل منهم في طلبه وينظر إلى الأمور نظرة متأثرة بناحية اختصاصه ، وقد تكون غاياته متعارضة مع غايات أخرى لا علم له بها ، وليس معنى ذلك رفض الاستعانة بالخبراء لأن هذا مما لا يقول به عاقل ، وإنما معناه

ضرورة المراقبة والإشراف لأن الانقياد لرأي الخبير قد يصبح حجة لإرغام المجتمع على قبول أشياء لا يريدونها.

أما الحجة القائلة إن أسمى الناس هو الذي يجب أن يتولى الحكم لإنافته على غيره فنقدتها هين ، وهو أننا لم نمتد بعد إلى طريقة حاسمة لمعرفة التفوق ، وفضلاً عن ذلك فإن الديمقراطية تسترعي النظر إلى أنه من الخطر أن يكل أمر الناس إلى شخص مهما سمى مواهبه دون أن يكون قابلاً للمناقشة وتقديم الحساب. وقد دلت تجارب التاريخ على أن الشخص الذي يستمتع بالقوة المطلقة لا يمكن الاعتماد عليه ولا الثقة به ، ولذا قال اللورد اکتون كلمته المشهورة (القوة مفسدة والقوة المطلقة تفسد إفساداً مطلقاً) وفي سيرة أمثال نيرون وكاليجولا في روما القديمة ، وإيفان الرهيب وبطرس الأكبر في روسيا ولويز الرابع عشر في فرنسا ومئات غيرهم ما يبرر قول القائل (منح الناس قوة الآلهة يجعلهم يتصرفون تصرف الحيوانات) وقد يكون من بيده القوة حسن القصد سليم النفس ، ولكنه برغم ذلك يصبح سبباً في شقاء الناس ، وقد يحاول الإصلاح ولكن امتلاكه قوة لا كايح لها ولا رقيب عليها سيجعل شخصه مصدر خطر دائم وتهديد لا ينقطع ، ويجعله يسيئ الحكم على بواعث الناس ، ولا يحسن فهم أغراضهم ، ويسخر من رغباتهم. والديمقراطية تشترط فيمن تمنحه القوة والنفوذ أن يقدم عنهما الحساب، وكلما ارتقت الأمة في مدارك الديمقراطية كانت الرقابة شديدة والحساب عسيراً، والذي يطيع القانون وتتأثر به مصالحه من حقه أن يمنح الفرصة لتغييره أو تنقيحه عن طريق النقد والمداولة والانتخاب.

واشتراك الشعب في الفصل في أمهات المسائل وقاية للهاوين من تحكم المخترفين ، ويصون مصالح الجمهور من تصلف الطبقة المتخصصة التي تضطلع بأعباء الإرادة والتنفيذ وتنسى أحياناً أنها ليست الأمر الناهي ولا السيد المطاع ، ومسئولية الحاكم أمام المحكومين من أقوى دعائم الديمقراطية. وأنصار الحكم الأرستقراطي لا ترضيهم مشاركة الشعب في توجيه السياسة ، ويعتقدون أن الأكثرية نزاعة إلى الظلم

والعدوان ، ولكن إذا كان من الصعب أن تنصف الأكثرية الأقلية فإن الأدخل في الصعوبة هو إنصاف الأقلية للأكثرية.

ولا تهمل أكثر النظم السياسية العناية بالرأي العام وتحري مرضاته وملق مشاعره ، وحتى الطاغية المستبد يحاول أن يتبين أثر ذلك فيما يقابل به من قهليل عام أو تدمير مكبوت ، وما إلى ذلك من العلامات والنذر التي تبدو لعين الملاحظ البارع والحاكم اليقظ ، والمستبد نفسه قد يخالط شعبه مستتراً مجهول الشخصية ليعرف ما يقوله الناس ويتبين مشاعرهم ، ولكن الديمقراطية تذهب إلى الصميم ، فتعرض المسائل الأساسية على نظر الجمهور وتستأنس في بحثها بتفكيره. وقد تختلف أنواع الديمقراطيات في تقدير ذلك ، وتحديد أساليبه وصوره ، وتنشعب الآراء في ذلك ، وليست تعيننا هنا التفصيلات ، وإنما الفرق الأساسي بين النظرية الديمقراطية والنظرية الأرستقراطية.

وحقيقة أن التفصيلات قد تصبح هامة إذا كانت تعمل على تشويه المذهب وتنحرف به عن الغرض الأصيل فقد يصبح الأسلوب آلياً وطريقته مأكرة زائفة لا تمكن من تحقيق الغاية المنشودة كما يحدث في الانتخابات التي تتدخل فيه الحكومة ، وتزيف إرادة الشعب ، ولكن العمل على استدراك هذه العيوب وصيانة النظام الديمقراطي من هذه الآفات لازم في كل حين.

والديمقراطية لا تؤهل الدولة ولا تقدسها ولكنها كذلك لا ترى حلها والقضاء عليها ، وقد راجت في القرن التاسع عشر فكرة الفوضوية التي ترى أن الحالة المثالية للبشر هي انتفاء الدولة وبطلان سلطاتها ، وقد قال بذلك برودون وباكونين وكروبوتكين ، وفي عصور كثيرة اقترنت فكرة الدولة بفكرة الاستبداد والطغيان ، ولكن عرف في العصر الحديث أن الحكومة قد تكون صديقاً يحسن العطف ويجبر الكسر ، وقد تكون عدواً لا يعرف غير التنكيل والكبت والعسف ، وأن حكومة الشعب غير الحكومة الأرستقراطية ، وقد أظهرت بعض الحكومات الأرستقراطية عطفاً على الشعب ورعاية لمصالحه وتقديرًا لحاجاته ، ولكنها في الغالب كانت غير معنية بالحرية

والمساواة واحترام الشخصية الإنسانية ، ولا يجعل الحاكم مسئولاً أمام الرعية ، وفي بعض الأحيان كانت تقاوم أمثال هذه الأفكار وتضطهدها ، أو تروج أنها أفكار مثالية لا سبيل إلى تحقيقها.

والديمقراطية بطبيعتها قابلة للتطور والنماء في حين أن أكثر المذاهب المناوئة لها تميل إلى الجمود والحافظلة ، ومعظم المحافظين ينكرون الرغبة في التغيير الاجتماعي الواعي، لأنهم يعتقدون أن النظم لا تصنع صنعا وإنما تنمو نمواً طبيئاً غير محسوس به ، وأنها من عمل التاريخ، وفي بعض الأحيان يخلعون عليها القداسة فيقولون إنها إرادة الله ، والديمقراطية لا ترى بأساً في تغيير القوانين وتعديل الشرائع حسب المصلحة ومستلزمات الأحوال الطارئة المتجددة ، والمحافظون يحاولون أن يزخرفوا عيوب النظم السائدة ويستروا مساوئها ، ويتكلفون إظهار الحكمة فيما أصبح متنافراً مع الظروف المستجدة صوتاً لمصالحهم وإبقاءً على نفوذهم ، وفي سبيل هذه الأثرة القصيرة النظر المحدودة التفكير يعرضون المجتمع للثورات الباغية والانقلابات العنيفة. والأفكار الديمقراطية قديمة قدم الرواقية والمسيحية والإسلام ، وقد جاهدت الفكرة الديمقراطية جهاداً طويلاً شاقاً ضد نظام الطبقات الذي كان معترفاً به في العالم القديم، واستهدفت العداوة المذاهب القائمة على الاعتقاد بالتفوق الشعبي والمذاهب القائمة على العبودية والاسترقاق ، وقد أعلنت المسيحية مساواة الناس عند الله ، وأعلن الإسلام أنه لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى ، ولكن لا يمكننا أن ننكر أن الدين قد اتخذ في عصور كثيرة وسيلة لحمل الناس على الخضوع والاستسلام واستساعة تحكم الطغاة المستبدين ، وبرغم تحالف الكثيرين من كبار رجال الدين مع المستبدين فإن فكرة المساواة الروحية قد تسربت ببطء في الحضارة الغربية وامتزجت بها وظهرت في مذهب العقد الاجتماعي وفي المطالبة بحقوق الإنسان والثورة بالنظم الطاغية ، وقد قاوم مذهب العقد الاجتماعي فكرة حق الملوك المقدس مقاومة عنيفة حتى تغلب عليها وهزمها.

الديمقراطية والمساواة: الظن الغالب أن الديمقراطية مقصورة على النظم السياسية المعهودة ، في حين أن الديمقراطية الحقيقية هي حريات اقتصادية تقتصر بالحرريات السياسية ، والحياة وكيفية المحافظة عليها وتجنّبها عوادي الفاقة وقسوة الضرورات لا تقل خطراً عن الاعتراف بالحقوق المدنية ، والديمقراطية الاقتصادية معناها أن كل إنسان يحمل مصيره بيديه ويكون الحكم في مستقبله ، وهذه الفكرة كامنّة في الوعي الإنساني وطالما أثارت الثورات وابتعثت الحركات ولم ينل منها الفشل المتوالي ولم تشن عزمها النكبات ، ولو تحسنت العلاقة بين حاجة المجتمع وطريقة احتكار موارده واستغلال خيراته لأرسل ذلك ضوء الأمل في حيوات كثيرة احتواها البؤس وغمرها الظلام ، ولأحال الكثيرين ممن تضطرب في نفوسهم بواعث الثورة والتمرد رجالاً متزينين مخلصين في معاونة الدولة على القيام بمهمتها والاضطلاع برسالتها.

وثروة كل دولة من الدول هي في الواقع ثمرة عملين: عمل كل فرد على حدة ، وعمل المجموع المتعاون المتساند ، فجزء منها يستحق التوزيع على الفرد بنسبة نصيبه من العمل ، وقسط منها بوصفه فرداً في المجتمع ، لأنه يتعاون به وغيره مع المجتمع استطاع المجتمع أن يستخرج ثمرات أكثر ويأتي بشروة أضخم إضافية هي من حق المجتمع.

والديمقراطية الاقتصادية هي التي تعترف بهذين الموردين الهائلين من موارد الثروة ، المورد الناشئ من مجهود الفرد والمورد الناشئ من التعاون والتساند ، وترى من الغبن الشديد والظلم الفادح أن يضع فرد يده على مورد من أمثال هذين الموردين ويستأثر به ، وقد فشلت جهود الكثيرين من ذوي الأرواح السامية والقلوب الكبيرة الراغبين في الإصلاح بسبب عجزنا عن تحقيق الحرية الاقتصادية ، والكثيرون يمنعونهم الفقر والكدح لجلب الرزق من تذوق الجمال والاستمتاع بالثقافة.

ولما اشتدت وطأة النهضة الصناعية الحديثة في أوائل القرن التاسع عشر عجب الناس لسوء نتائج الديمقراطية السياسية ، وتبين لهم أن مصدر الشر هو أن رجالاً قلائل يتملكون رأس المال المنتج ، وقيماً الجو لظهور آراء أمثال كارل ماركس وبرودون ،

وماركس يرى ضرورة جعل وسائل الإنتاج ملكاً مشاعاً للمجتمع ويدعو العمال في جميع أنحاء العالم إلى الاتحاد والثورة لقلب النظام القائم على الرأسمالية ، وبرودون يرى أن الملكية الخاصة سرقة ، والأحرار الذين كانوا يعلنون أن الإنسان ولد حراً ، وأن الناس متساوون وعدوا ولم يفوا بعهودهم ولم يحاولوا جدياً تحقيق آرائهم ، وأثبت الشيوعيون إخلاصهم لفكرة المساواة وجعلوها مناط فلسفتهم.

وقد قرر بعض خصوم الديمقراطية الذين أمتعوا في الدرس ، وادعوا في العلم معرفة ، أن الديمقراطية فاشلة لا محالة لأن البحث العلمي والتحليل النفسي والفقه التاريخي قد أثبت بطريقة حاسمة أن الناس يتفاوتون في القدرات والملكات ففيهم أجد العامل ، والخامل البليد ، وفيهم العبقري الفذ والفرد الغبي ، والديمقراطية ضلال وخطأ لأنها قائمة على فكرة المساواة ، وما قيمة المساواة مع وجود هذه الفوارق الأصلية ، والتفاوت الطبيعي بين الناس ؟

فالمساواة إذن أسطورة زائفة ، ودعوى ملفقة ، ولو تحققت هذه المساواة المزعومة وهي أكبر أركان الديمقراطية ، لاستترلت العالي الرفيع إلى مستوى السافل الوضع ، وقد استخلص المفكرون الضاربون على هذه النغمة من مقدماتهم وفروضهم أن الديمقراطية قد اقترب يومها وحانت منيتها.

ومن عجائب الحياة أن بعض الحقائق الواضحة البسيطة الملقاة في الطريق قد تخفى على عيون الفلاسفة المتعمقين والعلماء المنتطسين ، وقد غاب عن أمثال هؤلاء المفكرين الناقمين على الديمقراطية لقيامها على فكرة المساواة ، أن الحركة الديمقراطية لم تكن حركة عارضة أو تجربة عابرة موقوتة ، وإنما كانت حركة بعيدة الأعراق عميقة البواعث قوية الأسباب ، شاملة مستوعبة ، لها سوابق معروفة ونظائر مألوفة ، وهي في صميمها ثورة على استئثار أقلية من الناس بالحكم ، وانفرادها بالبت في المصائر ، واستغلال الخيرات ، والاستمتاع بالامتيازات ، وقد تحسن مثل هذه الفئة القليلة صناعة الحكم في بادئ الأمر ، ولكن سرعان ما يتبين أن مصلحتها الخاصة غير مرتبطة بسعادة المجتمع ، ولا موصولة بخير الأكثرية وقد اكتشف الناس

مرات عدة في خلال التاريخ أن تفرد طبقة خاصة بالنفوذ والغلبة معناه حرمان الأكثرية وإذلالها وسومها الهوان.

ولقد قال بسمارك (إن خير الحكومات هي الحكومة المطلقة الخيرة الحازمة) ولكن التاريخ أصدق حكماً وأثقب رأياً من رجل الدم والحديد ، فقد أثبت التاريخ أن الحكم المطلق لا يستطيع أن يظل طويلاً خيراً ولا حازماً. وأي لون آخر من ألوان الحكم غير الحكم الديمقراطي يعوق التمدد الطبيعي للروح الإنسانية - كما يرى الناقد الإنجليزي الكبير ماثيو أرنولد - ويوقف نمو الحضارة ويرفع الأقلية على حساب الأكثرية بأساليب لا يرضاها العقل ولا تقبلها العدالة ، فلا يجني الجدة ثمرة اجتهاده ، ولا يثاب العامل على قدر إحسانه وتفوقه ، ومزية الديمقراطية أنها ترفع الناس إلى مستوى تتساوى فيه حقوقهم ، وتحترم شخصيتهم وتمكن كل إنسان من أن يشق طريقه ويبني مستقبله.

ولكن الديمقراطية السياسية تدل على المساواة السياسية ، والمساواة السياسية لها قيمتها بلا ريب ، ولكنها ليست كل شيء وإذا لم تتبعها المساواة الاقتصادية نصل لونها وضعفت منتها ، لأن السياسة لا تستغرق كل لحظة من لحظات حياتنا ، ولا تشمل كل جانب من جوانب وجودنا. وتوزيع الثروة توزيعاً جديداً بعيد عن المساواة يستتبع توزيع فرص التعليم والتثقيف توزيعاً غير متساو ، وقد عجزت الديمقراطية السياسية عجزاً بيناً عن تعديل عدم المساواة في البناء الاجتماعي ، وقد أثار ذلك الاستياء الخطير في كل مكان ، وأغرى بعض الناس باليأس من الديمقراطية ، والارتقاء في أحضان النظم التي تناوئها وتعمل على تقويضها ، وبدون تحقيق المساواة تضيق دائرة الحرية وتقل قيمتها ، وإذا زهد الناس في الحرية اقتربوا من السوائم والبهيم.

والحرية الحقيقية لا توجد إلا حيث يتساوى الناس ، وتتعدل الأقدار ، ولكن حيث يوجد غني وفقير ، وجاهل وعليم ، فلا بد من وجود سيد ومسود ، لأن الغني قوة والعلم سطوة ، ومن عاش فقيراً أو ظل جاهلاً عاش محدود الذهن مطموس الشخصية، كالشجرة النابتة في ظلال الدوحة الباسقة ، فإنها تظل داوية مستضعفة

لاحتجابها عن الضوء. والفقر أو الجهل ينيم المواهب ويصدئ الملكات ، وحقيقة أن هناك من تحفزهم قسوة الظروف إلى طلب المجد ، ونيل العلى ، ومغالبة الصعاب ، ولكن هؤلاء هم النوابغ القلائل الذين لا يقاس عليهم ، وأكثر الناس العاديين لا يستطيعون ذلك ولا يقدرّون عليه ، وقد يسلبهم الفقر الشعور بالكرامة ، ويغريهم بالمهانة ، ويحرمهم من الأمل وهو باعث الحياة ، ويلقي في روعهم أن الفوارق بينهم وبين الأغنياء والمتقفين من البعد والاتساع، بحيث لا يمكن أن يخالجهم الأمل في مساماتهم أو لحاقهم ، فيقصّون حياتهم البائسة المظلمة في عالم المهام الحقيرة والشواغل التافهة.

وأفراد الطبقة الأرستقراطية لا يقدرّون أثر هذه العوامل في تنشئة الطبقات الفقيرة ، وصوغ نفوس أفرادها ، ويخالون أنفسهم من طينة أرقى ، ودم أذكى. ويحسبون أن لهم مواهب موروثة وملكات مقصورة على أرومتهم الطاهرة ، وخطر مثل هذا الوهم المضحك أنه يجعلهم يزدرون فكرة المساواة ، ولا يرون أن الميل إلى المساواة من أقوى ميول الإنسان. وقد قرر أرسطو أن الفشل في علاج مسألة المساواة من أكبر أسباب الثورات. ووجود الفوارق الكبيرة في حياة الناس يستتبع اختلاف منازع تفكيرهم ويباعد الشقة بينهم ، ويفكك روابط المجتمع ، واتحاد الصالح العام هو أقوى الأسس التي تقوم عليها الدول. والنتيجة المحتومة للتفاوت غير المعقول هي الثورة الحاطمة التي يولدها الشعور بالظلم. ومن مآسي الحياة أن عبر التاريخ في كثير من الحالات تذهب عبثاً.

ومن الواضح أن المجتمع في العصر الحاضر فيه أغنياء لا فضل لهم في تحصيل ثروتهم ، وفقراء لم يتذوقوا طعم الراحة ، ولم يعرفوا غير الكد ، وصدقات الأغنياء وتبرعاتهم ومشاركتهم في إنشاء الملاجئ والمستشفيات لا تحل المشكل ولا تفض الخلاق ، فالفقير ما يزال يشعر بخصاصته ومهانتته ، والغني لا يزال عن شيء من ماله إلا مكرهاً متورطاً أو ملتتمساً بعض الحسنات في العالم الآخر ، وقد كان الفقير في العصور المتقدمة لا يثير الحقد لأنه كان مصحوباً بالعقيدة الدينية والإيمان القوي ، وكان

الفقير يعتقد أن هذا حظه وما قسم له ، وأن عليه أن يقبل قضاء ربه مكتفياً بكثر القناعة ، ولكن فقراء العصر الحديث لا يميلون إلى المبادرة بالتضحية والاستشهاد ، ولا يرون أن هناك كبير إثم أو عظيم ذنب إذا حرصوا على أن يظفروا في حاضرتهم بلمحات من الفردوس الموعود ويشموا شيئاً من روائح جنات النعيم.

وعدم التساوي في الثروة يؤدي بطبيعة الحال إلى عدم التساوي أمام القانون ، لأن الغني يستطيع دفع الغرامة أو تقديم الكفالة التي قد تخرب بيت الفقير أو ترسله إلى السجن ، والغني يستطيع أن يستشير أقدر المحامين وأعرفهم بمدخل القانون ومخارجه ومصادره وموارده ، وليس من المستبعد أن يمكنه ذلك من أن يخلق من باطله حقاً. والفقير مضطر بحكم فقره وحاجته إلى أن يعتمد على ما يستطيع القاضي استخلاصه من منطق العاجز ، وحجته القاصرة ، فالعدالة أمام القانون تصبح موفورة إذا ما تحققت المساواة الاقتصادية.

وعدم المساواة تقسم المجتمع إلى فريقين ، فريق يصدر الأوامر ، وفريق يقوم بالتنفيذ ويحرم من الحرية ، لأن أفراد هذا الفريق - وهم الأكثرية - يقضون أعمارهم أسرى الحاجة ، سجناء الفقر الذي لا ذنب لهم في إيجاده واحتمال أصفاده ، وفي يد الفريق الآخر التوجيه واستقلال الرأي ، وقد مكنته من ذلك الظروف لا القدرة الشخصية. وعدم المساواة الاقتصادية يؤدي إلى عدم المساواة في التعليم ، فتصبح الاستفادة من المعرفة مقصورة على عدد قليل من الناس ، ويظل الكثيرون عاجزين عن عرض قضيتهم وبيان حاجتهم ، ولا ينعمون بخبرات المدنية ، ولا يقدرّون قيمة ميراث الحضارة ، وإذا قلت الرغبة في المعرفة ، وغابت عن المدارك معاني الحياة السامية تنبه الحيوان الراقد في جوانح كل إنسان.

وعدم المساواة في الحياة الاجتماعية معناه فقدان الحرية في عالم العقل والتفكير ، لأن استبقاء عدم المساواة يستلزم صياغة العقول على نمط خاص وتوجيهها وجهة معلومة ، وفي كثير من الأمم يتخذ الأغنياء الصحافة أداة لتوجيه الرأي العام لمصلحتهم عن طريق الإعلانات أو امتلاك الصحف ، وهذا التوجيه أو الإيجاء يحاول

إخفاء العيوب ، ويصور الأمور على غير حقيقتها ، ويلهي عن موطن الداء. وأثر عدم المساواة جد محزن لأنه يجعل الطبقة المتوسطة مهمومة بطلب الثروة مشغوفة بحب الامتلاك فتفني جهدها في هذه المحاولة ، ولا تجد متسعاً لتحصيل القيم الروحية السامية ، ويصبح الفن أو الأدب في موقف حرج ، فهو من ناحية مضطر إلى أن يترضى الأقوياء الذين يملكون السيطرة والنفوذ ، ومن ناحية أخرى هو حريص على أن يتملق شعور الشعب الجاهل الذي لم تصقل غرائزه ولم يهذب عقله ، ولم يصل إليه ضوء الاستنارة.

ويقول المشككون، إن الناس يتفاوتون في المواهب ، وهذا حق واضح لا تحتاج معرفته إلى دراسة شاقة ، ولكن المساواة ليس معناها تجاهل الفوارق بين الناس ، وإنما معناها محاولة إبراز الفوارق الطبيعية التي تعود بالخير على المجتمع ، فهي ترفض الاعتراف بتلك الفوارق الزائفة المصطنعة التي لم تلدها طبائع الأشياء ، وإنما خلقتها المصادفات غير المشروعة ، وترمي إلى إفساح المجال للمواهب التي يخنقها الفقر ، وقد لا تكون الديمقراطية الحقبة أقوى لحكومات على استثارة المواهب الدفينة ، وإبراز الشخصيات التي قد يذويها الفقر والإهمال ، وهي تمكن كل إنسان من أن يكشف عن كنوز نفسه ويتسخرج ذخائره وما يستطيع أن يقدمه لخير الإنسانية.

والديمقراطية الحقبة تعترف بأن لكل إنسان الحق في إنماء مقدراته والاستفادة من كنوز المعرفة البشرية والاعتراف من الثقافة والاستعداد للحياة ، وأن على الحكومة أن تتيح له الفرصة وتفسح له المجال ، وهذا الحق في التزود من المعرفة ليس معناه محاولة ملء العقول بفروض على اعتبار أنها حقائق وحشدها بطوائف من الأفكار على أنها عقائد ، وبذلك يصبح العقل عقلاً عادياً مصنوعاً يردد الأفكار المألوفة ، والمذاهب المطروقة ، وإنما حق الإنسان في التعليم معناه أن تمنحه الحكومة فرصة الإعداد اللازم لتمكينه من أن يفكر لنفسه تفكيراً حراً مستقلاً ، فهي لا تعلمه ما يفكر فيه وإنما تعلمه كيف يفكر.

ونظرية المساواة تقتضي أن يكون لكل إنسان الحق المتساوي في التعبير عما يريد بالكلام أو بالكتابة ، وأن لكل إنسان الحق في الاستماع له أو مخالفته وتفنيد حججه ، ومنح أي رأي من الأراء امتيازًا خاصًا معناه محاولة منع الحق من الظهور وفرض الخطأ.

ونحن لا نعرف على وجه التحديد وبصورة قاطعة لا يدانيها الشك ما هي غاية الإنسان الحقّة ، ولكن الكثيرين يرون أن أسمى غايات الإنسان هي إنماء شخصيته ، ولست أعرف غاية في الحياة أسمى من أن ينمي الإنسان مواهبه إلى أقصى حد مستطاع ويحقق إمكاناته ، وأسمى غايات المجتمع فيما أعتقد هي جعل الحياة الصالحة الحصبة ميسورة للفرد ، والدولة في النظام الديمقراطي لا تفرض على الفرد تصورها للحياة الصالحة ، وإنما تعمل على تهينة الظروف وخلق الجو المناسب لها ، فتهدب العقول وتعالج النفوس ، وتمنع القسوة ، وتوجد ميادين للعمل ، وتقاوم البطالة ، وتمكن الإنسان من اكتمال شخصيته ، وتتحرى أن تكون الدولة للفرد وليس الفرد للدولة ، وتمكن الفرد من تحقيق نفسه في خدمة الدولة دون أن تنسى أن غاية الدولة إنما تلتبس في حياة الفرد.

ويقول بعض نقاد الديمقراطية إنها تنظر إلى التفاوت في الكفايات بعين الحسد والزراية والاشتباه ، وتكون نتيجة ذلك عدم الاعتراف بالتفوق والامتياز ، وإن ذلك يعوق تقدم المجتمع ، ولكن أمثال هؤلاء النقاد لا يلقون باهم إلى المحاباة الكثيرة الشيوع في النظم الأرستقراطية ، ونكبة النظم الأرستقراطية ليست في أن الرجال العظماء يشغلون المناصب السامية ، وإنما هي في كون الأقرام يتدثرون بثياب العظماء ويشغلون تلك المناصب ، والنظم الأرستقراطية تدعي الكفاية لأنها تصطفي القلائل ، وكثيراً ما يكونون ممن خلقتهم الظروف المحايية والأسباب المواتية التي توجد عدم المساواة الصناعية.

ويمكن أن ينتفع في العصر الحديث بممكّنات التقدم العلمي في رفع مستوى الجماعات عقلاً وجسماً وروحاً ، ولا حجة الآن في وجود الفقر المدقع والقذارة المزرية، سوى نضوب العطف والأثرة والشره والنظر إلى الحياة نظرة كلبية ساخرة.

وأخذ الديمقراطية بفكرة المساواة لا يمنع بحال تشجيع الكفايات الإنسانية الحقيقية في عالم السياسة أو عالم العلم والاختراع أو عالم الأدب والفن ، وسيكافأ الامتياز الصادق وتستنقذ حيوات كثيرة يكاد يحطمها الفشل وتقضي عليها الضرورات ، والشعور بآلام الغير وتقدير حاجته من أنبل مزايا الديمقراطية ، والمذهب الأرستقراطية قائمة على اليأس من إصلاح حالة الناس والاعتقاد بأنهم يلزم أن تفرض عليهم الوصايا أما الديمقراطية فإنها قائمة على الإيمان بالطبيعة الإنسانية والاعتقاد بإمكان إصلاحها والسمو بها ، ورأي الديمقراطية في اكتمال الطبيعة الإنسانية له من تقدم العلم وازدياد سيطرتنا على الطبيعة وتجارب (اليوجينية) وتحسن أساليب التربية ما يسند حجته ويسوغ مذهبه.

ولقد كان ألد أعداء الإنسانية في الماضي الوباء والمجاعة والفقر والحرب ، وقد استطاع العالم أن يتغلب على اثنين منها إلى حد كبير ، ولكن لا يزال الفقر والحرب يشغلان بال الإنسان ويكدران صفوه ، وقد تقدم العلم والاختراع ولكن لم يصبحهما تقدم ملحوظ في عالم الاجتماع، وعندما يعرف الإنسان كيف يلائم بين نفسه وبين ملابسات هذا العصر المفعم بالخيرات الحافل بأسباب الرفاهة والمتعة تصبح الدنيا حافلة بالمتع والمسرات وتستقيم أحوال النفس الداخلة وتودعها المخاوف التي تغشاها والشكوك التي تساورها ، والعصر الحاضر من العصور التي اشتدت فيها حاجة العالم إلى المساواة من جميع نواحيها وقد جاءت الحرب فزادت هذه الرغبة قوة وتأيداً.

الديمقراطية والحرية:

الحرية هي المبدأ الذي يقضي بأن يعيش الناس أحراراً، يفكرون بحسب ما يترأى لهم ويصل إليه اجتهادهم ويعبرون عما يدور بأخلاقهم بدون عائق من الدولة ، والحرية

السياسية من الأشياء التي أخذ بسحرها الكثيرون وملكت لبهم، فنذروا أنفسهم لخدمتها وجاهدوا من أجلها أشد جهاد وأطول، وهي من المسائل المسلم بها في الدول الديمقراطية، ولكن الديكتاتورية لا تعترف بها وتطعن عليها ولا تسيغ أي ضرب من ضروها، بل تحاربها في كل ميدان لأنها لو سمح بها في ميدان امتدت إلى غيره وزلزلت مكانة النظام الديكتاتوري وكشفت عن عيوبه وعصفت بكيانه، والديكتاتور لا يحتمل النقد ولا يصبر على المعارضة ويهوى أن يكون على الدوام ثملاً بهتاف مادحيه وحملة عرشه فلا غرابة إذا غلب عليه في النهاية الاعتقاد بأنه معصوم من الخطأ وأنه مندوب العناية ومبعوث القدر، وهكذا يزين له طول استماعة لنغمة واحدة مكرورة أنه (المخلص) و(بطل الساعة).

وليس للحرية قيمة كبيرة عند الشيوعيين، لأنها في رأيهم تلهي الجماعات عن الالتفات إلى الظلم الاقتصادي، وهم ينسون أننا إنما نمتاز عن الحيوان بقوة التفكير، وإذا فقد الناس حرية التعبير عن أفكارهم أصبحوا يرددون كالبيغوات آراء الغير وألفاظه، وإذا فقدوا حرية العمل أصبحوا كقطع الشطرنج يحركها اللاعبون حسب مشيئتهم.

والرجل الذي يعتقل بدون محاكمة ويزج به في غيابات السجن تبعاً لرغبة الحكومة يعيش مروعاً مرعوباً، ويسلبه الخوف حلاوة الحياة، لأن أقوى أسس الحياة الصالحة هي ضمان الأمن والثقة بالعدالة، ولا أمن ولا اطمئنان إلى عدالة إذا أصبحت الحرية متوقفة على نزوة من نزوات سلطة غير مكبوحة وحكومة غير مسئولة، وليس يكفي الرد على ذلك ما يقوله أنصار الفاشية وهو أن مصلحة الدولة تستلزم سلب حرية بعض الأفراد وتجريدهم من حق نقد أعمال الدولة والتسميع بها، وليس من شك في أن الحكومة التي تأخذ الأفراد بنظام صارم وتفرض عليهم الواجبات فرضاً تكون أقدر على التنفيذ وأسرع في إنجاز الأعمال، ولكن التضحية بالحرية من أجل الكفاية معناه التضحية بما يمنح الإنسان إنسانيته ويجعل للحياة قيمة.

والحرية الديمقراطية لها جانبان ، جانب سلبي وجانب إيجابي والديمقراطية من الناحية السلبية تحتاط لحماية الفرد من التحكم والاستبداد وتنظم حقوقه المدنية ، وتعمل من الناحية الإيجابية على تمكين الفرد من إعطاء صوته وتمثيله وتمكينه بذلك من المشاركة في بحث شئون الدولة ، وهي بذلك توسع المجال لتجارب الفرد وتشجع قواه الخالقة. وهناك ضروب من الحرية ، مثل الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والحرية الدينية والحرية الفنية ، ولكن تكتمل أوجه الحياة وتستوفي جوانبها يحسن أن لا تطغى إحدى هذه الحريات على الأخرى وتعمل على محوها ، وواجب الحكومة هو الموازنة بين هذه الحريات المختلفة، بحيث لا تتصادم في مداراتها، وكل حرية من هذه الحريات تترع إلى الاعتداء على غيرها وتحاول أن تستأثر بالحرية جميعها كما يحدث لو أطلق العنان للحرية الدينية أو الاقتصادية أو العلمية أو الفنية ، وليس أقدر من الديمقراطية على التوفيق بين هذه الأنواع المختلفة من الحريات ، وهو عمل شاق يستلزم جهوداً متصلة. والنظم الديكتاتورية لا تكلف نفسها هذا العناء فتعتمد إلى سحق الحريات جميعها ، وهو حل هين ولكنه يخذ الذكاء الإنساني ويقضي على القدرة الخالقة ويهيئ الجو للعقلية المستعبدة والنفوس الذليلة.

وكما أن شخصية الفرد تحتوي على عناصر مختلفة متناقضة فيها مثلاً عنصر الفوضى وعنصر النظام وعنصر الاستبداد والطغيان وعنصر الاعتدال والميل إلى العدل ، والشخصية الموفقة هي التي تستطيع أن تلائم بين هذه العناصر المختلفة المتعادية، فكذلك المجتمع الإنساني به عناصر شتى مختلفة يستطيع (فن) الحكم البارع التوفيق بينها.

وقد أخذ الشيوعيون على الديمقراطية أنها تتوسع وتسرف في الحرية الاقتصادية على حساب الحرية السياسية المزعومة ، وهو نقد يمس الديمقراطية السائدة في الصميم ، ومن أكبر أسباب الفوضى في الدول الديمقراطية إطلاق العنان للحرية الاقتصادية إلى حد طغيانها على الحرية السياسية وإفسادها لأصول الديمقراطية، وكما أنه يشترط في حرية الفرد ألا تمس حرية غيره من الأفراد ولا تفوت عليه فرصة التقدم ولا تحرمه

نصيبه من خيرات الحضارة، فإنه كذلك يحسب بالديمقراطية أن تعالج مشكلة الحرية الاقتصادية بحيث لا تصبح عقبة في طريق إسعاد المجتمع وتقدمه، ولا ينبغي أن تغيب عنا كرامة الشخصية الإنسانية في غمار اللوائح والقوانين. ومصدر الخلاف الناشئ حول مسألة الحرية هو طبيعتها المتعددة والميادين المختلفة التي تعمل بها ، وضروب الحرية المتعارضة تستدعي أن نلائم بينها في حياة الأفراد وحياة الحكومات وما يعرض لها من الأزمات.

الديمقراطية والفردية:

الاعتقاد بأن الفرد في ذاته له قيمة نهائية وأنه مقياس كل شيء وأساس كل نظام اعتقاد قديم قال به سقراط وغيره من الفلاسفة اليونانيين المتأخرين وبعض مفكري الرومان ، وأيدته المسيحية باستمساكها بفكرة أهمية الروح الفردية ، وجوهر الفردية هو الاعتقاد بأن لكل فرد صفات فذة وشخصية متميزة ، ويعتقد الفرديون أن الله والإنسان يخدمان أجل خدمة إذا ظفر كل فرد بنصيبه من الحرية ، فأحسن الحكومات هي أقلها سيطرة ، والمثل الأعلى المنشود هو حالة الفوضى التي تنحل فيها الحكومات وتبطل القوانين ، وهذا الاعتقاد الذي كان له أنصار من عليا مفكري القرن التاسع عشر أسفر عن نتائج اقتصادية قاسية شديدة الوطأة من ناحية ، وروج لتلك الفكرة الشعرية التي تغني بها نيتشه وهي فكرة الإنسان الأعلى من ناحية أخرى ، وقد حاول تفنيده أنصار فكرة المساواة فأنكروا تفرد الفرد بالمزايا واستقصوا الحقائق التي تثبت أنه ثمرة البيئة، وذهبوا إلى أن التاريخ والاقتصاد والآداب يلزم أن ينظر إليها من جديد في ضوء الفكرة القائلة إن الجماعات هي التي خلقت أسمى مخلفات التاريخ وأعلى محتويات الحضارة ، والديمقراطية في العصر الحديث تحاول التوفيق بين مزاعم الفردية وادعاءات أنصار الجماعات.

الديمقراطية والقومية والأممية:

فكرة القومية من الأفكار التي كان لها شأن كبير في سياسة القرن التاسع عشر ، وذلك على خلاف القرن الثامن عشر، فقد كان مفكروه لا يحفلون بها كثيراً ، فمن

أقوال توماس بين (العالم وطني والبشر إخواني) ، وكان لسنج النقادة الألماني يقول (حب الوطن في أحسن حالاته رذيلة لا تخلو من البطولة ، ويسرني أن أكون مجردًا منها)، واندفاع نابليون لبناء امبراطورية هو الذي أثار التزعة القومية من مراقدها فتغيرت النغمة ، ورثى بيرون بولندا وقضى نحبه في الدفاع عن اليونان، ونظم سونبرن أناشيد القومية وأهدى (أغاني السحر) للزعيم ماتزيني ، ولكن برغم ذلك فإن بعض المفكرين الذين كانت عقائدهم الفكرية تشمل النوع الإنساني راعهم تأليه الوطن والإسراف في التزعة القومية ، ومن مفكري العصر الحاضر الذين ينعون على القومية ضيقها وتعصبها رومان رولان وجوليان بندا وسانتاينا وشاعر الهند العظيم تاجور ، وقد وصفت التزعة القومية بأنها (عميقة كالحياة ولكنها ضيقة كالقبر)، ووجود الفوضى الدولية كان من أقوى الأسباب التي جعلت للقومية مكانة سامية وأرغمت الأمم على المغالاة في الاستمساك بها.

وفي الفترة التي أعقبت الحرب الكبرى السالفة أخذ بعض المفكرين يردون أسباب المشكلات التي يعانيها العالم في العصر الحديث إلى مسألة القوميات والإسراف فيها ، بل أصبحت عيوب القوميات في رأي البعض من الواضح بحيث أنهم صاروا يعتقدون أن مكافحة فكرة القومية والعمل على الخلاص من أوهاقها هو باب الفرج وطريق الخلاص ، وكان المعتدلون منهم يرون أن يحل الشعور بالأممية محل الشعور بالقومية ، أما المتطرفون فإنهم يعادون فكرة الأممية لأن الأممية تسلم بوجود أمم تستمتع بالاستقلال والسيادة ، وهي إذن مستهدفة لخطر المغالاة في التزعة القومية ، ومن أصحاب هذا الرأي الكاتب الإنجليزي الكبير ولز ، فهو لا يريد حكومة قائمة على الأممية وإنما يريد حكومة عالمية قائمة على أنقاض التزعة القومية ، يدين فيها الإنسان بالولاء للحكومة العالمية لا لوطنه الخاص وقومه الأقربين.

وهذه مغالاة بلا ريب ، وإن كان هناك ما يسوغها فهو الأثرة القومية التي تبديها بعض الأمم ، وتصاممها عن سماع صوت العدل واستهانتها بمقتضيات العقل والاتزان، وأثرة الأمم بغیضة مستنكرة مثل أثره الأفراد وجشعهم ، والرجل الضيق العطن ،

المحدود الأفق لا يريد العزة القومية لغير قومه وإنما يريد لها لأمته وحدها ويلتمس لذلك مختلف المعاذير ، فهتلر الوطني الألماني الغيور لا يرى بأساً في الاعتداء على حرية التشيكوسلوفاك ، وخرق حياد هولندا والبلجيك والدنمارك ، وموسوليني الوطني الحار الوطنية لا يرى مانعاً من امتهان استقلال اليونان ، والتقدم إليها بمطالب لا تستطيع أن تسلم بها دولة ذات سيادة ، فالوطنية في رأي أمثال هتلر وموسوليني وكل من يفكر على غلط هذين الرجلين بضاعة لا تصدر خارج بلاديهما العريضة ، ومثل هذا الصنف من الوطنية المتعجرفة العمياء الطاغية الهوجاء هو الذي جعل الكتاب الكبار ذوي النزعة الإنسانية والنظرة الواسعة المتسامية يمتقنون القومية ، وينصحون بمقاومتها والقضاء عليها، تمهيداً لوضع نظام عالمي شامل بريء من التعصب الضيق والتفكير المحصور.

ولكن سواء استعمال القومية وفهمها فهماً سقيماً لا يعد مأخذاً عليها ، والوطنية ككل فضيلة من الفضائل المعروفة يحيلها الإسراف فيها رذيلة ، فكما أن احترام النفس قد ينقلب غروراً مملوئاً وكبرياء غير محتملة ، فكذلك القومية قد تصيرها المطامع عاطفة إجرامية غير مأمونة.

وقد أثبتت الحوادث أن القومية ليس من الميسور مغالبتها ومحوها ، والذين يحاولون إيجاد حكومة عالمية دون تقدير لقوة القوميات يبنون على الرمال ويحملون أحلاماً بعيدة التحقيق ، وقد صبرت القوميات على الاضطهاد واحتملت المظالم والقسوة ، ولم تنل منها الهزائم المتوالية والصدمات العنيفة ، وفي تاريخ إيرلندا وبلجيكا وإيطاليا قبل أن تتم وحدتها واليونان وغيرها من الأمم التي فقدت استقلالها ووحدها زمناً طويلاً أدلة واضحة على ذلك ، والرجل الذي لا تختلج في نفسه عاطفة نحو بلاده لا يرجي منه خير لغير بلاده.

ولكننا نقف هنا لتساءل كيف أن القومية التي طالما أشعلت الحماسة واستثارت الخيال ونظم فيها بعض كبار الشعراء روائع القصائد أصبحت موضع الشك والتساؤل والتنقص وسوء الظن ؟

والحرية الثقافية الواسعة ، والحكومة الذاتية المستقلة من الحقوق المسلم بها للأمم ، ولا ينكرها إلا غلاة المستعمرين ، وأصحاب النظريات العنصرية الزائفة التي نبذها التفكير الحديث ، ولكن مطالب القومية لا تنتهي عند ذلك ، فإن الأمة عندما تنهض وتقف على قدميها وتسترد استقلالها وتستكمل مقوماته تميل إلى (القوة) وتتخذ سياسة تثير الظنون في نفوس جاراتها ، وتحاول أن تنقي هجوم خصومها وغدر أعدائها ، فتأخذ في التسليح وتمضي في محاولة الاستيلاء على الأماكن التي لها قيمة من الوجهة الحربية، وتحاول أن توجد مخرجاً لزيادة عدد السكان ، ويضطرها التجار ورجال المال إلى البحث عن الأسواق الخارجية ، فتلتزم السياسة الاستعمارية ، وتغامر في عالم المخاطر الدولية ، وقد نشأت من جراء ذلك المشكلات التي تهدد سلام العالم في العصر الحاضر ، وتندر بأوخم العواقب وأسوأ النتائج ، وقد كانت الوطنية في أيام ماتريني أنشودة عذبة وصورة جميلة تستبي كبار النفوس وكرام العقول فهل هي كذلك الآن ؟ وماذا حدث ؟

لقد تأثرت الحضارة العصرية تأثراً بالغاً بمبتكرات العلم الحديث حتى صارت جديدة بهذا اللقب الذي يطلقه عليها المفكرون وهو لقب (الحضارة الصناعية) وقد قربت هذه المبتكرات البعيد من الأمم وأدنت النافر ، وربطت العالم بروابط هي من الدقة وسرعة الإحساس، بحيث أن أي حادث يقع في ناحية من نواحي العالم يكون له تأثير في سائر أنحاء الأرض ، وقد أيقظت الأمم المختلفة من سباتها فانتبهت الصين من رقادها الطويل خلف سورها العجيب ، واخترقت طرق المواصلات غابات أفريقيا الاستوائية المتأبدة ، وكان وراء الرجال الذين قاموا بهذه المشروعات وخاطروا في هذه الجاهل العاطفة القومية الملهبة وسلطة الحكومات المطلقة ، فاقرنت السيادة القومية بالبحث عن القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي ، ومن هنا اشتدت وطأة التسليح وضرورة التأهب للكفاح لتحصيل الثروة وجمع المال.

واتخذ البحث عن القوة الاقتصادية في بعض الأمم مظهر الاستعمار ، واتخذ في بعضها الآخر مظهر حماية الأسواق الوطنية بمنع تسرب البضائع الأجنبية أو بفرض رسوم جمركية باهظة عليها.

وفي هذا المعترك الدولي بين القوميات المتنافسة كان الخوف يملأ القلوب والحذر يشغل العقول ، وكانت كل دولة تحاول أن تكون مستقبلها وتشكل مصيرها دون أن تفكر في تأثير ذلك في جيرانها ، وقد ظهر ذلك واضحاً في العلاقات بين فرنسا وألمانيا أو بين اليابان والصين ، ولم يكن الأمر مقصوراً على الدول العظيمة ، بل قد شمل الدويلات ، فكانت كل دولة تمد نفوذها بقدر ما تسمح به قوتها ، وكان تفكيرها قائماً على القوة وحدها ، وأن تسليح نفسها بما يعينها على تنفيذ إرادتها وتسترخص في سبيل ذلك كل شيء.

ومثل هذا الضرب من الوطنية مناف للحضارة وهادم لمثلها العليا ، بل هو لا يتفق مع الموقف الحاضر الذي فرضه على الإنسانية تقدم العلم وتزايد المخترعات ، فما هو الحل الملائم لهذا الموقف والعلاج الناجع له ؟.

الحل الملائم لهذا المشكل والعلاج الوحيد الناجع له هو أن نضع حدوداً للسيادة القومية، بحيث لا تقضي القومية على تقاليد الحضارة ، ولا تمنع العالم من الانتفاع بشمرات العلوم والاختراعات ، ولقد كان القرن التاسع عشر بحكم ظروفه التاريخية وأحداثه العظيمة عصر القوميات ، والقرن العشرون بحكم الروابط الاقتصادية الحديثة هو قرن التفكير العالمي والاتجاه الأسمى ، وإعراض الدول عن مواجهة هذه المسألة بما تستحقه من العناية والتحليل هو علة الفوضى التي سادت العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة وأدت إلى هذا الصراع الحالي العنيف.

إن التزعات الاستعمارية والجشع والأثرة تستغل العاطفة القومية وتضللها وتوجهها أسوأ توجيه وتعميها عن رؤية الحق الصراح ، فإذا دام ذلك ولم يحدث له بدل كثر تكرار الحروب وما تجره على العالم من الويلات وما تنزله بالأمم من خسائر فادحة وتخريج واسع المدى قد يؤدي إلى زوال الحضارة واستقبال عصر مظلم.

فالرغبة في الحرب والميل إلى الكفاح يجب إذن أن يصد ويقاوم ولا سبيل إلى ذلك إلا بإيجاد هيئة دولية قوية محترمة تتولى الفصل في الخلافات التي تنشأ بين الدول وتمس حياة الأمم ، وبذلك تقف سيادة الدولة عند حدود المسائل الأومية التي لا يجرى أن تنفرد أمة واحدة بعلاجها والبت فيها ، ولا خلاف في أن ذلك تجربة جديدة وطريق غير مألوف بغير آفاق التفكير ككل تغيير عظيم في التاريخ ، ولكن لا مفر منه إلا إلى الهلاك الحقيق والفناء التام.

ولقد كانت سيادة الدولة المطلقة معقولة قبل أن يرتبط العالم بالروابط الاقتصادية المحكمة الحالية ، وكانت صعوبة المواصلات تستدعي ذلك ، ولكن هذا العصر قد انقضى ، ومن المناسب أن نلائم بين أنفسنا وبين الظروف الحديثة ، وأمم العصر الحاضر إن لم تعمل على أن تفكر تفكيراً أومياً كان معنى ذلك سقوط الحضارة وانبعاث الفوضى ، وقد يكبر على بعض الأمم أن تنزل عن شيء من سلطاتها وتستكثر التسليم في بعض ما تظنه من حقوقها للغير ، ولكن ضغط الأحوال العالمية سيرغم الأمم على تبين مزايا هذا الاتجاه والتفكير فيه تفكيراً جدياً متصلاً ، وواجبات الحكومات تختلف باختلاف الأزمان ومطالبها ، ففي العصور السابقة لم تكن الحكومة تضطلع بالكثير مما تقوم به في العصر الحاضر ، فغير غريب أن ترغمها الأحوال العالمية على تجديد النظر في واجباتها ، وتحديد مدى سلطتها ، والذي يرى كيف كان الاهتمام بعصبة الأمم على ما كان بها من عيوب ومع ما أبدته من عجز في مسائل كثيرة ، يدرك أن الأومية قد بدأت تتغلغل وتشغل البال ، ورأى الفيلسوف الألماني هجل في سيادة الدولة المطلقة غير ملائم للعصر الحاضر ، وإذا فشلت الأمم في انتقاص سيادة الدولة وإقامة حكومة تفصل بين الدول وتفرض أحكامها بالقوة ، فمعنى ذلك فشل قضية السلام واستمرار ويلات الحرب ، والجهل هو سبب عدم إدراك الناس لهذه الحقائق ، ومما يثير الأسف أن ما ينفق على التسليح في كثير من الأمم أكثر مما ينفق على التربية والتعليم ، وهذه الجروح الدامية التي تصيب الإنسانية في مقاتلتها لا تعالج بالرقى والعزائم ، وإنما تعالج بمواجهة المشكل واستئصال

أسباب العلة ، ومستقبل الإنسانية جد مظلم إذا ظلت كل أمة تعتقد أن مطامعها هي الحق ولا تحتكم في فض خلافها مع الأمم الأخرى إلا إلى القوة المسلحة والإرهاب الضاغظ والمأمول أن العقل سيتغلب على جنون الأهواء العارمة ، ويدفع عن الإنسانية الكوارث ويستبقي مخلفات الحضارة وقيمها الروحية ، والتعويل على القوة وحدها معناه امتهان المعايير الأخلاقية وابتذال العقل والتفكير السليم ، والحضارة الحقبة والسمو الإنساني يستلزمان الحرية والاعتدال.

والديمقراطية بطبيعتها تمقت الحرب لأنها قائمة على الإيمان بالعقل ، ولأنها تصل إلى أحكامها بطريق المناقشة والمداولة والبحث الحر ، ولأنها تعامل الأقليات برفق واعتدال ، وهي قابلة لتناول المسائل الدولية بهذه الروح الطيبة ، والحرب وأساليبها أقرب إلى الديكتاتورية وأشبه بها ، ولكن الديمقراطية مع ذلك إذا أرغمت على الحرب تقوم بما خير قيام وتحتمل شدةها ، بل لعلها أصبر على كوارثها من الديكتاتورية ، وهي أقرب إلى الإخاء البشري وتحري مصلحة النوع الإنساني وإزالة الحواجز القومية من النظم الديكتاتورية ، وقد كانت الدول الديكتاتورية في طليعة الدول العاملة على هدم عصبة الأمم وإذها ب هيبتها وكشف ضعفها ، والنظم الديكتاتورية ميالة بطبيعتها إلى التحدي والمشاكسة وإثارة الحرب ، في حين أن الديمقراطية أميل إلى صيانة السلام وإقراره ، وهي من ثم أكثر تمشيًا مع نزعات الحضارة الحديثة وأكثر إبقاءً عليها وإعلاءً لشأنها ، وشك الديمقراطية في فكرة سيادة الدولة المطلقة يجعلها أقرب إلى الأمية وأكثر قبولاً لها.

التحامل على الديمقراطية:

كانت الأعوام السابقة للحرب الكبرى الناشبة موقرات بالمتاعب حافلات بأسباب القلب والتوجس ، ولم تلق الديمقراطية محنة كالتى قاستها في تلك الفترة ، فقد تكاثرت عليها الخصوم والأعداء وساءت بها الظنون ورموها الكثيرون بالعجز والتقصير ، والاضطراب والفوضى ، وكان بعض ما يوجه إليها من نقد لا يخلو من عنصر من عناصر الحق يزخرف باطله ويبهرج دعواه ، ومما يوضح نبو هذا النقد عن الإنصاف

ضخامة المشكلات التي واجهت الديمقراطية مع حداثة عهدها وقلة خبرتها ، فقد أثر تقدم العلم و رقي الصناعة في حياة الإنسان تأثيراً بالغاً ، وعظم الإنتاج وكثرت خيرات الحضارة كثرة غير مسبوقة ولا معهودة ، وكان على الديمقراطية أن تلائم بين نفسها وبين هذه الأحوال السريعة التحول المطردة التجدد ، وكان نزاع الطبقات وصراع القوميات وتزايد الاختلافات الجنسية يوهن من قوتها ، ويقسم في سبيلها العقبات ، وكان يضاف إلى ذلك أنها لم تستطع أن تحقق الآمال العريضة التي علفت عليها فلم تصبح الأرض الفردوس الموعد ولم تمطر السماء عسجداً أو لجيئاً.

وكان التبرم بها في بعض الأحيان مصدره ذلك الضعف الإنساني الخبب وهو طلب الكمال ، والكمال ليس من أخلاق هذه الدنيا ، ولم يوجد بعد ولن يوجد نظام للحكم خال من العيوب بريء من النقص ، ولكن هل معنى ذلك الزهد في الديمقراطية ونبذها أو محاولة إصلاحها جهد الطاقة واستدراك عيوبها ؟

إن الديمقراطية تقوم على الاعتقاد بالكرامة الإنسانية ، وصيانة الشخصية وتنقيفها على أساس أخوي وإزالة الامتيازات الخاصة القائمة على اختلافات ليست أصلية ولا جوهرية ، وهي تقتضي الإيمان بأن الإنسان متجه إلى الكمال والسمو والاعتقاد بأن خيرات المجتمع يجب أن تعم الجميع فلا تستأثر بها طبقة أو فرد ، وأن تسترشد الحكومة بآراء جبهة الشعب في توجيه السياسة العامة ، وقد اتبع الطغاة أساليب الديمقراطية وحاولوا تقليدها تقليدًا مزيفًا مصطنعًا فاستعملوا التصويت العام ولكن بصورة زائفة تلغي حقيقته ، وخطبوا لاستلاب عطف الجمهور وأكثروا من التمثيل والتهرج ولكنهم يضمرون احتقار الشعب ، والحكم الذي تسنده إراقة الدماء وأعمال الجاسوسية والتهويل والضجيج وإثارة الأحقاد حكم يشك في صلاحه.

ومما أخذ على الديمقراطية أنها حكومة الغوغاء والأوشاب والجهلة والأدعياء ، وأنها عاجزة عن الدفاع فلا تستطيع الثبات للملمات والمبادرة إلى العمل السريع الحاسم ، وأنها لا تصلح إلا في رقعة ضيقة قليلة عدد السكان.

وعاب الاشتراكيون على الديمقراطية تركيز الثروة وحصرها في أيدي جماعة من الموسرين أخذت تمهد استقلال الدولة وتعبث بتراهة الحكم ، وقد حل سادة الصناعة في العصر الحديث محل سادة الإقطاع ملاك الأرض ومستغلي الضياع ، وهذه الفئة تملئ على الحكومة إرادتها وتحصل على امتيازات خاصة أو تتخلص من بعض القيود في يسر وسهولة. وقد مكنتها نفوذها في عالم الصناعة وميدان التجارة من بسط سلطانها على المجهود الصناعي فنشأت من جراء ذلك أرستقراطية مالية شديدة الوطأة قاهرة السلطان ، ولكن هذه المشكلات وأمثالها استتبعها تقدم العلم الباهر ، وتضخم الثروات لم يقتصر على الدول الديمقراطية كما ظن بعض نقادها، وقد حدث مثل ذلك في ألمانيا واليابان ونظامهما يغير النظم الديمقراطية ، وقد بالغ في هذا اللون من التفكير أعداء الديمقراطية ففريق يحاربها لأنها تسرف في اتباع الأصول الديمقراطية وتحاول تثبيت أقدامها ، وفريق آخر يحاربها لأنه يود الإكثار من الديمقراطية.

والحكومات الديمقراطية أقدر على درء الأخطاء لأنها تعتمد على الأكثرية ، أما الحكومات غير الديمقراطية فماذا يحميها ويدفع عن حوزتها عند الانهزام في الحرب أو حدوث الصائقات الاقتصادية أو عندما يعجز الإنسان عن احتمال الضغط على حرية الحديث وحرية الكتابة وحرية التفكير ؟.

وقد وجه نقد كثير إلى عملية الانتخاب ، فقيل إنها عرضة للغش والتزوير والإرهاب، وإنما قد تمهد السبيل للديمقراطية ، وإن نتيجة الانتخاب قد لا تصدق في تمثيل قدرة الأمة ولا تضمن رعاية مصالحها وحسن الإشراف على إدارتها ، وقيل إن طريقة الانتخاب وإن كانت حقيقة قائمة على الاعتراف بكرامة أفراد الأمة إلا أنها في الواقع تنطوي على حسن ظن بالطبيعة الإنسانية ومبالغة في تقدير كفايتها ونزاهتها وحسن نيتها ، والأدلة متوافرة على أن الشعب في كثير من الحالات يجهل طبيعة المواقف السياسية ويسيء فهم الحقائق الواقعة أو تغلبه الأثرة والمصلحة فيفسد الأمر ولا تثمر الديمقراطية ، ولكن الديمقراطية الحققة تعمل على النهوض بالشعب وثقافته ، وبرغم العيوب التي قد تكون كامنة في طرائق الانتخاب فإنه لا يوجد أسلوب خير منه

للحصول على الموافقة العامة وتعرف رأي الشعب ، ونقيضه هو الالتجاء إلى العنف والقسر ، وما أصدق ما قاله أحد الديمقراطيين (إننا نحصى الرءوس لتفادى تحطيمها).

وقد أثبتت الحرب الكبرى السالفة بطلان قهمة رمي الديمقراطية بالعجز والتقصير ، فإن حركات الحلفاء لم تكن أبطاً من حركات الألمان والروس ، ولم تكن هناك صعوبة في الانتهاء إلى الأحكام الحاسمة.

ويزعم بعض النقاد أن الديمقراطية عاجزة عن إدارة القوى الاقتصادية والشئون الاجتماعية التي تمس حياة الأمم الداخلية ، مثل تنسيق الصناعات ، ومعالجة البطالة وتنظيم الإنتاج والدخل القومي ، ويرى البعض أن إرادة الحاكم المستبد أفعل وأجدى في معالجة ذلك ، ومثل هذه النقدرات تفترض الجمود وعدم المرونة في النظم الديمقراطية ، وقد بدأت تعالج هذه الشئون بتأليف اللجان من الإخصائيين ، والاقتراحات التي تقدمها أمثال هذه اللجان مهما تكن قيمتها فهي خير من اعتساف الحاكمين بأمرهم وتوردهم فيما لا يحسنونه ، والحقيقة أن مسألة عجز الديمقراطية قد أصبحت أسطورة يرددنها الذين يتمتعون بامتيازات خاصة، ويودون من صميم نفوسهم بقاء الأحوال على ما هي عليه خشية أن يفقدوا امتيازاتهم.

وأعظم واجبات الدولة في العصر الحاضر هو الموازنة بين تنظيم القوة وتنظيم الشورى والمداولة والحصول على التأييد والإقرار ، والموازنة بين مقتضيات النظام والتماسك وبين العدالة ، والملاءمة بين عوامل الثبات والاستقرار ودواعي التجديد والتعديل ، والتوفيق بين مطالب السلطة وتقويتها ومستلزمات الطموح إلى الحرية والرغبة في الاستزادة منها ، وأقدر حكومة على الاضطلاع بذلك هي الحكومة الديمقراطية.

أما كون الديمقراطية لا تصلح إلا في رقعة محدودة وفي الأمم القليلة العدد فينفية نجاح الديمقراطية إلى حد لا بأس به في إنجلترا وفي الولايات المتحدة ، وهي بلاد ليست ضيقة المساحة ولا قليلة السكان ، وليست الحكومة السويسرية أو الحكومة السويدية أنخص بالديمقراطية من حكومة كندا أو حكومة استراليا.

ولقد ازدادت أعباء الحكم في العصر الحديث وتعددت مشكلاته وأصبحت الحكومة تحت ضغط الظروف تتدخل في المسائل الاجتماعية والاقتصادية واتسع نشاطها بعدما كانت وظيفتها مقصورة على السياسة العامة ، وتغير الموقف الدولي تبعاً لذلك لأن الاختراعات الحديثة زادت العالم ارتباطاً ، وليست مشكلات العصر ومتاعبه وهمومه اقتصادية محضة كما يتوهم بعض المفكرين ، وإنما هي علمية فنية واجتماعية شعبية وفلسفية أخلاقية ، وتنسيق القيم القديمة ونتائج العلم الحديث في قوالب جديدة هو أس مشكلات العصر الحاضر ، وقد علمت الديمقراطية الناس أشياء كثيرة وأزالت معظم الامتيازات وعلمت الجماعات احترام النفس وزودتها ببعض الحكمة السياسية والخبرة العملية ، وهي مزاي لا يستهان بها ، ولكن تغلب الديمقراطية على العاصفة يقتضي أن يكون برنامجها على الدوام ملائماً لمطالب العصر وأن تتحرى الملاءمة بين مبادئها والظروف المستجدة، وأن تستثمر قوى الإنتاج الحديث لمصلحة الجميع وتوفق بين المثل العليا السياسية والقدرات الإدارية.

أزمة الديمقراطية:

قويت الحركة الديمقراطية واشتد ساعدها بعد الثورة الفرنسية، ورحبت بمبادئها الأمم المختلفة لأن مظالم العصور الغابرة جعلتها تنطلع إلى فجرها الساطع وتنظر رسالتها ، واحتدم الخلاف في أول الأمر بينها وبين المبادئ السياسية التي كانت سائدة قبل الثورة الفرنسية ، ولكن لم يكد ينتصف القرن التاسع عشر حتى خفت وطأة مهاجمة الديمقراطية والحملة عليها ، ولكن كانت هناك حركة أخرى مناوئة لها تعدد عدتها وتبدأ سيرتها ، كانت فكرة الاعتقاد بحق الملوك الأهلي قد شاخت وبارت سوقها ، وأخذت النظم النيابية أو طرائق التمثيل الشعبي تحل محل النظم الاستبدادية ،، وقبلت نظرية تساوي الناس أمام القانون وضعفت حجة المدافعين عن نظام العبودية والاسترقاق والمحبذين لفكرة نظام الطبقات.

وراجت الأفكار الحرة ولكنها مع ذلك لم يخل لها الميدان ولم تقبل قبولاً تاماً ، وبعد أن علا شأنها في الغرب أخذت تشق طريقها إلى الشرق حتى تأثرت بها الصين واليابان ،

ولكن مع ذلك فقد ظلت المبادئ الأرستقراطية في كثير من الدول كامنة متخفية وراء ستار شفاف من المظاهر الديمقراطية ، وفي بعض الدول كانت طريقة الانتخاب ذاتها مشوبة باللون الأرستقراطي ، وبرغم ذلك كله كانت الآراء المناوئة للديمقراطية لا تستطيع أن ترفع رأسها وتبسط حجتها ، ولم ينبغ مدافعون عن الاستبداد والطغيان والحكم المطلق لهم شأن يذكر ، ولم يتعرض أحد لإنكار أسس الديمقراطية والتشكيك في مبادئها وتبرير الشدة وإثارة الحرب وتحجيد الفوضى الدولية.

والنظرية الحديثة المناوئة للديمقراطية بدأت في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وسبب نشوئها عوامل شتى ، فقد صار من الواضح عند انتصاف ذلك القرن أن هناك اختلافاً بين حماة الحرية وأنصار المساواة ، أو بلفظ آخر بين الحرية والمساواة السياسية والحرية الاقتصادية والمساواة ، فأصحاب الدخل القليل كانوا يؤثرون العناية بالمساواة الاقتصادية ولا يحفلون كثيراً بالحرية ، ويطالبون ببرنامج يحقق المساواة الاقتصادية ، ويقيهم غائلة الفقر ، أما أصحاب الدخل الكبير والإيراد الضخم والأرباح الوفيرة فكانوا يؤثرون الحرية وبخاصة الحرية الاقتصادية.

وكان الدفاع عن الحرية موكولاً إلى أصحاب الدخل المتوسط ، وكانوا ينظرون بعين القلق إلى تركيز السلطة الاقتصادية في فئة قليلة من كبار الملاك وأصحاب الثروات ، ومن ناحية أخرى كانوا يخشون البرامج الثورية ومبادئ الانقلاب التي يقول بها الشيوعيون ، وكانوا يستمسكون بالحرية والمساواة في قالب ديمقراطي ، ولكن كان يضعف موقفهم رغبة الطبقة الفقيرة المأزومة في التضحية بالحرية من أجل تحقيق المساواة الاقتصادية من ناحية وحرص جماعة الرأسماليين على الإسراف في الحرية الاقتصادية أو ما يسمى في عرف الاقتصاديين **Laissez-faire** من ناحية أخرى.

وهذا الصراع بين مزاعم الحرية السياسية والحرية الاقتصادية اشتد في القرن العشرين وأحدث في بناء الديمقراطية صدعاً شديداً، وضاعف المشكلات عجز النظام الاجتماعي عن مسايرة حركة التقدم الصناعي السريع وابتكار أساليب سياسية

واقتصادية ملائمة له ، وزاد الموقف تعقيداً نشوء مذاهب القومية المتطرفة وفشل المحاولات التي بذلت لعمل تشريع دولي عالمي.

وفي هذه الظروف الملائمة نشأت وازدهرت المبادئ الشيوعية من ناحية والحركات الفاشية من ناحية أخرى، وكلاهما يسخر من النظام الديمقراطي ويناصبه العداء ويقيم بدله نظاماً يعتقد أنه أوفى بالغرض ، وقد اشتملت النظريات المناوئة للديمقراطية على عناصر فلسفية وثقافية ونفسية حاولت جلاءها في الفصول المتقدمة ، وهكذا في الوقت الذي كانت تبدو فيه الديمقراطية منتصرة غالبية نظمت حركة شاملة واسعة النطاق بطرائق جديدة وأساليب مستحدثة لمقاومتها واستئصالها.

الديمقراطية واتجاه الحضارة:

الحضارة الحديثة متجهة إلى الديمقراطية ، يدل على ذلك تقدم العلم ونهضة التربية وتقدير الشخصية الإنسانية والمحاولة الجدية لوضع تشريع عالمي ، وطبيعة الإنتاج الضخم ، والقدرة على الموازنة بين النظام والحرية هي أهم عناصر بقاء الأمم واستمرارها ، والحكومة المستبدة تعني بالنظام وحده ولا تعباً بالحرية ، ومشكلات العصر الحاضر يستلزم علاجها الذكاء والحكمة والصبر والجلد والبراعة والاعتدال ، ولا تصلح في علاجها القوة العادية والصرامة والعنف ، والتعليم العام لا يزال سطحيًا ولكن سعة انتشاره وتهذيب أساليبه سترقى بملكات الناس وتمكنهم من صدق الحكم على الأشياء فلا تخدعهم شعبذات الديكتاتوريين ومخارقهم.

وسيكون لتدفق فيوض الخيرات العالمية أثر ملحوظ في تعديل طبائع الناس والقضاء على أسباب العنف ودواعي القسوة في العلاقات البشرية ، والجوع والبطالة وفقدان الطمأنينة هي آفة الحياة وطرق العبودية وإذلال أعناق الرجال ، وكان يقال لأكثر الناس إن الفقر هو عبء الوجود الذي لا مفر من حمله ، ولكن الإنسانية تعيش الآن في عصر خاماته متوافرة وأراضيه الخصبة واسعة مترامية، وقد أصبح في وسع الإنسان أن يعدل أسس الحياة الإنسانية ويجعل الناس جيراناً سعداء وإخواناً خلصاء.

والتوفيق بين الحرية والمساواة من عقد الديمقراطية المؤربة ، والشيوخيون يحاولون تحقيق المساواة بإلغاء الحرية ، والفاشية يهدم الحرية والمساواة معاً ، ولكن الديمقراطية تبذل جهدها لتحقيق الاثنين.

والحرية والمساواة تكمل إحداهما الأخرى ، والاعتراف بالمساواة للشخصية الإنسانية يتضمن منحها الحرية وإفساح المجال لها لتستمتع بنمائها ، وحرية الاختيار لازمة لاكتمال الشخصية وتقديمها ، وبذ الحرية السياسية لتحقيق المساواة الاقتصادية أو هجر المساواة الاقتصادية لتحقيق الحرية من دلائل القلق واليأس والهزيمة.

واستبدال الحرية بالمساواة والحكومة القائمة على موافقة الشعب والحث والإقناع، والمناقشة الحرة المعقولة بالحكومة المستبدة ثمن غال في حين أنه ليس هناك ضمان بأننا سنسلم البضاعة ، وأسمى واجبات الدولة في العصر الحديث هي الملاءمة بين طرائقها وأساليبها ومطالب التقدم الصناعي والاختراعات الحديثة في العلم الطبيعي والعلوم الاجتماعية، وهو عمل محفوف بالصعاب والأخطار ولكن ليس من المستحيل علاجه في حدود النظام والعدل والحرية والمساواة.

وقد أصبحت أكثر الأمم تشك في تقاليدها ، فباب الابتكار والتجديد مفتوح على مصراعيه والناس في هذا العصر يستشعرون ضرورة استحداث التغيير في أحوال الإنسان ، فليست الفرص السانحة هي مجرد الرغبة في الملاءمة بين الحياة الإنسانية والظروف الجديدة، وإنما توجيه الحوادث والأحوال توجيهاً بنائياً خلافاً حافلاً بالآمال ، والمعرفة الحديثة في علم النفس والاجتماع، والطبيعة تمكنا من تجنب الأغلاط القديمة ، وتحاشي العثرات وتلافي الأزمات مسألة سلبية ، وإنما المسألة الإيجابية هي تحقيق الحياة الغزيرة الخصبة. والعالم الحديث ليس هو عالم الخيرات العميمة والإنتاج الضخم فحسب ، وإما هو عالم التطور الخالق البنائي للقوى الإنسانية ، والمستقبل قمين بأن يفسح مكاناً لكل فرد ليقوم بنصيبه في توطيد الحضارة ورفع مستوى الإنسانية.

وعندما يفهم الموقف العالمي على حقيقته يدخل الطموح إلى القوة والحرص على الامتلاك في طور جديد ويرتسم في صورة أخرى، وتنتقل كل ضروب القوة من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية ، فليس يكفي أن يظفر الإنسان بالأمن والاستقرار، لأن هذا في ذاته يثير القلق والإملال وإنما يوجه جهوده وقدراته إلى تجميل الحياة والسمو بها.

وأعظم ثورة شاملة هي قبول فكرة أن التطور الخالق من عمل الإنسان والإيمان بهذه الفكرة يبعث على العمل لتحقيق أسمى القيم الإنسانية ومجيء العصر الذي لا تصك فيه الأسماع ألفاظ السباب والتهمة حتى بين القادة والزعماء كما في عالمنا الحاضر ، وإنما تحيا فيه الناس بعقول تفكر وقلوب تعمى ونفوس تحس وتشعر.

الاتجاهات السياسية الجديدة

التفكير في المذاهب السياسية الحديثة وتبين مدلولها ومؤداها يبعث على الاعتقاد بأن عصرًا جديدًا للتفكير السياسي الخالق قد تجلّت خصائصه ولاحت بشائره ، وهناك سببان هامين يدعمان هذا الاعتقاد: السبب الأول التشابه القريب بين الأحوال الحاضرة والأحوال السابقة المعهودة في عصور التفكير السياسي الإنشائي ، والسبب الثاني طبيعة الاتجاهات والميول السياسية المعاصرة وكثرتها وتناقضها ، واليونان هم آباء التفكير السياسي المعروف ، وسقراط وأفلاطون وأرسطو هم بحق واضعو أسس التفكير السياسي ، وقد تأثر بآرائهم وأفاد من بحوثهم جميع المفكرين الذين جاءوا بعدهم .

وكان اليونانيون يألّفون التفكير السياسي ويطيّلون النظر فيه لأن تنوع المناهج السياسية في حكومات المدن اليونانية كانت تثير تفكيرهم ، وتحثهم على البحث عن خير نظم الحكم ، وقد جرب اليونان مختلف أنواع الحكم وفقهوا أسرارهم ومارسوا خفاياها وعرفوا كيف تصلح النظم وتفسد وتسمو وتنحط .

والعصر الحاضر عصر المتناقضات والاختلافات في مذاهب السياسة وأساليب الحكم ، وقبل الحرب الكبرى السالفة كان الظن الغالب أن العالم قد نضج للديمقراطية ، وكان يبدو أن الديمقراطية ظافرة منتصرة ، ولكن الحالة اليوم قد تغيرت فقد تعددت أنواع الديمقراطية وقام النظام الشيوعي والنظام الفاشي والاشتراكية الوطنية الألمانية ، وقد ظهرت مؤلفات كثيرة ورسائل عدة وبحوث متنوعة في الموازنة بين هذه النظم والمفاضلة بين مزاياها ووصفها في جملتها وتفصيلها .

وتحدي النظم الفاشية للديمقراطية والشيوعية جعل مفكري المذهبين يعيدان النظر في أسسهما وفروضهما ، ويحاولون جهدهم إزالة اللبس عما غمض من المذهبين ، وعرضهما في صورة جديدة وثوب قشيب ، وقد أدى ذلك إلى التعمق في بحث

أصول الديمقراطية، كما أرغم الشيوعيين على أخذ مذهبهم بالتنقيح والتعديل ، وشرع المفكرون السياسيون يرسلون النظر في ثنايا الماضي ويبحثون تجاربه ويتأملون عظاته ، وعظم الاهتمام بدراسة النظم السياسية في العصور السالفة والدول القديمة ، فكثرت الكتب عن أفلاطون وغيره من أساطين التفكير السياسي ، وتعددت المؤلفات عن تاريخ النظم السياسية وضروب الحكومات ، وحاول المفكرون أن يستخرجوا من كنوز الماضي وآثاره القيمة ما يصلح للعصر الحاضر ويعين على علاج مشكلاته وتذليل صعابه ، والكثير من هذه المؤلفات موسوم بالسمة العلمية ، فهو يحاول أن يفهم ويبحث ويزن قيمة كل نظام ويستخرج العبرة من كل مذهب ، وما من شك في أن هذا الأسلوب كان له أثره في توسيع أفق التفكير السياسي، وأنه يعين بوجه عام على إجادة التفكير وأصالة الرأي.

وقد كانت عصور التفكير السياسي الخالق في الأغلب الأعم عصور اضطراب وتقلقل ، ضل فيها الفكر ، واشتبهت وجوه الرأي ، وكثرت التزايدات الجاحمة ، والتزوات المفتونة ، والحاجة كما يقولون هي أم الاختراع ، فاضطراب الأحوال السياسية بإيطاليا في القرن الخامس عشر أنتج تفكير ماكيافلي السياسي ، والقلق الذي ساد ألمانيا في القرن السادس عشر أنتج تفكير مارتن لوتر ، والتغيرات السياسية التي طرأت على إنجلترا في القرن السابع عشر ابتعثت التفكير السياسي الذي مثله أقوى تمثيل هويز ولوك.

والعصر الحاضر عصر انقلابات سياسية وأحداث وهزاهز ، فقد ازدهرت فيه الشيوعية ودرجت الفاشية وبلغت أشدها ، وولدت النازية في ألمانيا وسرعان ما حبت ووقفت على قدميها ، وأخذت معظم الحكومات تستهدف للتغيرات والانقلابات.

فما الذي أوحاه هذا الاضطراب السائد والقلق المستحكم ؟ لقد أرغم ذلك قادة الديمقراطية وأعلام ممثليها على التفكير في الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي توطد الديمقراطية وتزود عنها الخطر ، والأسلوب الذي جرى عليه

في الدول الديكتاتورية حزب واحد في الاستئثار بالحكم وفرض سلطته وتنكيله بأعدائه أثار المخاوف واستوجب الحذر ، وجعل الحكومات الديمقراطية تعني بمقاومة النزعات الديكتاتورية. ولكنه من ناحية أخرى اضطرت الديمقراطية إلى اقتباس بعض النظم الحكيمة الدقيقة من الدول الديكتاتورية لترد عن نفسها عدوان الفاشية وتستطيع منازلتها ، (والحرية - كما قال توماس مان - يلزم أن تمشي مدججة بالسلاح) ، وأرغمها على العناية بالدفاع وأساليبه والتسليح وطرائقه ، ومنحت الديمقراطية بعض ساستها المبرزين سلطة واسعة وحرية التصرف لمواجهة المشكلات وتصريف الأزمات ، من أمثلة ذلك سياسة شامبرلين الشخصية في اجتماع ميونخ ، وشعرت الديمقراطية بحاجتها إلى أساليب سياسية جديدة وأفكار طريفة ، وبعض المعجبين بستانين وهتلر وموسوليني يميلون إلى اقتباس أساليبهم والسير على منوالهم ، ولكن غيرهم من الناس لا يرون ذلك ويعتقدون أن في الأساليب المشروعة والطرق القانونية متسعاً للوقوف على أسرار صناعة الحكم وإجاداته.

وأخص ما يميز العصور الخالقة في التفكير السياسي وجود توتر سياسي داخلي أو خارجي ، ففي إنجلترا في القرن السابع عشر ثارت الحرب الداخلية واشتد النزاع بين أنصار النظام الملكي وأنصار الكنيسة وجماعة الطهرين ، وكان كل فريق يدافع عن مذهبه ويؤيد وجهة نظره بما استطاع من قوة ، ولم تكن الحرب مقصورة على ميادين القتال ، وإنما كان هناك التراشق بالرسائل والنشرات واستعار الجدل والحجاج ، فانسعت مناحي التفكير السياسي وكثرت موارده وكان لهذه الحركة أثرها الحمود في توليد الأفكار السياسية القيمة.

والعصر الحاضر مصاب بمثل هذا التوتر وتأزم الأحوال سواء في الخارج أو في الداخل ، وقد نشأ الاضطراب من جراء الثورة الصناعية التي استتبعته ظهور المذاهب الاشتراكية وهوض الشيوعية بوجه خاص واعتقادها بحرب الطبقات ، وقد اضطرتها الظروف الراهنة إلى تعديل موقفها ومراجعة رأيها في أن النظام الرأسمالي مفض حتماً إلى الحرب ودفعتها دفعا إلى الاتفاق مع الديمقراطيات لمقاومة الاعتداء الفاشي ،

وشعور الأمم بالحاجة الماسة إلى التعاون الدولي أدى إلى ظهور عصبة الأمم وقد فشلت العصبة في محاولتها الأولى ، ولكن ليس معنى هذا الفشل أن المحاولة قد انتهت وذهبت أدراج الرياح ، وتستفيد الأمم من دراسة أسباب فشل هذه المحاولة النبيلة ، وملابسات الأحوال تستدعي العناية بهذا التفكير وتسوق إليه سوقاً وتوضح شديد الحاجة إليه وسيبرز من خلال تصادم الآراء واقتتال المذاهب وصراع المبادئ ضوء فجر عصر جديد من عصور التفكير السياسي الخالق.

إن العالم في العصر الحاضر تغشاه الحيرة ويعمه القلق ، ولكن هذه الحيرة اللاهفة والقلق المتماذي ينمان على الشعور بقرب ميلاد مذاهب حديثة ، فهما شبيهان بتلك الحالة التي تستولي على الشاعر المنتج قبل أن تمخض ذهنه الولود عن قصيدة عصماء أو الفيلسوف الفحل قبل أن يتم في نفسه تنسيق مذهبه الفلسفي ويوائم بين أغراضه ، وشدة شعورنا بالمشكلات الحافة بنا والأخطار المواجهة لنا يدل على عظيم عنايتنا بها وتقديرنا لها.

وقد توفرت الشروط الثلاثة اللازمة لنهضة التفكير السياسي الخالق ، وهي تنوع النظم السياسية كما حدث عند اليونان ، ووجود حالة اضطراب وتقلقل مثل حالة إيطاليا في القرن الخامس عشر وألمانيا في القرن السادس عشر وإنجلترا في القرن السابع عشر وتفاقم الخلافات الداخلية بين مختلف الطبقات ، فالموقف الحالي من جميع نواحيه موقف اختبار دقيق للعبقريّة الإنسانية ، أتراها تقوى على الخروج من هذا المأزق وتوفق بين متناقضاته وتروض الجموح من مشكلاته ؟ وهل هناك ما يبعث الأمل ويطلق النور في الدجنة الحالكة ؟

بعض الاتجاهات البارزة تدل على أن هذا الأمل يستند إلى أساس ، فهناك محاولة ملحوظة لفهم النظم السياسية الحديثة فهماً موضوعياً متزهاً عن الغرض فلا يقصد إلى المدح والقدح ولا اللوم والتفنيد أو الإطراء والتهليل ، وإنما يبغى الفهم الخالص والتمحيص العلمي ، ومن أمثلة هذه البحوث كتاب (القوة) للمفكر الاجتماعي الكبير برتراندرسل ، فقد حاول في هذا الكتاب أن يحلل ضروب القوة المختلفة ،

القوة السياسية والقوة الاقتصادية والقوة الحربية وأن يبين مظاهرها في التاريخ والسياسة ، وهو يرى أن (القوة) هي أساس التصور السياسي، كما أن (الطاقة) هي أساس التصور في العلوم الطبيعية ، وهو يخطئ الشيوعيين في ذهابهم إلى أن (الثروة) هي المظهر الوحيد للقوة ، وقد كشف عن هذه الحقيقة تفوق القوة السياسية أو القوة الحربية أو قوة الدعاية الفاشية أو النازية على الرأسمالية التي اضطرت إلى إسناد الحكم إلى الفاشيين والنازيين ، وعندما تتسع أطراف المذهب الشيوعي لاستساعة هذه الحقيقة وقبولها تقترب الشيوعية من الديمقراطية.

والظاهرة الثانية الباعثة على الأمل هي العناية بدراسة المجتمع الإنساني وتحديد مكانة الفرد فيه ، والتسليم بقيمة الشخصية الإنسانية ، وقد اعترى شيء من الفتور الرغبة في (الفرد) ذي السيادة التامة أو (الدولة) ذات السلطة المطلقة ، ويتجه التفكير الآن إلى الملاءمة بين الفرد والمجتمع والتفاعل بين الشخصية والسياسات التي تتبع ، وهذا الاتجاه إلى حد ما رد فعل ضد رأي الفاشية في إلغاء وجود الفرد وإنكاره لمصلحة الدولة.

وفكرة الحكومة القومية لون آخر من ألوان التوفيق بين فكرة استئثار حزب واحد بالحكم وفكرة تعدد الأحزاب التي أدت إلى كثرة سقوط الوزارات وعدم استقرار الحكم ، وقد كثرت الاستعانة باللجان المكونة من مختلف الأحزاب للاستشارة وتحمل الأعباء ، يضاف إلى ذلك محاولة علاج المشكلات الإدارية بروح جديدة ومحاولة التوفيق بين مطالب الملكية العامة والملكية الخاصة.

ومن الظواهر المبشرة بالمثورة نزول الكثير من أعيان الكتاب العالمين ميدان السياسة واقتحامهم غمراتها ، فقد أقنعهم ظهور الدول الديكتاتورية أن السياسة قد طغت على الثقافة والدين والفن والعلم وأصبح لزاماً على كل فرد مثقف أن يعني بها ويناقش مذهبها ، ومن ثم اتجه تفكير العقول الخالقة الراجحة في التفكير الديني والفني والعلمي والفلسفي إلى التفكير السياسي ومحاولة حل مشكلات السياسة ، وليس أدل من ذلك على قرب انفراج الأزمة وظهور المذهب الجديد الشامل الخالق.

فهرس الكتاب

- تصدير ٥
- طلائع الديكتاتورية ١٥
- الديكتاتوريات الحديثة ٢٣
- الأسس النفسية للمحكم الديكتاتوري ٣٣
- فلسفة الفاشية ٣٩
- الفلسفة الماركسية ٤٩
- الديمقراطية ٥٩
- الاتجاهات السياسية الجديدة ٩٣

هذا الكتاب :

العنيفة بالسياسة ومحاولة تعرف مذاهبها ،
والاستطلاع اندراجها ، هي طابع هذا العصر الخليل
بالاحداث العظام والخطوب الفواح ، والذي تعاني
فيه الإنسانية أزمة من ضعف الأزمات ، وتبدل
جهوداً مضنية ، وتقاسي المأمورين ، وقد سلطت
السياسة على العقول ، وتغلغلت إلى كل منحي
من مناحي الحياة ، فالضرائب التي تفرض علينا ،
والعدالة التي تشدها وتحمي بها واستباب الأمن
أو اضطراب حبله في أيام السلم ، وإثارة الحروب
وما ينشأ عنها من تدمير وتخريب ، ومدى ما
يسمح لنا به من حرية في العمل أو في القول ،
ومائل مقومات حياتنا ، وأسس وجودنا ، أصبحت
كلها تتأثر بالسياسة وتكون بولتها .



وكالة الصحافة العربية

«ناشرون»

